

# أنموذج المحشّی

• مع شرحه •

المبتن للعلامة جارا الله من محشّی  
والشرح للأستاذ عبد الغنی الاربدی  
جملة حقوق لطبع محفوظة؛

لطابعیه فی اسلامبول وناشریه فی دارالکتب سیدیان  
محمد امین مصری اسماعیل سیدیان - فی ایران ومنتج تبر علی طبعه  
یکم باستراد انحصاره الوارده تحت قانون المطبوعات

مطابع  
کتابفروشی سیدیان









أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد

أحوال أواخر الكلم أعرابا وبناء والغرض منه معرفة الأعراب  
والأعراب لا يوجد إلا فيما يقع في التركيب الإسنادي الذي لا  
يوجد إلا في الكلام وإنما يتركب من كلمتين فذلك جرت  
عادتهم في ترتيب الكتب النحوية بتقديم الكلمة والكلام على سائر  
الأمشيء وبمقدم الكلمة على الكلام لأنها جزء كما عرفت والشيء  
أما يعرف بعد معرفة أجزاء وقوله الكلمة مفرد بحدوده الكلمة لفظ  
موضوع لمعنى مفرد فيخرج باللفظ غيره كالحظ والعقد والاشارة  
والنصب بالموضوع المهمل كد ز و ب ز و بالمفرد المركب كخسة  
عشر وأما قلنا إن المهمل يحجب بقيد الموضوع لأن الموضوع  
لا يكون إلا لمعنى المهمل لا يكون له معنى وأما حذف قولنا لفظ  
موضوع ليدلالة قوله مفرد عليه لأن المفرد لا يوصف به في اصطلاح  
النحويين إلا اللفظ الموضوع قال وهو أما اسم كرجل وأما فعل

أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد

أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد

أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد  
أما الأعراب الدال على معنى يصح التوكيد فلا تزد على المعص إلا بزيادة في غلام زيد



فانه ليس بكلام ولا كلاما ولا خصوصية ولكن الغنى الموضوع  
ونضرب المثل فاننا ايضا نكتب في الغنى الموضوع  
كلاما لان التاء وان ذلك غير الغنى الموضوع  
له وهو هنا ثابت ومضى الفاعل من حيث  
يعرف واحدا من حروف الفعل الشدة فاما  
به اذا استعمل فكذلك كان المركب  
كلاما واحدا

هو الاصطلاح الذي كان  
من الكلمة لا الاعمى من حروف الجمل  
غنى الحرفين يعني قدومه

فانه ليس بكلام ولا كلمة وكذلك مثل  
بصري ومسلمون والزجل فانها نسبت  
ايضا ولكن كانت على ما سبق في ضرب  
فلا بد من مزيد لانه ليس بكلام حقيقة  
بل نائب مناب الكلام الحقيقي  
في تركيب اضافي والثاني تعدادي وكذا  
الاول تركيب حيوان ناظم والنزجي يندرج  
التوصيفي نحو حيوان ناظم والنزجي يندرج  
فانها كلها ليست بكلام ولا كلمات  
والمراد بالنسبة ان يكون احدا من اثنين كقوله  
على الاخرى

فعلٍ وحرفٍ نحو قد ضرب أو من حرفين نحو قد قد أو من حرفٍ واسم  
 على أن لا يكون في خبر رجب لا شئ  
 نحو ما زيد وقوله أسند أحدهما إلى الآخر احتراز عن المؤلف من اسمين  
 وفيه نسبة لكنه غير تام لأنه لا يصح السكوت عليه  
 لم يسند أحدهما إلى الآخر نحو غلام زيد وخمسة عشر فإن كل ذلك  
 أي كل واحد من ذلك المذكور  
 لا يكون كلاماً وقوله أما من فعل واسم تفيد رموا قاما من فعل واسم  
 في تركيب الاسماء لعدم الافادة من الخاطب وهو شرط في وجود الافادة  
 أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وإنما لم يذكره صريحاً لأن قوله  
 أسند أحدهما إلى الآخر يدل على وجوب الاسناد بينهما والاسناد  
 حيث لا ينقل الخطاب إلى الغطاء فحجج  
 نسبة أحد الجزئين إلى الآخر كلفيد الخاطب فائدة تامة يصح السكوت  
 عليها وقوله تبعي هذا الاسم هو ما صح الحديث عنه يدل على أن  
 الأصل في الاسناد الفعل والأمر في السند إلى الفاعل  
 الاسناد إنما يكون من الفعل إلى الاسم فقوله زيد قائم مؤلف من  
 اسمين أسند أحدهما وهو قائم إلى الآخر وهو زيد وقوله ضرب  
 ويقتضيه أيضاً لا الآخر ولكن صرح به لعدم الغاية لعدم ههنا  
 زيد مؤلف من فعل واسم أسند ذلك الفعل إلى ذلك الاسم  
 وكل واحد منهما شئ كلاً ما وجملة قال باب الاسم هو ما صح

لا بد من صنف على ما بين موصوفين، والقول لا يكون  
 في الصنف عليه مبنية في الصنف الصانع من صنف  
 الاموال الثابتة على عدم اعتبار الصنف والكل من الصنف  
 قوله ليعيد اليه قول الامم من فيما قوم له والاول  
 وابعد الحرب لعدم جواز استعمال الامم الجارة  
 للتبديل في الترخيمات  
 على هذا تقدير قوله ليعيد اليه الصنف فانه لازم  
 انفاذه في الجريدة التي عليها طين الذي انما فيه  
 ان لا يكون قوتها انشاء وفقا لغيره من الاجزاء المكونة  
 للصنف فانه جريدة  
 فان كان كان من هذا النوع  
 من مع المساوية  
 كما

منى او جبريل البند لا خلة والمناقرا من القضا  
 الاله الكلاذ قلب كبر كذا بهما نشتمجمل  
 جبريل البند الحمد فلهذا ايضا قلنا الخورزان  
 الباب المطلق وكون البند الحكة ان كان  
 اوتنلى البند الحق الخ والافزاد البند الى  
 توارده العالمين الخلفين على البند الى  
 اولافان كان معه بلوكون البند الى  
 محذوف فلهذا من ان البند  
 فلهذا من ان البند

[illegible]





اي اسم اخلافه لان كونه مضافا  
 الاسم فريد عليه فليس يكون المضاف  
 صفا للاسم

قوله ما خلقوا العوام الى سبب خلاف  
 العوام الذي اطلق عليه في العوام لان  
 منها من هو من العوام

اختلافها يكون في قول ولا ينفصل عن قول  
 ثلاثا زيد مضروب وان ضربت زيدا  
 وان ضارب زيد فان العالم في قول  
 هذه الصور مختلف بالاجماد والقيود  
 وان ضارب زيد فان العالم في قول  
 وان ضارب زيد فان العالم في قول

بغير آخر الحرف الذي هو آخر العرب  
 او متاخر او صفة  
 زينة نظر لان المطلوب في هذا بيان ما جئت  
 التي لا قصد صريح معروضة

مُعَيَّن وَلَا يَتَنَاوَلُ غَيْرَهُ بَوْضُوحٍ وَاحِدٍ نَحْزِيدٍ وَالثَّالِثُ الْمَرْبُ وَهُوَ  
 وَأَمَّا بَوْضُوحٌ فَيَتَنَاوَلُ اشْتِغَالًا مُتَعَدِّدَةً  
 مَا اخْتَلَفَ آخَرُهُ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ لِفِظًا كَرِيدًا وَقَدَرًا كَسَعْدَى  
 اي كل ما خسر سواه وقع والمرتبة الثانية والثالثة فافوقها  
 اي احمر العرب  
 وَالزَّابِغُ نَوَائِجُ الْمَرْبِ هُوَ كُلُّ نَائِجٍ مَرْبٍ بَاعْرَابٍ سَابِقَةٍ

من البيان الاصل  
 بيان عن صفة الجمع والجمع في كل البنية  
 ونحوه الفقه

مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْعَالِمِ فِي زَيْدٍ الْعَالَمُ قَائِمٌ وَالْخَامِسُ الْمَبْنِيُّ وَهُوَ  
 احقر من عن المفعول الثاني في باب علت زيدا فاعضلا  
 الَّذِي سَكُونُ آخَرُهُ وَحَرَكَةُ كِتَابٍ كَمِنْ زَيْنٍ وَحَيْثُ وَهَوْلًا وَلَسْتُ  
 المشي وهو ما زيد في آخره الفاوياء مفتوح ما قبلها وينون مكسورة ضما  
 اي آخر مفردة بتقدير المضاف  
 عَنْ الْحَرَكَةِ وَالتَّوْنِ نَحْوُ جَائِيٍّ مُسْلِمَانٍ وَرَأَيْتُ مُسْلِمَيْنِ وَمُرَرَّتُ بِمُسْلِمَيْنِ  
 عبارة عن اللفظ المجموع  
 وَالسَّامِعُ لِمَجْمُوعٍ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى أَحَادٍ دَلَّ عَلَى أَحَدٍ وَاحِدٍ كَرِيدٍ  
 ورجال وهذات والثامن المعرفة وهي ما يدل على شيء معين نحو أنا  
 وانت والتاسع المنكرة وهو ما يدل على شيء غير معين كغلام وكلمة  
 المذكور وهو ما خلا آخره من ناء التانيث والفي المقصورة والمدودة  
 الاسم واحد آخره احدين  
 كَرَجُلٍ وَلِلْحَادِي عَشْرِ الْمُؤَنَّثِ وَهُوَ مَا زِيدَ فِي آخِرِهِ أَحَدٌ مِنْ كَرَاءَةٍ وَجَلَّ

لأنه ينال البنيات في صورة تاليف وهو قوله

في حكم الفقهين دفعة التوث  
 فان قيل اورد الشارح بالتعريفين الزايعين  
 على المعرفة والمنكرة مذكرا مع كون مرجعها نون  
 قلنا اذا كان المرجع نونا ونوناً والخطبة كذا  
 بغير من العزو والعلم ان المعرفة اعم من العلم  
 والفرق بين المعرفة ولا عكس  
 او كل علم معرفة ولا عكس

فَقَوْلُهُ كَرَاءَةٍ مِثَالُ مَا فِيهِ مِنْ نَاءٍ الثَّانِيثِ  
 فَقَوْلُهُ جَلِيٍّ مِثَالُ مَا فِيهِ مِنْ نَاءٍ الثَّانِيثِ  
 وَمِثَالُ مَا فِيهِ مِنْ نَاءٍ الثَّانِيثِ

اي اسم لا يوجب في نفسه طلاقة التانيث من لاء  
 وانما التانيث في اللفظ لا في اللفظ  
 اي اسم لا يوجب في نفسه طلاقة التانيث من لاء  
 وانما التانيث في اللفظ لا في اللفظ

أيضا صاف الاسم المصغر وهو  
الذي صغر ما قبله وفتح  
الاول رفع الكبر كما ان المني  
للمفرد المصغر والمكسر في بعض  
الاسماء

للمفرد المصغر والمكسر في بعض  
الاسماء  
فان قيل هذا التفسير فيجب ان يكون  
فان قيل هو غير ذلك في بعض  
الاسماء

فان قيل هذا التفسير فيجب ان يكون  
فان قيل هو غير ذلك في بعض  
الاسماء

وحرء والثاني عشر المصغر وهو ما ضم اوله وفتح ثانيه وزيد  
ثالثه ياء ساكنة كرجل والثالث عشر المنسوب وهو ملحق لغيره  
مشددة تدل على نسبة شيء اليه كعبد ادنى والرابع عشر اسماء العدد  
وهي اسماء تعد بها الاشياء كواحد واثنين وثلاثة وغيرها  
والخامس عشر الاسماء المتصلة بالافعال وهي اسماء فاعل  
الفعل كعلم وعالم وعليم ومعلم واعلم فهذه الخمسة عشر اصناف الاسم  
التي يذكر كل واحد منها مع ما يتعلق به في هذا الكتاب بالترتيب قال

اسم الجنس وهو على ضربين اسم عين كرجل وراكب واسم معنى  
كعلم ومفهوم اقول لما فرغ من تعداد اصناف الاسم لمجمل شرع  
في تعدادها مفصلة ورعى في التفصيل ترتيبه في الاجمال فلا جرم  
ابتدأ هنا بما ابتدأ به هناك اعني اسم الجنس الذي هو اول الاصناف  
الخمس عشرة وقسمه على قسمين اسم عين كرجل وهو ما يقوم بنفسه  
اي عين التفصيل

فان قيل هذا التفسير فيجب ان يكون  
فان قيل هو غير ذلك في بعض  
الاسماء

فان قيل هذا التفسير فيجب ان يكون  
فان قيل هو غير ذلك في بعض  
الاسماء

اسم الجنس وهو على ضربين اسم عين كرجل وراكب واسم معنى كعلم ومفهوم اقول لما فرغ من تعداد اصناف الاسم لمجمل شرع في تعدادها مفصلة ورعى في التفصيل ترتيبه في الاجمال فلا جرم ابتدأ هنا بما ابتدأ به هناك اعني اسم الجنس الذي هو اول الاصناف الخمس عشرة وقسمه على قسمين اسم عين كرجل وهو ما يقوم بنفسه اي عين التفصيل



۱۳  
ای منتقل من الامم و الان من عالم لا ینبأ  
لعاق بالاعمال یمون بحکمة فیکون منبأ  
قال الرضی و ان

قال الرضى وانما حسن البير وان كان  
الفضل من باب نص لان الإعدام كشيء  
نفي عن النكاح وانما قطعت الأسما  
اسما فقول معا على الأسما  
نفي عن

وَجِيءَ بِزَنْقَلٍ عَالِمٍ مِنْ لَحْظِ فَوْعَزْدَانِ عَالِكٍ  
لِحَوَائِي، وَأَمَّا الزَّنْقَلُ غَدَّ لِحَفْظِ  
فَقَبْرِ مَيْمُونٍ حَوَائِي

هَذَا عَلَى شَيْئِشْ  
مَعِينٌ وَعَلَى مَا فَتَسَّسَ  
مِنْهُ

الزَّاهِبُ

او من مركب المفرد أقام من اسم جنس وهو الخالب الجعفر وأقام  
أي سمي الجعفر لأنه وفاء من وفاء الخالب وهو من وفاء العدد ٤

فعل ماضٍ كثير فانه في الاصل بمعنى جد ثم جعل على الفرس ومجاناً  
أي معولاً من الاربعة اثبات فاعله لأنه لائق بالفاعل يكون جملة فيكون مبنياً على

کیزید او من امر کا جیت بکسر الهمزة فائیه فی الاصل امر من

نصمت على وزن تنصُر بمعنى تسكت فجعل على البرية فإن أحد  
جمله مائة نغمة أو مائة له والاولى هو الاول ٤

سمع صوتا الصا جده فيها اصمت وغيره فتمتبه الى الكسرة فقال

كما غيّر بناؤه إلى الأعراب والمركب ما أسند في كتابه شراً  
 وبهم من أن النبي إذا جعل علماً صار معاً تامراً أي العلم المفول من المركب

فان مصراه في الاصل اخذت بطة شر بجعل علما الرجل اخذت

ابطه حية اوسيفا و اضافي كعبدا لله او غيرهما كعبلك فان  
 وقع الشك من الراوى ٢٠٤—  
 والنسخة الموجودة في المخطوطات

يعني بمن تقسيم الالقسام المذكورة بعبارة اخرى ولا يخفى انه لم يقسمها الى قسمين

اودم هو القلب محمود وبه  
والا فانا نكنا اوله الكا فافيه الكا

الآلهة الاسم كجهم قال العرب وهو عاقص بن منصف وهو

مثال على  
عند التلاوة  
هنا عند  
النصف  
ادخال

منافس الجلال  
والمفضل والعين لان نفوس كسرة  
الحكمة من وزن نصر طاهر من الابد  
ذوق من الصوف انما هي كسرة  
وعيون ضمنية عليه ان يتفوق  
فلمت فطحت هذا كان على  
الحكمة ايضا  
الاعلى من الرفع  
الاعلى من الرفع  
الاعلى من الرفع

والنصب والجر على صورة المفتحة لانه

بوفول الشاعر اغا سلوبه بانث

[illegible]

عن النجاشي عن علي بن الحسن عن أبيه عن  
عنه عن النجاشي عن علي بن الحسن عن أبيه

فان قلت قلت ما الحق في قوله  
في التفسير او جملته وانما

قال لا تقبله ثم قال كذا  
الطاهر من الجن  
والأضحية  
على الألف وهي الفاعلية  
سأل الرب عن الألف في  
هاتبة ولا تضلوا عام  
معدن فكون  
الجنس وغير ذلك  
أدخاله

معه  
الخدمه التكليف  
المقسم  
سطين  
الوفاء

٢٤ وهو ما لا يقبل الجرح والتخوين  
فيديو وايت زيد وودد

فقد لنا جانا فز  
نذا و مسكين

کفرنا دارین  
زیند و مسکین

کونینا مدر  
ع. ق. زید و  
ن. ک. ک.

هو للمفكر وان

المؤيد  
للتأيد  
المقابله  
الحكمة  
الحكمة

والتكليف وهو ما يدل

وهو القاسم  
عوضا عن غيره  
مثل وجبت

ما لم يكن إلا  
على الخواص  
ومسئولان  
جمع

1

ما يدخله الرقع والنصب والجبر والتون كريد وغير مصرف هو الذي  
منع الجبر عما لم يمتنع من الرقع مفعول به مبرح منع تقدير الكلام منع من الجبر  
منع منه الجبر والتون ويصح في موضع الجبر هو مرت باحد الا اذا

اضلِفْ او عَرِّفْ بِاللَّامِ      نَحْمُرُ بِاِحْدِ كُمْ وَبِالْاِخْرِ اَقُولُ لَنَا

فرغ من الصنف الثاني شرع في الصنف الثالث اعني المعرب

فَمَنْ عَدَّ عِلْمَهُ غَيْرَ مُنْصَفٍ وَغَيْرَ مُنْصَفٍ فَالْمُنْصَفُ مَا دَخَلَ الرَّقْعُ

وَالشَّيْءُ كَذِبٌ فَوْقَهُ لَنَا حَاضِرٌ زَيْدٌ وَدَاوُدُ زَيْدٌ وَمَرَّتْ

[illegible]

بُوئِدَ وَبِئَرِ الْمَصْرُفِ وَالْمَدِينَةِ جَمْعُ سَوِيَرٍ رِيحٌ حَمِيٌّ

في كلام المص ويعد بمعنى الآن زاده

منه الجرو والتوفيق لما يستجى من بعد ان شاء الله تعالى وهو ان غير

المصرف ما فيه سبيلان اوسيب مكرّم من الاسباب التسعة الالهية  
والناشئة من الذكر

وكل واحد من تلك الأنساب فرع لأصل كما يستحق  
 (الف) والتميز في شال الفرع أن ترتب في مرتبة العلم والثبات المعنى في العلم في الشك

ان شاء الله تعالى فيكون في كل عصر من عصر عتبات في شبه الفعل

على ان مدخله في مابين العرف والاعتق  
 وهو العارف بين العرف والاعتق  
 الكمي وهو ما يدل  
 على ان الاسم عوضا عن اضاف الى تعاطيها  
 على ان الاسم كمي مثل شيئا اي يوم اذا كان  
 وبقية الاسم كذا والقابلة وهو ما يعاين في  
 جميع الدوا كذا فان الالف جمع الدوا كذا  
 اجمع الدوا كذا والقابلة وهو ما يعاين في  
 فيها ما عاين الزن وهو ما عاين الزن  
 كفاية ما عاين الزن وهو ما عاين الزن  
 والقابلة وهو ما عاين الزن وهو ما عاين الزن  
 والاضاف للحسين الاشياء وهو ما عاين الاشياء  
 ليس هو متعلق بالاشياء وهو ما عاين الاشياء  
 لفرع التوهم كمال حرف التوهم متعلق بالاشياء  
 بآراءه من غير الحاف  
 مداحي

مطابق احتیاج دفعه نیاید عن المردود من الضمة  
والاخوة هي لك نسبة بينهما باعتبار انها اخوتها  
فتبلة او اعتبارا ان النسب جمعا على المحرك والفتحة  
ولجميع مثل الكسوف جميع الفتحات السالم والفتح مع  
النصب والجميع خمس فخذ ان بالذات او باعتبار  
المعروف ح لـ  
فانما يجمع الكتاب  
هو جمع

على حقيقة كالأكلاب والالاف  
وهو جمع كلب وكذلك الاعمى جمع انعم  
ثم اوصى كايجمع العاقبة لها وعدد كوف  
والحركات والنكبات كساجد ومسايج  
غير القوائد

الحقبة الثانية  
او الاعتبار في فيه







توضیحات

والفرق بين ذور ووصاحب  
ان يكون الصفا ان ينفذ من الصفا  
اليه بخلاف صاحب فقال ذور العرش  
الجليل لا يقال صاحب العرش الجليل  
هكذا

























وهو قوله الافراد اي افراد المرفوع  
كان في حيزان واخر المرفوع والنجس والمرفوع  
بمرفوعه بغيره المضاف اليه والنجس  
بمرفوعه بغيره المضاف اليه والنجس

اي تقطع الكلام بغيره او الكلام بغيره  
اي تقطع الكلام بغيره او الكلام بغيره  
اي تقطع الكلام بغيره او الكلام بغيره

فانه قد يقال زيدان او زيدان  
مقدره في الكلام اي زيدان او زيدان  
والا يسمي الكلام اي زيدان او زيدان

تلك الافراد على وجه يقضيه الوضع فقدم المرفوعا على المنصوب  
والمجوراء لان المرفوعات اصل وهما فروعان اذ الكلام يسمي بالمرفوع  
وحده دون المنصوب والمجوراء فيقال قام زيد وزيد قائ او لا يقال زيد  
او زيد او غلام زيد والمرفوعات على من ين اصل ولحق به فالأصل  
هو الفاعل لان عامله فعل حقيقي غالباً وعامله المرفوعات ليس كذلك  
والفعل الحقيقي اصل في العمل فمفعوله ايضا يكون اصلاً بالقياس  
الى معمول غيره وانما جعل الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً و  
والمضاف اليه مجروراً لان الرفع اعنى الضمة أثقل الحركات والفاعل  
أقل المفعولات فاعطى الثقل القليل والنصب اعنى الفتحة اخف  
الحركات والمفعول أكثر المفعولات فاعطى الخفيف الكثير فيجوز  
اعنى الكسرة للمضاف اليه ونقل الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة  
في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ أيضاً

بمدح عليه اي كان في الفعل والحكم  
او مشبهه وبغير الحقيق اصطلاحاً  
يكون قوله غالباً اشارة الى ان  
بيان اصاله المفعول

وانما ابتدأ بالفاعل من المرفوعات لان الرفع  
للفاعل على الاصل وما سواه محمول على الفاعل  
لانه في المرفوعات فاعله مجرور وكذا في المفعولات  
اصل المفعولات هو المفعول به وهو المنصوب  
الفعلية التي هي اصل العمل وكذا في المفعولات  
من حامل المبتدأ لان الرفع اعنى الضمة أثقل الحركات  
والفاعل أقل المفعولات فاعطى الثقل القليل والنصب اعنى الفتحة اخف الحركات  
والمفعول أكثر المفعولات فاعطى الخفيف الكثير فيجوز  
اعنى الكسرة للمضاف اليه ونقل الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة  
في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ أيضاً

الافعال من المفعول به لان الرفع اعنى الضمة أثقل الحركات  
والفاعل أقل المفعولات فاعطى الثقل القليل والنصب اعنى الفتحة اخف الحركات  
والمفعول أكثر المفعولات فاعطى الخفيف الكثير فيجوز  
اعنى الكسرة للمضاف اليه ونقل الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضمة  
في الثقل ولا مرتبة الفتحة في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ أيضاً

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء

مرتبة الفاعل في القوة والمرتبة المفعول في الكثرة فاسم انط  
الكثرة اياه والفاعل عند المص اسم اسند اليه ما تقدم من فعل  
شبهه وهو على نوعين مظهر كضرب زيد فان زيد اسم اسند  
اليه فعل مقدم عليه وهو ضرب ومضمر وهو على نوعين بارز كضرب  
فان الثاني ضمير بارز اسند اليه فعل وهو ضرب ومستتر كزيد  
ضرب فان في ضرب ضمير مستتر اسند اليه ضرب والمراد  
بشبه الفعل الاسماء المتصلة بالافعال اعني المصدر واسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واصل التفضيل نحو زيد  
ضارب غلامه فان غلام اسند اليه شبه الفعل وهو ضارب  
وسيجي مباحث كل ذلك عن قريب ان شاء الله تعالى قال  
والمحقق خمسة اضراب الضرب الاول المبتدأ وخبره اقول  
لما ذكر الاصل في المرفوعان اذ ان يذكر المحقق بالاصل وما يتعلق

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء

الانفعول عن نائب متعدي فخر نوح فاعله  
المحقق خمسة اضراب الخمسة اضراب  
فعل فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء فاعله لا يشاء



وَمَا يَجْتَنِبُ إِلَّا مَا كَانَ فِيهِ إِفْسَادٌ



والظاهر ان يكون اولها شرط زيدان  
السؤال في خبر زيد من يضيف خبره  
انما انما يضاف خبره  
قوله الشارح  
المذكور لا مطلقا  
وهو ما ان كان مستقلا بفعل ظاهر  
غير مقدر نحو مرتكز من لا واما  
مستقل ان كان مستقلا في استقل او مستقلا  
خو زيد في الارض او في استقل او مستقلا  
الاولية هي احتمية خو زيد ماملا  
غلامه او حكمة خو زيد ماملا  
انما ذكرنا الظرفية والشرطية مع كونها  
راجعة الى الفعلين بتقدير الفعل عند  
البصر بين الفعلين بتقدير الفعل عند  
غير السبق لا ينفرد عند الحدوث الفعلية  
التي تعتبر الظرفية والشرطية  
الجارور والجرور ليس نظر كمن يشبه  
الظرفية والشرطية الى ما يتعلق من فعل  
وتقديره ولهذا التسمية يسمى الجارور  
خو زيد في الارض او في استقل او مستقلا  
نحو خبر من الكرامين بالهوامه الى  
قوله خبر من الكرامين بالهوامه الى

جملة اسمية خبر لم وشرطية اي يكون اولها شرط زيدان  
تكرمه يكرمك فان ان تكرمه يكرمك جملة شرطية خبر لم ويد وطر  
اي يكون جزؤها الاول ظرفا بمنزلة الطرف لفعل مقدر نحو خالد  
امامك فان امامك ظرف لفعل مقدر وهو حصل والجملة خبر لم  
ونحو خبر من الكرام فان من الكرام بمنزلة الطرف لفعل مقدر وهو

حصل والجملة خبر بشر قال ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى  
ولنقوم التامية بما يكون عند احتياج الخبر اليه اما عند الاستغناء عنه فلا لزوم كما في الخبر الثاني  
المبتدأ الا اذا كان معلوما نحو البر الكبرستين درهما اقول لا بد  
في الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ من ضمير يرجع الى المبتدأ كما مر في  
الامثلة المذكورة لان الجملة مستقلة بنفسها فلو لم يكن فيها  
ضمير يربطها الى المبتدأ لكانت اجنبية عنه الا اذا كان هذا الضمير  
معلوما من سياق الكلام فان حينئذ يحذف من اللفظ ويقتد  
في الية نحو البر الكبرستين درهما فان الكبرستين درهما

وهو الجار والمجرور  
حذف الفعل وانتقل فاعله الى الطرف فسميت ظرفية في  
من حيث انه يحتاج الى المتعلق كالظرف  
وذلك العائد ما ضمير كاف  
الاشارة المذكورة او غير كاللام في  
الرجوع الى المبتدأ او غير كالمظهر في  
مثل قوله تعالى الحق ما الحاقه و  
الخبر بنفسه  
هو الله احد

في مساحته كما لا يخفى  
في الية نحو البر الكبرستين درهما فان الكبرستين درهما  
قاسا معا فوافق  
السياق وهو ما يؤيد من لاحاق الكلام الدال على خصوص المقصود واسبقه  
في الية نحو البر الكبرستين درهما فان الكبرستين درهما  
قوله ولا بد في الجملة من ضمير يرجع الى  
المبتدأ الا اذا كان معلوما نحو البر الكبرستين درهما اقول لا بد  
في الجملة الواقعة خبرا للمبتدأ من ضمير يرجع الى المبتدأ كما مر في  
الامثلة المذكورة لان الجملة مستقلة بنفسها فلو لم يكن فيها  
ضمير يربطها الى المبتدأ لكانت اجنبية عنه الا اذا كان هذا الضمير  
معلوما من سياق الكلام فان حينئذ يحذف من اللفظ ويقتد  
في الية نحو البر الكبرستين درهما فان الكبرستين درهما







على من هذا الصديق لا لا يشكوا  
هو من هذا الصديق

لرب من هذا الصديق لا لا يشكوا  
هو من هذا الصديق

على من هذا الصديق لا لا يشكوا  
هو من هذا الصديق

بالحروف المشبهة بالفعل وهي ستة احرف يذكر في باب الحروف ان شاء  
الله تعالى ويدخل على المبتدأ والخبر فتصب المبتدأ ويسمى اسمها  
وترفع الخبر ويسمى خبرها قال وحكمه حكم خبر المبتدأ الا في تقديره  
الا اذا كان ظرفا نحو ان زيدا منطلق ولا نقول ان منطلق زيدا ولو كان  
تقولان في الدار زيدا اقول وحكم خبر الحروف المشبهة بالفعل  
مثل حكم خبر المبتدأ من كونه مفردا مشتقا او غير مشتق مضافا  
نحو ان زيدا صار رب وان زيدا صار بك وان زيدا غلام وان زيدا  
غلامك ومن كونه جملة فعلية نحو ان زيدا ذهب اليه واسمته نحو ان عمر  
اخوه ذاهب او شرطية نحو ان زيدا ان تكفه يكره او ظرفية حقيقة نحو  
خالدا امامك او مجازية نحو ان بشر من الكرام ومن كونه مستحقا  
للمضمر اذا كان جملة كما مر ومن كونه مستغنيا عن ذكر ذلك الضمير اذا كان  
معلوما نحو ان البر الكرم يستدين درهما ومن كونه جازيا الخذف عند

فلا واسكال هذا ولا تفتفت كما في قوله  
وحيثما كان من قوله من قوله  
مقبول من قوله من قوله

اذ كان الخبر مفردا فيه معنى الاستعارة  
او كان خبرا من اجزاء الكلام  
او كان خبرا من اجزاء الكلام

والا فاعلم ان هذا هو الحكم في الحروف المشبهة بالفعل  
والا فاعلم ان هذا هو الحكم في الحروف المشبهة بالفعل  
والا فاعلم ان هذا هو الحكم في الحروف المشبهة بالفعل

تقدیم ہدای الہیہ تقدیم خبر فی باب ان علی الاسم فانیہ غیر جائز و تقدیم

علمها فرعاً لعل الفعل ومرفوع الفعل مقدم على منصوبه فلو قدم

ظرفاً فان حينئذ يجوز تقديمه على الاسم لان رفع الظرف لا يطرأ في

نَزِيدًا مَطْلُوقًا وَلَا نَقُولُ إِنَّ مَطْلُوقًا زَيْدًا بِتَقْدِيمِ الْخَبَرِ الْغَيْرِ الظَّرْفِ

نفسی الجنس نحو لا رجل افضل منك وقد يحذف كقولهم لا باس اقوال

بها وقيلا بالتى لىفى الجنس احترارا عن الا التى بمعنى تسرفان

مُخْلٍ وَمُتَوَسِّطٍ لَا يَكُنُ  
الْقَدِيرُ مَعْرِفَ الْإِلَهِ  
بِرَجَائِزِهِ يَكُنُ  
الْمُصَفِّحُ الْمَوْصُولُ  
كَأَنَّهُ يَلْبَسِي  
أَوَّلَ لَكُمُ مَلَأَ وَهْنُ  
مَنْ سَبِيلَ

و هذا في الظاهر  
ان الذي في  
كفر وايضا  
الحرام

[illegible]

المذكور ان يكون في جميع الاوقات الا الوجوه

في الفعل ان تقول في الاسم  
ان يقال الفعل في الاسم  
القديم

فصب القلم ورفع المؤنر  
فصب المؤنر وعل في ورف

فَاعْطَىٰ يَاسَعِيلُ بِمَشَابَهَةِ  
فَوَقَّطَ دُونَ الْأَصْلِيِّ ٢٢٤  
نَسْبُهُ إِلَى الْأَنْكَانِ  
وَالْأَوَّلِيِّ

عليه السلام  
 من عليه حو از قدس  
 و من عليه حو از قدس  
 و من عليه حو از قدس

يقال كذا والعرب من قولهم  
قوله ولا والوا والواصلين  
أو الفاصلة كما في بعض  
النسخ

ومن علي تقبل  
هذا علي تقبل  
الرجوع من ظاهرو  
النسخة  
عن الظن مناسبة لان الشيء ليس به  
حيث كل البتة

وجوده من المبدأ  
النمان والموافقة  
فلا للظفر  
منها كان ظرف  
متقدما

والفعلية فيه ما وقع فيه جواب  
من سأل هل علي من بأس في ذلك الفعل  
من سأل أو طرأ في بعض المادة فكل  
فعل كان عليه

والفعلية فيه ما وقع فيه جواب  
من سأل هل علي من بأس في ذلك الفعل  
من سأل أو طرأ في بعض المادة فكل  
فعل كان عليه

وخبرها منصوب وقد جئت خبر لا لنفي الحسن إذا دل على قسرتك قول

العربي لا بأس لي لا بأس عليك قال واسم ما ولا بمعنى ليس نحو

ما زيد منطلقا وما رجل خير منك ولا أحد أفضل منك أقول

الضرب الخامس من ضرب الحلق بالفاعل اسم ما ولا بمعنى ليس

أي المرفوع بها نحو زيد في ما زيد منطلقا ورجل في رجل خير

واحد فلا أحد أفضل منك وإنما مثل في ما مثلين لا تعقل

في المعرفة والنكرة بخلاف لا فاتها لا تعقل إلا في النكرة وذلك لأنها

تعملان لشبههما بليس وشبه ما أكثر من شبه لا لأن ما لنفي الحال

مثل ليس بخلاف لا فاتها لنفي الاستقبال قال المنصوبات

على ضربين أصل وملحق به فالأصل هو المفعول وهو على خمسة

اضرب المفعول المطلق وهو المصدر نحو ضربت ضربا وضربت ضربا

وقعدت جلوسا أقول لما فرغ من القسم الأول من

أي جئت خبر لا لنفي الحسن إذا دل على قسرتك قول  
تقارن في خبر لا لنفي الحسن إذا دل على قسرتك قول  
ولا في التقدير ومثلا لا أهل ولا مال يعني  
انتهى الأهل والمال  
وإن كان المفعول أصلا في المنصوبات  
أما بدل الفعل أو محل وقوع الفعل  
الفعل كالمفعول به أو محل وقوع الفعل  
فهذا ومما يجب كعمل الفعل كالمفعول به  
أو علة الفعل كالمفعول به أو محل وقوع الفعل  
فإنه ليس بفاعل الفعل بل هو  
وكان منصوبا فالحق

وبعد الشبهة الشذوذ في ما معنى النفي  
والدخول على البنية أو الخبر  
هذه العبارة يوم أن لا ليس لنفي الحال  
أيضا وليس كذلك بل مشتق من أرينها أو الظاهر  
في الجوانب أن يقال لا ما لنفي الحال خارجة  
مثل ليس بخلاف لا فاتها مشتق من كينها  
قوله المنصوبات على أنه فان قلت هل يجوز  
أن يعمل فعل واحد بالفاعل الحسن محام  
لا فان كان جائزا فان قلت ذلك الأعمال جائز  
غير جائز فان قلت ذلك الأعمال جائز  
وإنها فيه أن تقدم الفعل المطلق  
به ثم قوله ثم لا في الخبر  
ضربا زيدا في الخبر  
هذا إذا كان الفعل متعديا وإن كان  
فجوز ألا عمل في الأربعة السابقة  
مفهوم السائل

وإنها فيه أن تقدم الفعل المطلق  
به ثم قوله ثم لا في الخبر  
ضربا زيدا في الخبر  
هذا إذا كان الفعل متعديا وإن كان  
فجوز ألا عمل في الأربعة السابقة  
مفهوم السائل













وإذا وقعت لفظة ابن في أول السطر  
من غير أن تقدم عليه شيء كالمنداء  
وإذا وقع بين العليين لا يكتب  
وإن وقع بين العليين ح  
وإنما كان بغير فاصلة ق أو ح

على ما في بعض النسخ  
وإنما كان بغير فاصلة ق أو ح

بعض المحققين يختارون فاصلة  
بعض المحققين يختارون فاصلة  
بعض المحققين يختارون فاصلة

بلفظ ابن نظيره فإن وقع الابن بين العليين بأن يكون قبله وبعد  
علم فتح المنداء أي يبنى على الفتح اختياراً مع جواز الضم كقولك  
يا زيد بن عمرو وإن لم يقع بين العليين فيضم المنداء أي يبنى على  
الضم وجوباً وذلك بأن لا يكون بعده علم نحو يا زيد بن أخي وأما  
يكون قبله علم نحو يا رجل ابن زيد ولا يكون قبله ولا بعده علم نحو يا  
ابن أخي وإنما يذكر المصلا لأنه يعلم ما ذكره لأن انتفاء العلم  
في أحد الطرفين إذا كان موجباً للضم في كلا الطرفين بالطريق  
الأولى وإنما فعلوا ذلك لأن وصف المنداء بابن بين العليين كثير في  
كلام العرب والفتحة خفيفة والكثرة تستدعي الحقة ولذلك  
قبل الوصف بابن بين العليين فإن الوصف بغير ابن وابن بن غيره  
بين العليين غير كثير في كلامهم وحكم ابنة حكم ابن في ذلك نحو  
يا هند بن زيد ويا هند ابنة أخي ويا امرأة ابنة زيد ويا امرأة  
بنية

بعض المحققين يختارون فاصلة  
بعض المحققين يختارون فاصلة  
بعض المحققين يختارون فاصلة

وإنما كان بغير فاصلة ق أو ح  
وإنما كان بغير فاصلة ق أو ح  
وإنما كان بغير فاصلة ق أو ح

فان قلت انما حذف حرف النداء من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع

فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع

اخى قال وليس في ايها الرجل الرفع اقول لما ذكر حوازي الرفع  
والنصب في صفة المناد المفرد المعرفة اذا كانت مفردة اراد ان  
يذكر ان ايا اذا وقع متادا يكون بخلاف ذلك فان صفتها  
وان كانت مفردة لا يجوز فيها الرفع فلا ذلك قال وليس في  
الرجل الرفع يعني في الرجل وذلك لان المقصود بالنداء ههنا  
هو الرجل الا انه لما كرهوا الجمع بين حرف التعريف اعني الاو  
النداءات اقول بلفظة اي ليفضل بينهما وجعلوها متادا ثم جعلوا  
عليها فالتمزوا رفعه ليدل على انه هو المقصود بالنداء قال وقد  
حرف النداء من العلم المضموم والمضاف اقول لما فرغ من المناد  
اراد ان يشير الى جواز حذف النداء مثل المثالين مثال الاول  
قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ومثال الثاني له تعا فاطر  
والارض اي يوسف ويا فاطر السموات واتما جاز الحمد

فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع

فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع

فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع  
فان قلت انما حذف حرف الرفع من قوله  
ولا يجوز في حرف الرفع ولا في حرف الرفع











والصنف سبعة عشر  
فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم  
فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم

فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم  
فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم

سبعة ضرب حال وهي بان هيئة الفاعل او المفعول به نحو ضرب زيد قائما اقول لما فرغ من الاصل في المنصوبات اعني المفاعيل  
شرع في المالحق بالاصل وهي سبعة ضرب اول منها الحال  
وهي بيا هيئة الفاعل او المفعول به نحو ضرب زيد قائما فان  
قائما حال اما من التاء وللمعنى ضرب حال كونه على هيئة القاي  
واما من زيد والمعنى ضرب زيد حال كونه على هيئة القاي  
الفاعل والمفعول به معاً نحو ضرب زيد قائما وانما الحق بالحال المفاعيل  
في الكلام كالمفعول قالو حقها التذكير وحق في الحال التعريف فان تقدمت  
عليها تذكير ونحو جاني راكبا حمل اقول وحق الحال ان تكون نكرة لا تالمو  
معرفة لا لبست بالصفة في مثل ضرب زيد راكبا وحق الحال ان  
يكون معرفة لانه لو كان نكرة لا لبست بها ايضا مثل ضرب زيد راكبا  
فان تقدمت حال على ذي حال جاز تذكير ذي الحال نحو جاني

فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم  
فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم

فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم  
فان قلت ان هذا الصنف  
المبني على الرفع والضم  
والجواز في الرفع والضم





[illegible]

فان الوقع ان الشئ آءمان اذا كان كذلك فانه هو  
فعلة حـ

عَنِ غَيْرِهِ فَاَلْعَنَ طَابَ نَفْسُ زَيْدٍ وَابْنًا يُعَدُّ عَنْ تِلْكَ الْعِبَارَةِ إِلَى هَذِهِ

لأننا أكد والمبالغة فان ذكر الشيء مبالغة ثم مفسر أوقع في النفوس من

لَيَقْسِرُوا لَآئِفَ التَّمْيِيزِ فَعَلَ التَّكْمِلَ فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنْ سَمِيَ الْأَسْمُ الَّذِي

يرفع الإيهام بتميزاً على الجواز وأما عن المفرد والمراد بالمفرد كل  
المراد به تمام الاسم أن يكون الاسم بحالة يتسع معها الإضافة لما شئ تخروجه

سَمِّیْتُمُ بِالْتَّوْنِیْنِ خَوْعُنْدَ مَرَاوِدِ خَلَاوِی دَنْ طَوِیْلِ الْاَسْفَلِ مُقْبِرَ الدَّ

وَيَبْنُونَ التَّيْنَةَ خَوْعًا عِنْدَ مَنْوَالٍ أَوْ يَبْنُونَ شَجَرًا لِيَجْمَعَ الْخَوْعُ عِنْدَ

مَشْرُوعٌ دَرَهْمًا أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ عِنْدَ مِلْوَةٍ عَسَلًا أَوْ مِلْوَةِ الْإِنَاءِ  
بِاخْتِيارِ الْمَقْرُوعِينَ وَالْمَعْدُورَةِ

سلا فان راقد ومنوا وعشرون ملوؤ مبهمة تحمل اشياء مختلفة  
ترك هذه الكلمات على الرفع وان كانت في محل النصب كما وقع في المتن

خَلَدَ وَسَمِنَا وَدَهَمَا وَعَسَلَهُ تَرْفَعُ الْإِبْهَامُ وَتُثِيرُ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ عَنْ  
عِبَارَةٍ عَنْ خَلَاوِسْمِنْ وَدَهَمِنْ وَعَسَلٍ

يُريدُ ولا بد للتمييز من عاملٍ يعمل فيه وهو ما فعل نحو طاب زيد نفساً  
صفة خلافه لكوفيت كضعف

ما اسم جو عسرون والتميز لا ينقدم على عامله الا اسم بالاتفاق  
 ليراد بالاتفاق اتفاق الجمهور فان مخالفة واحد او اثنين للجمهور ليس مخالفا لا اختلاف فلا يخرج الحكم عن كونه متفقا

سَمِّى لَعْمٌ فَلَا يَأْلُو دَرْهًا عَشْرًا وَفِي تَعْلِيدِهِ عَلَى عَامِلِهِ الْعَمَلُ

فقطه فالخافض  
المتكلم القليلان الخافض  
الى القليل منها ويخفف  
المكسور منها هذا فاذا كان  
فهم المراد به ويقطعه ولا يفت  
القطع بان المراد به  
دال على ذلك القطع  
المراد به فانيا  
ويختلف اليه فانيا  
في ظاهر لم يكن  
كافي خمسة عشر  
شهور فجميع  
ولم يقل نون  
تبعاً بخلاف العاصم  
لانه ابو جابر جميع حقيقى

فصل هذه الكلمات على الرفق وان كانت في  
 عندى راقية خلاص ومفاتيح سمنا فله  
 من الفضل المقدار ايضا افعل القادر وان  
 راحه سبحانه وايدى ان ما من به الاسم وقدر  
 ان هذه الكلمات على الرفق وان كانت في  
 عندى راقية خلاص ومفاتيح سمنا فله  
 من الفضل المقدار ايضا افعل القادر وان  
 راحه سبحانه وايدى ان ما من به الاسم وقدر

[illegible]

الاسم التام بالفعل لانها  
تكون في اخر الشبه الفعل بالضم  
على المعنى

الاسم التام بالفعل لانها  
تكون في اخر الشبه الفعل بالضم  
على المعنى



قولنا بعضهم زيد يعني انما زيد  
القوم وقت مجازي لبعضهم زيد  
والمضاف مضافا الى المصداق كذا قيل  
قدرة بعض ما المصداق كذا قيل  
في نظره لان المقصود ان زيد  
ولا يلزم من مجازي زيد ان يكون  
منه فالاولى ان يكون زيد  
مصدرا لا فعلا والمصدر  
للمستقوي ويكن ان يقال  
هو المضاف الى المطلق عن الشيء  
ولكن المستثنى غير زيد

ليس ولا يكون نحو جائئ القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا وليس  
زيدا ولا يكون زيدا وذلك واجب النصيب لان هذه الكلمات افعال اخضر  
وما مصدرية وعدا بمعنى جاوز تقديره ما جائئ القوم عدا بعضهم زيدا وعدا مصدرا بمعنى اسم الفاعل  
فاعلمها والتقدير ما عدا وما خلا وليس ولا يكون بعضهم زيدا وما  
على ان بعضهم فاعل وزيدا مفعول على التنازع  
بغير وسواء سواء نحو جائئ القوم غير زيد وسواء زيد وسواء زيد  
اي لا اسم الذي ذكره بعد هاء  
وذلك واجب الجرا لانه مضاف اليه وما بما حاشا وعدا وخلا ولا  
نحو جائئ القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا ولا سيما زيدا  
اي في كل واحد من هذه الاربعة  
وهذا يجوز فيه انواع الاعراب ما في حاشا وعدا وخلا فالرفع على  
نحو جائئ حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا حال من القوم مجزا فاعلمها  
بناء على انها افعال لازمة وما بعدها فاعلمها والنصب على المفعولية  
لا على الاحاق فليس ما حاشا  
بناء على انها قد استعملت متعدية يقال حاشاك وعداك وخلا  
ويلا سيما في اوائل حاشية ابراهيم وكذا المطلق ثم  
اي جاوزك والجرح على انها حروف الجر وما في لا سيما فالرفع على  
مركب من لا وسى وما وسى بمعنى المثل واصله سوسكون الواو  
لفظ  
فقبلت الواو واياه وادغم فيه فيكون ما بمعنى شيء اضيف اليه  
لفظة ما الكاسية ولا سيما

وقولنا العار ان يقول فاعلمها بصيغة  
الجمع كما قال الفاعل ذلك ولكن ان يطلق  
ان فاعلمها اسم الجمع والفاعل  
الفاعل على المصدر فالاولى ان يطلق مفعول  
لما التنازع المضاف الى التنازع اسم الجمع  
الاولى فاعلمها الا بالجمعي  
فعلها مع الكسرة  
وقولنا الثاني والثاني  
من اللفظة

زيد وما عدا زيد  
الاجمال  
لا حاشية  
ما عدا  
استعملها  
المجوز  
عالم المصدرية  
القوم  
النصب  
الاولى  
اعلمها





والاستثنى المقدم في قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به

فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم

الاريد ان يحذفه فقول بالاجترار عن المستثنى بما شاو عدا  
وخلاو غيرها مما يجوز فيه غير النص فقول بعد كلام موجب اجترار عن  
الثاني الذي اشار اليه بقوله او بعد كلام غير موجب نحو ما جاء احد  
الاريد ان يثبت به بقوله وان كان النص هو البديل على جواز النص في جميع  
ان النص هو الرفع على البدلية من احد وانما قلنا ان المعنى المستثنى  
المستصل المؤخر لانه قوله بعد هذا والمستثنى المقدم والمستثنى المقطع  
على ذلك وانما لم يجر الرفع في الاول على البدلية لان البديل منه في حكم  
الاستقوط كما سيحكي فلورفع الاول على البدلية لصار التقدير جاني  
زيد فيلزم مجيء جميع العالم سو زيد وذلك محال بخلاف الثانية فيستقيم  
ذلك فيه اذ تقديره ما جاءني الاريد والمعنى ما جاء من العالم سو  
زيد وذلك ممكن فالو والمستثنى المقدم نحو ما جاءني الاريد احدى  
والمستثنى المقطع نحو ما جاءني احدا الا حمارا اقول هذا هو القسم

فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم

فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم

فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم  
فان قلت قد علوا العلم وورد به  
الاستثنى في المقطع بعد قوله قد علوا العلم

[illegible]

الثالث والرابع ولا يجوز فيها البدل ما في الاول فاعدم جواز  
 البدل على المبدل منه واما في الثاني فاعدم الجنسية بين احد وجوه  
 التام <sup>لان الرابع والتابع لا يتقدم على المتبوع</sup>  
 اتى بمثلين في المتن ليعلم ان امتناع البدل في وجهها بالطريق الاول لانه اذا  
 تقدم المستثنى على المستثنى منه وانقطاعه ما غير من البدل مع التفرقة  
<sup>اي الوقوع بعد التفرقة شرط في جواز الرفع على البدلية كما عرفت</sup>  
 الذي هو شرطها مع الايجاب يكون <sup>اول</sup> قال وحكم غير حكم الاسم الواجب  
<sup>مستبعد عن الجائز او على الاستعانة به</sup>  
 بعد لا نقول جائئ القوم غير زيد وما جائئ احد غير زيد وغير زيد  
<sup>اي لفظ غير</sup>  
 اقول قد عرفت ان المستثنى غير واجب الجواز واما نفس غير حكم  
<sup>وان شتمال غير في الاستعانة فليس رآه</sup>  
 الاسم الواقع بعد الا في كل موضع كالـ المستثنى بالـ واجب النصب يكون  
<sup>اي كالمستثنى بالـ</sup>  
 غير واجب النصب ايضا وحيثما كان جائز النصب يكون غير كذلك  
 فنقول جائئ القوم غير زيد بالنصب كما قلت جائئ القوم لا زيد  
 ونقول ما جاء احد غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما قلت ما جاء  
 احدا لا زيدا ولا اريذا ونقول ما جاء غير زيد احدا بالنصب

[illegible]

ان لا يكون  
 يقتضي وان اقل ان يقتضي  
 الفصحى وان اقتضاها والاول  
 اجمع لا عن يلزم ايجاب المستثنى  
 هذا منفع والموجب في الف  
 العامل الموجب في العامل ولو قيل ان اهل الكفاية  
 لا يمكن ان يكونوا من الامم من العرف هو المعدوسه  
 انما لا يمكن ان يكونوا من الامم من العرف هو المعدوسه  
 انما لا يمكن ان يكونوا من الامم من العرف هو المعدوسه

فقلت والخبر في باب كان فان قلت هل  
انتم صيغتان من اسم كامن خبر المتكلم وهو  
لا يجوز ضمير متصل في هذا الكلام  
فقلت لا يجوز اتصال الضمير بعامد  
مقتضى السكت

والاسم في باب كان فان قلت هل  
يكون خبره صيغة واحدة في خبر الضمير  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف

فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف

كما قلت ما جاءني الا زيدا احدثوا قول ما جاءني احدث غيرهما بالنصب  
ايضا كما قلت ما جاءني احدا احما را قال والخبر في باب كان نحو كان زيد  
منطقا اقول الضرب الرابع من ضروب الملتحق بالمفعول الخبر في باب كان  
اي المنصوب بكان واخوانها اعني الافعال الناقصة نحو منطلقا  
في قولك كان زيد منطلقا وانما الحق بالمفعول لمجيئه بعد الفعل والفا  
كالمنفعل قال والاسم في باب ان نحو ان زيدا قائم اقول الضرب الخامس  
من ضروب الملتحق بالمفعول الاسم في باب ان اي المنصوب بالحرف  
المشبهة بالفعل نحو زيدا في قولك ان زيدا قائم وانما الحق بالمفعول  
لان كلام هذه الحروف متضمنة لعني فعل كما يسجي فاسما اوها مفاعيل  
في الحقيقة قال واسم لا تلي الجنس ان كان مضافا نحو لا غلام يعمل  
او مضارعا له نحو لا خير امك عندنا اقول الضرب السادس من ضروب  
الملتحق بالمفعول اسم لا تلي الجنس ان كان مضافا نحو غلام في لا غلام

فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف

فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف

فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف  
فقلت لا يجوز ذلك ولا يرفع خبره  
في خبره الشان لان خبره مفعول الالف



فقلت وان تقدمت فقلت ان كان قلنا في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا

فقلت وان تقدمت فقلت ان كان قلنا في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا

رفعها على الابتداء اقول الضرب السابع من ضرب الملح بالمفعول  
خبر ما ولا بمعنى ليس في المنصوب ما نحو ما زيد منطلقا ولا اجل  
افضل من ذلك وهي هذه اللغة انما نصب على ولا اللغة الحجازية واللغة  
التيمة رفعها على الابتداء اي رفع الاسمين الواقعين بعد ما ولا  
على ان الاول مبتدأ والثاني خبره وديك الحجازية قوله تعالى ما هذا  
بشر او ما هن امهاتهم وديك التيمية دخولها على القبيلتين غير ان  
والا فاعل فان العامل يجب ان يخص باحدهما وان علم يعمل قال واذا انقد  
الخبر وانتقض النفي بالافعال لا رقع لازم نحو ما منطلق زيد وما زيد لا  
اقول واذا تقدم خبر ما ولا على اسمها او انتقض نفيها بالاي بطل  
بان يقع خبرها بعد الافعال لا رقع لازم نحو ما منطلق زيد وما زيد لا  
ولا يجوز نصب منطلق لان ما ولا انما عملان المشابهة بهما ليس من جهة  
النفي في بطل عملها بتقديم الخبر لضعفها في العمل وكذا يبطل بانما

فقلت وان تقدمت فقلت ان كان قلنا في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا

فقلت وان تقدمت فقلت ان كان قلنا في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا

فقلت وان تقدمت فقلت ان كان قلنا في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا  
والا فليس في الخبرين انما هما على ما قلنا





فقد اللفظة وهي ان قال قلت تقديري  
المقصود على المعنى والنسبة الى السامع  
اللفظية على المعنى والنسبة الى السامع  
فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع  
فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع

فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع  
فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع  
فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع  
فقد اللفظة على المعنى والنسبة الى السامع

ضرب في اليوم وكقوله تعالى مكر الليل والنهار في الليل والنهار  
ولم يتعز بها قلما قال ولفظية وهي ضافة اسم الفاعل المصنوع  
نحو ضارب زيد او الصفة المشبهة الى فاعلها كقوله حسن الوجه  
اقول يعني بالمفعول المفعول الذي لم يكن مجرورا بالاضافة كالمصنوع  
على المفعولية وذلك انما يكون اذا كان اسم الفاعل عاملا ان يكون  
الحال والاستقبال نحو ضارب عمر والان او غدا فان عمر اهنا هو لم يكن  
مجورا بالاضافة كالمصنوع على المفعولية واما اذا لم يكن عاملا  
بان كما معنى انما نحو زيد ضارب عمر وامس فلا يكون الاضاح لفظية  
بل معنوية لان الاسم الفاعل لا يعمل النصب بمفعول كما لا يسجد  
ومن الاضافة اللفظية ضافة اسم المفعول الى المفعول نحو زيد معمر  
الدار ذكره المصنف في الفصل قال ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف  
عن التعريف قوله ولا بد من ان يكون المضاف في الاضافة المعنوية

ع ان يقال ولا استقلال لاحدا  
الاولى ان يقال ولا استقلال لاحدا  
مع شريطة ان يكون المضاف  
وهو ان يكون المضاف  
كأن في المثال اعلم ان ما قبله بان يكون  
هذا مثال لما اعلم ان ما قبله بان يكون  
ما قبله متبعا او قد كان او قد كان  
او موصولا لا وقد كان او قد كان  
او موصولة غفلة فاقام زيد وما قام زيد

خلافا للكتاب فان ذهب الى عدم وجود  
اضافة لا يعمل عنده مطلقا الى سواء  
كان بمعنى المضاف او غير مضاف الى سواء  
منصوبا على المفعول او على تقدير ان يكون  
ليس مفعولا على المفعول او على تقدير ان يكون  
اضافة الصفة الى المفعول او على تقدير ان يكون  
والنحو ان يكون المضاف الى المفعول او على تقدير ان يكون  
لنحو ان يكون المضاف الى المفعول او على تقدير ان يكون  
يقدّر ان يكون المضاف الى المفعول او على تقدير ان يكون  
معنى المضاف الى المفعول او على تقدير ان يكون  
ذلك النعمان كما هو موجود لان

فان تقدره معمر دارة فاخلف  
معمر وهو اسم مفعول الى الدار فوه  
مفعول ما لم يسم فاعله هذا هو التعريف  
الاضافة الصفة المعنوية  
بان يخلف لامها اذا كان ذلك الاسم  
واحد من جملة من يسمي بذلك الاسم  
او ورد الوصف المشتهر منه













المتكلمون ينفقون بين الوصف والصفة  
والنعت وعند النحويين بمعنى واحد  
واصل النعت وصفه فاعل اعل  
كقوله

على الاعلى ضعف لعدم ظهور  
الاجمعية والذوق في اللفظ  
لأنه في النعت يكون الأصل  
لأنه في النعت يكون الأصل

المتكلمون ينفقون بين الوصف والصفة  
والنعت وعند النحويين بمعنى واحد  
واصل النعت وصفه فاعل اعل  
كقوله

المتكلمون ينفقون بين الوصف والصفة  
والنعت وعند النحويين بمعنى واحد  
واصل النعت وصفه فاعل اعل  
كقوله

المقصود وأعلم أن الكنع وأصبع كلاً بمعنى اجمع وانما لا يتركب  
الجمع الاعلى ضعف ولا يتقدم عليه وفائدة التأكيد من التكلم عن فوات  
المقصود اما في اللفظ فالانه اذا قال جاني زيد مثلاً فربما لا يسمعه  
اول مرة فيفوت مقصوده واذا اكد له آمن عن ذلك واما في المعنى فالانه  
اذا قال مررت بزید مجازاً مثلاً فربما يتوهم السامع انه انما مر بمنزلة زيد  
مررت بزید مجازاً فاذا اكد بنفسه يعلم انه اراد الحقيقة لا المجاز ويجعل  
المقصوبة قالوا الصفة نحو جاني رجل ضارب ومضروب وكرموهما  
وعدل وزونا الا قول الثاني من التوابع الصفة ويقال له الوصف  
والنعت وهو اما مشتق او في معناه والمشتق اما اسم فاعل نحو رجل  
ضارب واسم مفعول نحو رجل مضروب او صفة مشبهة نحو رجل  
كريم وما في معنى المشتق اما مفرد او مركب والمركب اما اضافي او  
غير اضافي فالمركب الغير الاضافي نحو رجل هاشمي منسوب الى الهاشمي

المتكلمون ينفقون بين الوصف والصفة  
والنعت وعند النحويين بمعنى واحد  
واصل النعت وصفه فاعل اعل  
كقوله

المتكلمون ينفقون بين الوصف والصفة  
والنعت وعند النحويين بمعنى واحد  
واصل النعت وصفه فاعل اعل  
كقوله

وان كان الجملة ليست تكملة لاصفة و  
التقدير هو التعريف من غير ان يوصف  
بين الجملة والصفة والى صفة التبريد والجملة  
لانها وجملة التبريد صفة التبريد  
من حيث رجع تأويلها بالصفة  
قام رجل ذهابه اياه وانكسر  
فان في الدار ظرف واوه فاعلمه والى  
جملة اسمية فلا يجوز ان يكون  
اي حكم نكرات محذوف الظاهر  
على حكمه

وان كان الجملة ليست تكملة لاصفة و  
التقدير هو التعريف من غير ان يوصف  
بين الجملة والصفة والى صفة التبريد والجملة  
لانها وجملة التبريد صفة التبريد  
من حيث رجع تأويلها بالصفة  
قام رجل ذهابه اياه وانكسر  
فان في الدار ظرف واوه فاعلمه والى  
جملة اسمية فلا يجوز ان يكون  
اي حكم نكرات محذوف الظاهر  
على حكمه

والفرد نحو رجل عدل الى عادل والمركب الاضافي نحو رجل ذو مال  
اي مقول وفائدة الصفة في المعارف التوضيح نحو جازيد النظر  
وفي النكرات التخصيص نحو جازيد رجل عالم قال وتوصف النكرات

بالجمل نحو مرث رجل وجهه حسن ورأيت رجلاً اعجبني كرمه  
اقول يجوز وصف النكرات بالجملة الاسمية نحو مرث رجل وجهه  
حسن فان وجهه حسن مبتدأ وخبر صفة لرجل والفعلية نحو  
رجلاً اعجبني كرمه فان اعجبني كرمه فعل وفاعل صفة لرجل والشرطية  
نحو مرث رجل ان قام ابومرث او الظرفية نحو مرث رجل في الدار  
ابوه وليشترط ان يكون تلك الجملة خبرية محتملة للصدق والكذب لان  
الصفة في الحقيقة خبر عن الموصوف وانما يتعرض المصل لذلك اعتماداً  
على المثال ولا يجوز وصف المعار بالجمال لان الجملة نكرات والصفة  
يجب ان توافق الموصوف في التعريف والتشكيك ولا بد في جملة الواقعة

وكان ان الجملة ليست تكملة لاصفة و  
التقدير هو التعريف من غير ان يوصف  
بين الجملة والصفة والى صفة التبريد والجملة  
لانها وجملة التبريد صفة التبريد  
من حيث رجع تأويلها بالصفة  
قام رجل ذهابه اياه وانكسر  
فان في الدار ظرف واوه فاعلمه والى  
جملة اسمية فلا يجوز ان يكون  
اي حكم نكرات محذوف الظاهر  
على حكمه

وذلك ان تضمن الموصوف على الصفة  
تضمنها في التنا ما مثل نفعه في نفعه  
فاكدت بالصفة لان الاسم  
والجملة لان الاسم  
وربما قصدت الى  
القبيل في لغته  
القبيل في لغته







وما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول

والمراد بالصفة هنا الصفة المنعقدة  
والمراد بالصفة هنا الصفة المنعقدة  
والمراد بالصفة هنا الصفة المنعقدة  
والمراد بالصفة هنا الصفة المنعقدة

فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول

لما كان متعلقا به مضافا إلى ضميره صار كل واحد من الثلاثة مسببا  
لأنه إذا تعلق شيء بشي فالمتعلق به يكون مسببا للمتعلق ولذلك لا يقال  
مررت برجل منع جارك لا تنفائه التعلق الحاصل بالإضافة فلما كان  
كذلك نزل فعل المتعلق بمنزلة فعل المتعلق به وجعل وصفه فيه هو  
اللفظ صيغة المتعلق به وفي المعنى صيغة المتعلق ولذلك وجب  
الموصوف اللفظي وهو المتعلق به في الأحكام اللفظية أعني الخمسة  
الأول من العشرة وهي الأعراب الثلاثة والتعريف والتذكير  
الأحكام المعنوية أعني الخمسة الباقية فإنه يوافق فيها الموصوف  
المعنوي وهو المتعلق فيقال جئتني رجل حسن غلامه ورأيت رجلا  
حسنا غلامه ومررت برجل حسن غلامه وجئتني الرجل الحسن  
غلامه ورأيت الرجل الحسن غلامه ومررت بالرجل الحسن غلامه  
فيوافق الموصوف أعني حسنا والحسن الموصوف اللفظي أعني

فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول

فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول

فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول  
فما وقع في بعض من قول الأول









هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين

هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين

هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين

المذكور باسمه نحو جائي أخوك زيد وأبو عبد الله زيد أقول الله  
من التوابع عطف الياء وهو أن تتبع المذكور باسمه أي تجعل اسمه  
اسميه تابعاً له بأن تذكره بعده نحو جائي أخوك زيد وأبو عبد الله زيد فإن  
الحجائي هذا كما يقال له الأخ وأبو عبد الله يقال له أيضاً زيد فإن كان  
زيد أشهر اسميه عند الناس من الأخ وأبي عبد الله تذكره ثانياً ثانياً أولاً  
وإن كان بالعكس فبالعكس نحو جائي زيد أخوك وزيد أبو عبد الله وهذا  
مذهب المصروا الآخرون لا يفرقون بين أن يذكر الأشهر أولاً أو آخراً  
وفائدة عطف الياء أيضاً المتبوع قالوا والعطف بالحروف نحو  
جائي زيد وعمرو وعمرو معطوف على زيد وزيد معطوف عليه وفتح  
تعالى أقول الخامس من التوابع العطف بالحروف يقال له الشفق  
نحو جائي زيد وعمرو وعمرو معطوف على زيد وزيد معطوف عليه وفتح  
العطف تذكر في باب الحروف أن شاء الله تعالى قال المبنى وهو الذي

هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين

هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين

هذا من باب ذكر الحروف العطفية  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين  
والتي لا تكتب على اليمين







فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية

فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية

وذلك في الجميع وأما من جهة ان وضع بعضها وضع الحرف في البناء  
عليه قال وليحق باو اهل حرف التثنية نحو هذا وهذا وهذا وهذا  
وهذه وهؤلاء ويتصل باو اخرها كاف الخطا نحو ذاك وذو ذاك  
وتاك وتينك وتاك اقول وليحق باو اهل اسماء الاشارة حرف التثنية  
ها ولثنية المخاطب لئلا يفون عرض المتكلم نحو هذا وهذا وهذا وهذا  
وهانا وهانين وهاتي وهاتين وهذي وهذي وهؤلاء ويتصل باو اخر  
اسماء الاشارة كاف الخطا ليعلم ان الخطاب الى اي جنس المذكور  
والمؤنث والمفرد وغيره نحو ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك ذاك  
ذائك وذو ذاك وتاك وتينك وتاك وتينك وتاك وتينك وتاك وتينك  
تكون الاشارة والخطاب كلاهما الى مفرد مذكور واذا قيل ذاك ذاك  
نصير الاشارة الى تثنية المذكور والخطاب الى اقل ذاك ذاك ذاك  
واذا قيل ذاك ذاك تكون الاشارة الى مفرد مؤنث والخطاب الى مفرد مذكور

فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية

فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية  
فان قلت لم يحذف الفاء في التثنية





أي مدركا غالبا ويشتمل  
فيها فروع المفرد والمثنى  
والذكر والمؤنث

والألف في لفظة أي بمعنى لا زنة  
والواو في لفظة أي بمعنى لا زنة  
والهمزة في لفظة أي بمعنى لا زنة

أي مختص بهم في المقام  
الذي لا يرد في غيره

عاقلا غالبا وأي للمفرد المذكور واية للمؤنث وانما بنيت الموصولات  
لأن الموصولات أي وأي ومع قطع النظر عن كونها مبنية لانها معربان ويجوز ان يكون المراد من الموصولات  
لاحتياجها الى الصلة كما ينبغي ومن الموصولات ذومعنى الذي أو  
التي في لغة طيحي اعني قبلة من العرب كقولهم جاني ذوقام وذوقامت  
وأي الذي قام والتي قامت وفي بعد الاستفهامية بمعنى الذي  
والتي نحو ما ذا صنعت أي أي شيء الذي صنعت واية شيء التي  
والا لف واللام بمعنى الذي أو التي نحو الزانية والزاني أي التي زنت  
والذي زنى والاصح رحمه الله عليه لم يذكر هذه الثلاثة اختصا علما  
أكثر استعمالا فالقول ما لا بد له من جملة تقع صلة له من ضمير يعود  
اليه نحو جاني الذي أبوه منطلق أو ذهب أخوه أو من عرفه أو ما طلبته  
أقول الموصول اسم لا بد له من جملة تقع تلك الجملة صلة لذلك الاسم  
وتلك الجملة أما اسمية كابوه منطلق في نحو جاني الذي أبوه منطلق  
وأما فعلية كذهب أخوه في نحو جاني الذي ذهب أخوه وعرفه في نحو من

أي من جهة تعليم قامينة  
أو من جهة تعليم أو من جهة  
أو من جهة تعليم أو من جهة  
أو من جهة تعليم أو من جهة

وهذا ذهب بعضهم الى ان  
الموصول لا يكون لاموضع من الاعراب  
المعرب من الاعراب ان الموصول لا ينفك  
عن الاعراب في الموصول من قوله جاني

وهو قيل  
الاولى على وزن العرف  
والثاني على وزن العرف  
والثالث على وزن العرف

على ان يظن ان الموصول لا ينفك  
عن الاعراب في الموصول من قوله جاني

















والله لا يملك ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق  
الشيء وانما يخلق ما يشاء من غير ان يخلق  
الشيء وانما يخلق ما يشاء من غير ان يخلق  
الشيء وانما يخلق ما يشاء من غير ان يخلق

وان كان في الاسم لثلاثون حرفا  
فكان في الاسم لثلاثون حرفا  
فكان في الاسم لثلاثون حرفا  
فكان في الاسم لثلاثون حرفا

اعني التثنية ولما سقط الالف فلا لبقاء الساكنين قال وما في آخره  
الف مقصورة ان كان لا يشار الى اصله عند التثنية نحو عصوان  
رجيا اقول الاسم الذي في آخره الف مقصور ان كان لا يشار الى اصله عند  
التثنية الى اصله بقلب الف ولو ان كان واوياً او ياءاً ان كان ياءاً وذاك  
لان التثنية تروا الاشياء الى اصولها  
لان جميع عند التثنية الفاء لا يمكن حذف احدها لانه يلبس الشئ  
بالمفرد عند الاضافة نحو عصا زيد فيجوز ان تحرك الحاء والتحرك انما  
يكون عند مناهة كل واحد من الشئ والمفرد لا يكون  
بعد القلب بحرف قبل الحركة فاذا كان المقلوب ذا اصل يكون القلب

المتصلا ما آخر الف مقصورة لا هنت  
معها كالمعصية والحق في حلي ومغني  
والمفرد ما كان بعد الف ان كان في  
اي في آخره هنت كالمعصية والمغني  
اي من ثلثة احرف مطلقا على ما هو  
الفن لا ينجى نحو الفوات

برأولي قال وليس فينا نحو الثلاثي الا البناء نحو عشا وجلبا  
وحباريان ومصطفيا اقول وليس في كل اسم مقصور يزيد على الثلاثي  
اذا اريد ان يثنى الا البناء اي يحذف القلب الفه ياء لانها اخف من  
النواو ومزيد الثلاثي ثقيل سواء كانت في الاصل واو او ياء  
نحو عشان ومصطفيان في اعشى وهو الذي لا يصح بالليل

والاسم المدون ان كانت هزنت  
اصيلة غني رائلة ولا متغلبة عن  
ثلاثين اي متغلبة عن وان كانت  
كحركات فقلت واو او ياء

من يسميها التثنية  
من يسميها التثنية  
من يسميها التثنية  
من يسميها التثنية









فان قيل لم يكن في جمع المؤنث لزم للرفع مزية على الاصل  
الاسم الاصل بالجر فلو لم يكن في جمع المؤنث لزم للرفع مزية على الاصل  
فان قيل لم يكن في جمع المؤنث لزم للرفع مزية على الاصل  
فان قيل لم يكن في جمع المؤنث لزم للرفع مزية على الاصل

الاولى اقسام التغير هي ستة اقسام  
التغير هي ستة اقسام التغير هي ستة اقسام

المذكور محمول على الجبر فلو لم يحل في جمع المؤنث لزم للرفع مزية على الاصل  
قالوا مكسر وهو ما يتكسر فيه بناء الواحد كجاء وا فراس و جمع ذوى  
العلم وغيرهم اقول لما بين الجمع المصحح شرع في المكسر فقولوا مكسر  
على قوله مصحح اى المجموع اما مصحح كما مر واما مكسر وهو الذى يتكسر  
اى يتغير فيه بناء الواحد كجاء فى رجل وافر اس فى فرس فان بناء رجل  
وفرس قد تغير فى الجمع وجمع المكسر ذوى العلم وغير ذوى العلم  
ولذلك مثل مثالين قالوا المذكور والمؤنث من المصحح يسوى فيهما  
بين لفظى الجبر والنصب تقول رأيت المسلمين والمسلمات ومرت  
بالمسلمين والمسلمات اقول يسوى بمعنى المفعول من التسوية و  
القائم مقام فاعله فيها ما بين ظرف له والمعنى يجعل في المذكور والمؤنث  
لفظ النصب مساويا للجبر وهذا الكلام تكرر لان التسوية في الذكر  
قد علمت في اول الكتاب وفي المؤنث قيل هذا قالوا لجمع المصحح مذ

التغير المعتبر هو ان يتركب اللفظ  
والتغير المعتبر هو ان يتركب اللفظ

والتغير المعتبر هو ان يتركب اللفظ  
والتغير المعتبر هو ان يتركب اللفظ

الاستدلال على الجبر في الجمع  
الاستدلال على الجبر في الجمع





من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

والصفة مُسَمَّات العين على سكونها نحو ضخمات وأما معتلها فاعلى السكون  
أي مشتق

كيسات وجوزات اقول اللفظ الذي يجمع بالالف والتاء ممتا

هو على وزن فعلة مع صحة عين الفعل فالاسم منه متحرك العين

أي يتحرك عين فعله في الجموع نحو تمرات فتح اليم في ثمره والصفة

مُبقاة العين أي يبقى عين فعلها على السكون نحو ضخمات بسكون

الحاء في ضخمه وهي الغلظة وذلك للفرق بين الاسم والصفة ولم

يفعل بالعكس لأن الصفة ثقيلة فهي أولى بالسكون وأما معتل

من فعله فعلى السكون أي يبقى عين فعله على السكون وقف الجمع وان

اسماً وأوياً أو يائاً كسُضات وجوزات في بيضة وجوزة وذلك

للفرق بين الصحيح والمعتل ولم يفعل بالعكس لأن الخفة بالمعتل

أولى قاله وفواعل يجمع على فاعل إذا كان اسماً نحو كواهل وصفة

إذا كانت بمعنى فاعله نحو حواض وطوالق وقاعله اسماً وصفة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة

من قول من قال متحركاً  
جاء من حال ما اخترت عند فعله  
فكيف العين فاجاب يقول واما متحرك  
العين في فعل فاعلة فيكون عينها  
عند فعلها بالالف والتاء  
على حرف علة



[illegible]

ولا ينظر لمن أين جئ  
شأنه  
أي إذا كان السواء ان جئت من قبله  
أو ثلثين أو مائة وأحدى وعشرين  
جمع الإثنى عشر  
أي إذا كان أحدهما  
جمع الإثنى عشر  
أعلم أن مثله المصنف في ثلاثة وثلاثين  
كلها لا يطلق على أقل من ثلاثة وثلاثين  
وأما مثال ما لا يطلق على أقل من  
مائة وأحدى وعشرين فهو فذلك  
يطلق جمع على أقل من أمانات ما لا  
البيان ومع ذلك تسعة فحق قولنا  
منع الشعور منه  
ولو قل والضاف إلى المعرفة كما ترى  
تنبه الجميع والضاف وإنما تعرف  
الضاف بالإضافة إلى المعرفة لأن  
مكة في التعريف كما أخذ حكمه فإن أخذ  
كما أخذ حكمه في الثاني  
في الأسماء التكرار  
جاء

الفرق بين هذه السبلية فهي التي  
فالتشيء فبما أنتم في المرقع وطع  
النكاح والمخاطبة الموقرة وازاد  
اي منسوبة ذات المعنى المعلقين  
والتعريف طار عليها  
قالوا ان الاصل  
وضع في هذه  
النظر على هذه









أي لعل من التوهم المذكور

وإنما سوى من المذكور المطابق في هذه  
هنا لأن التانيث لما اشتق منه وهاهنا  
في الفعل وما اشتق عن الاسم والحكمة وفيها  
الاشتقاق والمطابقة بين المذكور والمؤنث  
على التقابل بمختص التاء ولا في الأصل  
والعلم في التانيث ولذلك دخلت في  
الاشتقاق والمطابقة بين المذكور والمؤنث

على أن حقيقة أو غير حقيقة  
سواء كانت تكون تقديرية أو  
الأن في الأصل في التانيث  
قال المصنف في المصنف قال الشاعر  
المقدرة تثبت في المصنف وغيره  
في شرحه لا في

لما مر وإذا لم يجز في غير الحقيقي في الحقيقي أولى ولذلك اقتصر في المثال

على غير الحقيقي قال والتاء تقدر في بعض الأسماء المؤنثة خوارض

ونعمل بدليل أرضية ونعيلة أقول تاء التانيث قد تكون مقدرة في

لأسماء المؤنثة خوارض ونعمل فان التاء فيها مقدرة بدليل تصغير

على أرضية ونعيلة فان التاء التي تظهر في المصغر تدل على أن المكر

مؤنث وهذا الدليل إنما يكون في الثلاثي ومن دلائل المشتركة بينه

وبين غيره تانيث الفعل كقوله تعالى وأخرجت الأرض وبرزتها

والصفة كقوله تعالى عينا جارية والسماء ذات البرج والاشارة

كقوله تعالى هذه النار التي وقل هذه سبيلي والاضمار كقوله تعالى والأرض

فرشناها والسماء بنيناها وأخبر كقوله تعالى الله مغلوله وإذا السماء

انشقت والحال كقوله تعالى وليسليما الريح عاصفة وقولنا سقنا

السماء ممطرة قال وما يستوفيه المذكور والمؤنث ففعل وفعل

منه

إذا جمعي التاء في نسخة المصنف  
في باب الأفعال كانت ثابتة في نسخة  
الكبار لفظا آخر فهو بريد في نسخة  
تصغيره أو تقديرية أو غير تقديرية  
تصغيره أو تقديرية أو غير تقديرية  
هذا إذا كان الخبر مشتقا وما  
على أن غير مشتق فهو لا بد  
من المشتق أو غير المشتق  
هذا إذا كانت مشتقة أيضا

وهذا إذا كانت مشتقة أيضا  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق

وهذا إذا كانت مشتقة أيضا  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق  
من غير المشتق أو غير المشتق









في الصنف الثاني عشر اعني المصغر فعرفه بما عرفه وهذا التعريف انه هو  
المتكمن من الاسماء المصغرة واما ضم اوله لانه فرع المكبر كالمبنى للفعو  
بقريته ما ياتي في نحو ذواته لا يفرق بينه وبين المعنى للفاعل كما ياتي في  
فرع المبني للفاعل فكما ان اول ذلك مضموم ضم اول هذا واما فتح ثانيه  
لانه ربما لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر يضم الاول نحو قفل وبعد  
الصدر طرأ ضم الراء والمفتاح له ريش عظيم فضمه ابيض ونصف اسود ويتشام به  
واما زديت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا بدونها كما في صدر يضم  
وفتح الراء وهو اسم لطائر واما اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها  
ضمير انما يصفها والعصا غير وهو اول طرأ ضم به فتح وجمعه صدر ان هذا وانما اخف  
اخف الحروف وبالياء لانها اخف من الواو واما لم يزد الالف مع انها  
من الياء لانها زديت في الجمع المكسر الدخيل بينه وبين المصغر موخا فاما  
التصغير والتكسير متساويان واما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف  
والجمع اقل واما زديت الياء ثالثة لانها ان كانت في الاول يلبس  
بالمضارع وان كانت بينه وبين الثاني يلزم تحريكها وفي الاخر تلبس  
بالياء التي هي المضاف اليه <sup>بالتالي</sup> <sup>الرباعي</sup> <sup>وغيره</sup> <sup>ع</sup>  
بياء الاضافة فلما تعينت في الثلاثي حمل الباقي عليه واما كانت ساكنة

في الصنف الثاني عشر اعني المصغر فعرفه بما عرفه وهذا التعريف انه هو  
المتكمن من الاسماء المصغرة واما ضم اوله لانه فرع المكبر كالمبنى للفعو  
بقريته ما ياتي في نحو ذواته لا يفرق بينه وبين المعنى للفاعل كما ياتي في  
فرع المبني للفاعل فكما ان اول ذلك مضموم ضم اول هذا واما فتح ثانيه  
لانه ربما لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر يضم الاول نحو قفل وبعد  
الصدر طرأ ضم الراء والمفتاح له ريش عظيم فضمه ابيض ونصف اسود ويتشام به  
واما زديت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا بدونها كما في صدر يضم  
وفتح الراء وهو اسم لطائر واما اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها  
ضمير انما يصفها والعصا غير وهو اول طرأ ضم به فتح وجمعه صدر ان هذا وانما اخف  
اخف الحروف وبالياء لانها اخف من الواو واما لم يزد الالف مع انها  
من الياء لانها زديت في الجمع المكسر الدخيل بينه وبين المصغر موخا فاما  
التصغير والتكسير متساويان واما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف  
والجمع اقل واما زديت الياء ثالثة لانها ان كانت في الاول يلبس  
بالمضارع وان كانت بينه وبين الثاني يلزم تحريكها وفي الاخر تلبس  
بالياء التي هي المضاف اليه <sup>بالتالي</sup> <sup>الرباعي</sup> <sup>وغيره</sup> <sup>ع</sup>

في الصنف الثاني عشر اعني المصغر فعرفه بما عرفه وهذا التعريف انه هو  
المتكمن من الاسماء المصغرة واما ضم اوله لانه فرع المكبر كالمبنى للفعو  
بقريته ما ياتي في نحو ذواته لا يفرق بينه وبين المعنى للفاعل كما ياتي في  
فرع المبني للفاعل فكما ان اول ذلك مضموم ضم اول هذا واما فتح ثانيه  
لانه ربما لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر يضم الاول نحو قفل وبعد  
الصدر طرأ ضم الراء والمفتاح له ريش عظيم فضمه ابيض ونصف اسود ويتشام به  
واما زديت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا بدونها كما في صدر يضم  
وفتح الراء وهو اسم لطائر واما اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها  
ضمير انما يصفها والعصا غير وهو اول طرأ ضم به فتح وجمعه صدر ان هذا وانما اخف  
اخف الحروف وبالياء لانها اخف من الواو واما لم يزد الالف مع انها  
من الياء لانها زديت في الجمع المكسر الدخيل بينه وبين المصغر موخا فاما  
التصغير والتكسير متساويان واما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف  
والجمع اقل واما زديت الياء ثالثة لانها ان كانت في الاول يلبس  
بالمضارع وان كانت بينه وبين الثاني يلزم تحريكها وفي الاخر تلبس  
بالياء التي هي المضاف اليه <sup>بالتالي</sup> <sup>الرباعي</sup> <sup>وغيره</sup> <sup>ع</sup>

في الصنف الثاني عشر اعني المصغر فعرفه بما عرفه وهذا التعريف انه هو  
المتكمن من الاسماء المصغرة واما ضم اوله لانه فرع المكبر كالمبنى للفعو  
بقريته ما ياتي في نحو ذواته لا يفرق بينه وبين المعنى للفاعل كما ياتي في  
فرع المبني للفاعل فكما ان اول ذلك مضموم ضم اول هذا واما فتح ثانيه  
لانه ربما لا يحصل الفرق بين المصغر والمكبر يضم الاول نحو قفل وبعد  
الصدر طرأ ضم الراء والمفتاح له ريش عظيم فضمه ابيض ونصف اسود ويتشام به  
واما زديت الياء لانه قد لا يحصل الفرق ايضا بدونها كما في صدر يضم  
وفتح الراء وهو اسم لطائر واما اختصت الزيادة بحرف اللين لكونها  
ضمير انما يصفها والعصا غير وهو اول طرأ ضم به فتح وجمعه صدر ان هذا وانما اخف  
اخف الحروف وبالياء لانها اخف من الواو واما لم يزد الالف مع انها  
من الياء لانها زديت في الجمع المكسر الدخيل بينه وبين المصغر موخا فاما  
التصغير والتكسير متساويان واما لم يفعل بالعكس لان الالف اخف  
والجمع اقل واما زديت الياء ثالثة لانها ان كانت في الاول يلبس  
بالمضارع وان كانت بينه وبين الثاني يلزم تحريكها وفي الاخر تلبس  
بالياء التي هي المضاف اليه <sup>بالتالي</sup> <sup>الرباعي</sup> <sup>وغيره</sup> <sup>ع</sup>



١٠٧ ما يقتضي تغييره لم يرجع  
وان بقا اصل كثرات وهو المال الموزون  
واصل وارث قلبت القوافل  
قال ذلك معوج في المصنف تراث  
تتشابه قلبت القوافل  
في تصغيره في اللزجة فبقا  
ما قبلت القوافل  
في تصغيره في اللزجة فبقا

اعني من علي بان اصل عيود وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر  
ما قبلت القوافل وانكسر

وفي عدة وعيود وفي يد يديته وفي سته سته يرجع الى الاصل اقول  
كل اسم غير من اصله اما بالقلب والكذف فيجب ان يرجع الى الاصل  
عند التصغير ان لم يبق ما يقتضي تغييره اما القلب فقول في تصغير ميز  
موزين برديا الى الواو وفي تصغير باب وناب وبوب ونيسب رد  
الى الواو والياء وفي تصغير عصا عصية برديا الى الواو ثم  
قلها ياء وارغامها في ياء التصغير لان اصل ميز اموزان من الوزن  
وحقا القياس ان يقول انهم ياء التصغير فيها فكانه سهو من فلم الناصح او من باب القلب  
قلبت واو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها واصل باب وناب وعصا  
بوب ونيب وعصو قلبت الواو والياء الفالتر كما وانفتاح ما قبلها  
فلما زال في التصغير ما يقتضي هذه التغيرات وحيث ان يرجع كل من المغير  
الى اصله والنايب من الالسان واما الكذف فقول في تصغير  
او اعيد بابدال الواو هنة لانها مضمومة هنة لازمة محذوف  
عليه وعيود برديا واوه التي حذف وعوضت عنها التاء وفي تصغير  
يديته برديا له المحذوف وادغامها في ياء التصغير وفي تصغير سته سته  
في عدة في اس

من انكسار ما قبل الواو مثل موزين  
في تصغير ميزان وانفتاح ما قبلها  
مثل بوب وعصية في تصغير باب  
وعصا وانفتاح ما قبلها  
نيب في تصغير ناب  
فان قلت لم ترد الاشياء الى اصولها  
قلت الصنف فارجع المكي الى المقدر  
المحذوف فقلت في الاشياء الى اصولها  
التم الا رسم في عين وهو  
مستتر

ما ليس في نسخة المعلوم والجهل  
بسبب جعل القاعدة وانعدام المانع  
مقتوحا  
للتخفيف بعد نقل كسرة الهمزة  
وهو العين وعوضت عن تلك  
المحذوف التاء المصدرية  
وان كان الاسم على حرفين زبرجد  
وتقول في عدة في اس

وفي عدة في اس  
ودم يسب في اس  
العين في اس  
العين في اس  
العين في اس  
العين في اس  
العين في اس  
العين في اس  
العين في اس









فيهم وانما بل زينة الالف والتصغير  
فمنه بدلت الضمة واخطت الف  
ثلاثة كما هو حقها ووجوبها  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة

الالف فلا تقول في ذواتنا وبتا وفي الذوات واللتيا اقول  
وتصغير ذلك ذيا لك وتصغير تلك تيا لك  
لما خالفنا الاسماء الغير المتكئة الاسماء المتكئة فاسم ان تصغرها  
خلاف تصغيرها فبقى اوائلها على الفتح ويزاد قبل آخرها ياء وبعد  
الف وتقلب الفاتها ياء وتدغم وذلك في المفرد فتقول في ذواتنا وبتا  
تتشديد الياء لانه اذا زيدت قبل آخره ياء وبعد الف يجمع الفاء فنقلب  
الاولى ياء وتدغم وتقول في الذوات واللتيا ايضا لانه اذا زيد  
قبل الاخرى ياء وبعد الف يجمع ياء ان فدغم قال المنسوب وهو الملقى بالخرى ياء  
مشددة للنسبة اليه اقل لما فرغ من الصف الثالث عشر في الصف الثالث  
عشر اعني المنسوب فعرف بما عرفه وانما احتاجت النسبة الزيادة لانها  
معنى حادثة كالتشنية والجمع فلا بد لها من علامة تدل عليها وانما تعيد  
الياء لانها من حروف اللين وانما لم يزد الواو لان الياء اخف وانما لم يزد  
الالف مع انها اخف من الياء لانه النسبة في معنى ايضا فان قولنا

فيهم وانما بل زينة الالف والتصغير  
فمنه بدلت الضمة واخطت الف  
ثلاثة كما هو حقها ووجوبها  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة

الالف فلا تقول في ذواتنا وبتا وفي الذوات واللتيا اقول  
وتصغير ذلك ذيا لك وتصغير تلك تيا لك  
لما خالفنا الاسماء الغير المتكئة الاسماء المتكئة فاسم ان تصغرها  
خلاف تصغيرها فبقى اوائلها على الفتح ويزاد قبل آخرها ياء وبعد  
الف وتقلب الفاتها ياء وتدغم وذلك في المفرد فتقول في ذواتنا وبتا  
تتشديد الياء لانه اذا زيدت قبل آخره ياء وبعد الف يجمع الفاء فنقلب  
الاولى ياء وتدغم وتقول في الذوات واللتيا ايضا لانه اذا زيد  
قبل الاخرى ياء وبعد الف يجمع ياء ان فدغم قال المنسوب وهو الملقى بالخرى ياء  
مشددة للنسبة اليه اقل لما فرغ من الصف الثالث عشر في الصف الثالث  
عشر اعني المنسوب فعرف بما عرفه وانما احتاجت النسبة الزيادة لانها  
معنى حادثة كالتشنية والجمع فلا بد لها من علامة تدل عليها وانما تعيد  
الياء لانها من حروف اللين وانما لم يزد الواو لان الياء اخف وانما لم يزد  
الالف مع انها اخف من الياء لانه النسبة في معنى ايضا فان قولنا

فيهم وانما بل زينة الالف والتصغير  
فمنه بدلت الضمة واخطت الف  
ثلاثة كما هو حقها ووجوبها  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة  
ذاتنا لا تنقلب والاسماء المتكئة

الالف فلا تقول في ذواتنا وبتا وفي الذوات واللتيا اقول  
وتصغير ذلك ذيا لك وتصغير تلك تيا لك  
لما خالفنا الاسماء الغير المتكئة الاسماء المتكئة فاسم ان تصغرها  
خلاف تصغيرها فبقى اوائلها على الفتح ويزاد قبل آخرها ياء وبعد  
الف وتقلب الفاتها ياء وتدغم وذلك في المفرد فتقول في ذواتنا وبتا  
تتشديد الياء لانه اذا زيدت قبل آخره ياء وبعد الف يجمع الفاء فنقلب  
الاولى ياء وتدغم وتقول في الذوات واللتيا ايضا لانه اذا زيد  
قبل الاخرى ياء وبعد الف يجمع ياء ان فدغم قال المنسوب وهو الملقى بالخرى ياء  
مشددة للنسبة اليه اقل لما فرغ من الصف الثالث عشر في الصف الثالث  
عشر اعني المنسوب فعرف بما عرفه وانما احتاجت النسبة الزيادة لانها  
معنى حادثة كالتشنية والجمع فلا بد لها من علامة تدل عليها وانما تعيد  
الياء لانها من حروف اللين وانما لم يزد الواو لان الياء اخف وانما لم يزد  
الالف مع انها اخف من الياء لانه النسبة في معنى ايضا فان قولنا



في كل اسم ثلاثي مكسور العين نحو بفتح العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان

قال وان يقال في غمرود ثلث تمرى ود ثلثي اقول وحق المنسوب ان

يقال في غمرود ثلث بكسر العين اسم لقبيلتين تمرى ود ثلثي بفتح العين لثلا

يجمع كسر تان مع الياء قال وفي نحو خيفة خفي اقول وحق المنسوب ان

يقال في نحو خيفة تما هو على وزن فعلة مع صحة العين واللام وعدم

التضعيف خفي اي يحذف تاؤه كما مر ثم ياؤه للفرق بينه وبين

فعل نحو كرمي في كرم ولم يعكس لان المؤنث لتقله اولى بالحذف

وح يصير على وزن غمر فيفتح ثانيه ولا يحذف الياء من معتل العين

نحو طويلى في طويلة ولا من المضاعف نحو شديد في شديدة واما

معتل اللام فيجئ قال وفي غنية وضرة وأمية عنوى وضوى وموى

وحق المنسوب ان يقال في فعلة بفتح الفاء نحو غنية وضرة اسم قرية

وفعلة بضمها نحو أمية اسم قبيلة من المعتل اللام عنوى وضوى و

أموى اي يحذف تاؤه الاولى ثم تكتب الياء الاخيرة واوا

في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان

في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان

في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان

في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان  
في كل اسم ثلاثي مكسور العين ثلثان





وإنما الحلق ولم يقيد بالواو كقائه بالواو والقلب والواو لا يشك  
ومن قبل من صورة القلب والواو لا يشك لأن من إذا  
والجاءت عن قلب ما قبله قلبا لأن من إذا  
القلب من قلبه قلبا لأن من إذا

من قلبه قلبا لأن من إذا  
من قلبه قلبا لأن من إذا  
من قلبه قلبا لأن من إذا  
من قلبه قلبا لأن من إذا

الرابعة كقاض قاضى وقاضوى والحذف اقصم وفي الخامسة الحذف

لا غير كمشترى في مشتير أقول وحق المنسوب في الاسم الذي آخره باء

ثالثة كيم اى جاهل وأصله عيم اعل اعل قاض عوى اى القلب

بالواو لاجتماع الياء ات وفي الرابعة كقاض قاضى اى الحذف وقاضوى

اى القلب والحذف اقصم لثقل الرباعى وفي الياء الخامسة كمشترى

فى مشتير اى الحذف لا غير لزيادة الثقل ويعلم من ذلك اولوية وجوب

الحذف فى السادسة كمشترى فى مشتيرى قال وفى المنصرف

المنصرف من المدود كسائى وحر بائى وفى غير المنصرف حروى وكرى

أقول وحق المنسوب فى المدود المنصرف اى الذى همزة بدل من الحرف

الأصلى نحو كسائى أصله كساو أو كلاك حاق نحو حراء كسائى وحر بائى

على أصله وهو احسن الوجهين وغيره قلب همزة واو نحو كساوى ولم يعمد

اى بآتيان همزة ويعلم منه أن آتيان همزة الأصلية بالطريق الأولى

نحو قرأتى فى قرأتى وحق المنسوب فى المدود الغير المنصرف اى الذى همزة

اسم فاعل من استسقى اى طلب الشئ استغلا  
لما زاد على الاربعة واذا كانا فاعلا التزموا الحذف  
فما زاد على الاربعة فى الالف فالتزمهم الحذف  
فى الياء اجب ولا بد انقل  
وما فى حروفه بعد الف ان كانت الثانية  
قلبى واو وصنفاق وبهائى وروى  
وجبولى وحردى شاذ وان كانت  
اصلية تثبت على الاكثر كقرأتى والواو

فالوجهان كسائى وعلياى قوله  
والثانى ايضا وهما جاحدا  
رضى على الشافعية

فان كانا حرفا بالالف المقصورة لثاني  
الثاني عن الالف لثالث فتم اخذت الف  
الاولى الثانية همزة وحركت  
مفتاح

والواو يفتح ما قبلها  
والواو يفتح ما قبلها  
والواو يفتح ما قبلها  
والواو يفتح ما قبلها

على نحو ما سواه كمشترى وحبلى  
والواو يفتح ما قبلها  
والواو يفتح ما قبلها  
والواو يفتح ما قبلها





اللائحة أكثر اللفظ المائة لانهما من الجمع  
الجمع وهم يكونون لفظا واحداً من الجمع  
كقوله تعالى قال الله تعالى في يوم القيمة  
مطافا وقال الشاعر كثر فيهم طغاة  
نصفوا قال زمامي من زجرهم اربعة  
عشر بطونهم والشاعر على هذا الخ  
كثيرة  
اي كاحد عشر  
تعد الاضافة في باب عشر ايضا  
لا يجوز حذف النون لانها من اصل قيس  
والاضافة مؤذن بالانضال وهما  
صندان فلا يجتمعان  
اي ليس جمع لالفاظ ولا معنى ما لفظا ظاهرا  
واقا معنى فلا يندل على ثني معنى  
لان الغرض هو الدلالة على الجنس مجسما  
اللفظ وهو يحصل بالثنية مع ان التوكيد  
يستدعي لثنية في الافراد

العدد المعداد واما السدود في ثلثائة واربعمائة الى ستمائة فلان مائة  
واثنا مائة اضافة اللفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشتبهت بالجمع مع  
مفرد وقد وقعت ميم الثلاثة الى الشبهة وقد قلنا ان ميم ذلك يجب  
والصلة متى طرود في ناقصة مهووز العين والهاء عوض من الياء ويجوز بعد الياء ان لا يثبت يمين  
ان يكون جمعا فليسا ان يقال ثلاثمائة ومئين الى ستمائة ومئين  
اي اذا وحيان يكون ميم الثلاثة جمعا

قال والمنصوب ميم واحد عشر الى تسعة وتسعين ولا يكون ذلك

الا مفردة اقول اما المنصوب فلا متناع اضافة المركب لانه يمتنع ان يصير

ثلاثة اشياء كشي واحد واما الافراد فلا تستغناء عن الجمع ومثاله  
لان اذا اضيف الشيء واحد يكون الثاني من الاول لان الاول لايم الابلثاني

عندي احد عشر درهما وعشرون دينارا وتسعة وتسعون ذبابة ومئزر  
اثان من مركب واحد من المضاف اليه

فما دونها حقه ان يكون جمع فله نحو عشرة اقليل اذا اعوز نحو ثلثة شسوع  
اي سبكون ميم العشرة وما دونها من التسعة لالواحد جمع فله

اقول معناه ظاهر وسببه ان العدد لما كان من مرتبة الاحاد والواحد  
اي معنى جمع القلة ظاهر كما عرفت

اقل مراتب العدد جعل ميمه ما يباقة في القلة اذا اعوز اي فهد  
لان مراتب الاحاد احاد وعشرات ومئات والوف

جمع القلة بان لا يكون من ذلك الميم مسبوغا من العرب فيوتى بجمع  
اي يجوز ان يوتى

الكثرة نحو ثلثة شسوع فانه لم يسمع من العرب جمع القلة من التسع  
للضرورة

مستثنى من غير اي جعل ميم نحو عشرة وما  
دونها جمع القلة في جميع الاوقات لا وقت  
اعوز يصيغته المجهول من العوز فيجمع  
العين والواو اي فقد جمع قلة

لما غير الواحد الى احد والواحدة  
الى احدى فصارا على كل عقد الى عقد  
انما حدى التركيب حقيقة مع ان  
انهم يدون لا يغير في حال عدم التركيب  
حقا بخلاف التغيير فيها مع التركيب  
فان لم يكن التغيير لفظا لما تقدم من ان  
صوره ذلك لفظا لما تقدم من ان  
الاعطف بلفظ ما بعدها واحدا وعشرين  
القاعدة بما ذكرنا واحدا وعشرين





وقد المصدر كونه مقالة الأصل  
لأن الاختلاف فإن المصدرين على الأصل  
في الاشتقاق بخلاف غيره من الأسماء  
المتصلة بالفعال لا اتفاق على اشتقاقها  
على

ويجعل المصدر على الفعل لا يشتاق  
لنقصته وقد دللنا على ذلك في المحرر وقبل  
لأنه في المشتق قد بان والفتور لا استع عليه  
في ما صنع يصح فيه تقدير الفعل

الثاني قال وتُسكن الشين من عشرة أو تكسرُها أقول الأسكان  
يعني والمثول لأن في المذكور الشين مفتوحة بخلاف  
حجازية وذلك لثلاثين توالي أربع حركات في الكلمة الواحدة وكسرة  
وتيجوز فتحها وأزواج أربع حركات  
تمية وذلك لثلاثين توالي أكثر من ثلاث فتحات في كلمة واحدة قال الأسماء  
هذان في الفعل اما في الاسم فيجتمعه خوفه ففتح العقبة ففتح

فإن قلت هل يعمل المصدر على المصدر قلت  
فالجواب منه والراجح خلافه نحو عجز عن مزيد  
زيداً ضمياً شديداً  
أي الأسماء التي تنضم مع الفعل في الحدث  
بأنها في بعضها المصدر وهو الاسم الذي يشتق  
بأنه منه الفعل وغيره فلا بد من عدمه عن غيره  
وذلك المصدر في الترادف سماعي كيزر زور

المتصلة بالافعال فالمصدر هو الاسم الذي يشتق منه الفعل ويعمل

عمل فعله نحو عجزت من ضرب زيدٍ ومن ضرب عمر زيدٍ أقول لما فرغ  
من متعباً كان ولا نهما معنى

من الضنف الرابع عشر شرع في الحامس عشر الذي هو آخر أصناف الأسماء  
وهو أسماء العدد كما عرفت

اعني الأسماء المتصلة بالافعال فمنها المصدر وهو الاسم الذي  
والاشتقاق اشتراك التكرار في عروق الأصل ومعنى الأصل

يشترق منه الفعل فقله الاسم شامل لجميع الأسماء وقوله  
أي يؤخذ

يشترق منه الفعل يخرج غيره ويعمل المصدر على فعله الذي يشترق  
ولا يحتاج في العمل لأنشئ يعتمد عليه كبير

منه سواء كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال نحو عجزت  
ذلك المصدر

من ضرب زيدٍ عمرًا أمس أو الآن أو غدًا يرفع زيدًا على التاالية وينصب  
قال المصدر الذي كان بمعنى الماضي

عمرًا على المفعولية كما في عجزت من أن ضرب ويضرب لأن أو غدًا زيد

عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في موضعها  
وفي غير ما يسي كما تقول كل ما كان ماضياً على فعل  
فصدر على وزن أنال وكل ما كان ماضياً استفعل  
فصدره على وزن استفعال وغيرهما ما علمت  
في التصريف

وقال في المطول المصدر مجيء على ستة معات  
والأول والثاني والثالث منها ما ذكره الشارح  
بمعنى المفعول نحو هذه خلق الله تعالى أي مخلوق  
والصدر لا يعمل إذا وقع بينه وبين معموله زاده  
اجتنباً كقولنا أسأضيقاً في العمل

والصدر لا يعمل إذا وقع بينه وبين معموله زاده  
اجتنباً كقولنا أسأضيقاً في العمل

ولا يحتاج في العمل لأنشئ يعتمد عليه كبير  
ما قام به فافتقار إلى كسر  
المرفوع في المصدر فلا يثبت  
ولا كما قبله المفعول عند الاسم فلا يثبت  
ولا كما قبله المفعول عند الاسم فلا يثبت  
ولا كما قبله المفعول عند الاسم فلا يثبت

ولا يحتاج في العمل لأنشئ يعتمد عليه كبير  
ما قام به فافتقار إلى كسر  
المرفوع في المصدر فلا يثبت  
ولا كما قبله المفعول عند الاسم فلا يثبت  
ولا كما قبله المفعول عند الاسم فلا يثبت

ومن إضافة المصدر معنوية كما إذا كان بمعنى  
بإضافة معنى الحقيقى أو المفعول فغير منطقى  
اسم الفاعل الى المعنى وذلك ان يجعله معنوية  
نظرا الى الصورة حسن جيبى ٤

فان قلت لم اشتبه المصدر بتقدير ان  
المصدرية مع الفعل دون ما المصدرية  
قلت لان ان حرف مصدرى اعرف في ذلك  
من ما اذا لا يختص به الى ان اسم المصدرية  
عالم الى غير مختص بالفعل بخلاف  
ان المصدرية فانها تختص بالفعل الذى  
ينفع المصدر فى العمل عليه وان كان ماصلا  
عليه الاشتقاق حسن جيبى

عمر فان شئت قدمت المفعول عن الفاعل نحو عجت من ضرب عمر زيد  
عطف على قوله لعل

قال ويصناف الى الفاعل فيبقى المفعول منصوبا نحو عجت من ضرب  
والفاعل مجرور لفظا مرفوع معنى متو

زيد عمر او الى المفعول فيبقى الفاعل مرفوعا نحو عجت من ضرب عمر  
اذ التحفيف فى الكل لازم عطف

زيد اقول انما جوزت الاضافة للتحقيق وهذه الاضافة معنوية بمعنى  
ايضا المصداق الى الفاعل او الى المفعول ٤

بدليل قولهم عجت من قيامك الحسن فان الحسن صفة القيام مع انه  
ايضا المصداق الى الفاعل او الى المفعول ٤

معرفة قال ولا يتقدم عليه معموله اقول المراد بالمعمول المفعول  
بشأن الاضافة الى الفاعل ٤

ان المصدر مقدر بان مع الفعل فكما لا يتقدم ما بعد ان عليه لا يتقدم  
من المفعول ٤

ما بعد المصدر عليه فلا يقال زيد اخبره كما لا يقال زيد ان تضرب  
ولا يضرب مفعولا ايضا ٤

خير له قال واسم الفاعل يعمل عمل يفعل من فعله اذا كان بمعنى الحال  
والصريح المجرب وراجع الى اسم الفاعل ٤

او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمر اليوم او غدا لو قلت امير  
ذلك القول ٤

لم يجز الا اذا اريد به حكاية الحال الماضية اقول وفي الاسماء المنطقة  
ان يسمي اسم الفاعل ولم يسم باسم الفعل والمستفعل كثرة التلاق وكونه اصلا ٤

بالافعال اسم الفاعل وهو المشتق من فعل لم يسم به الفعل على  
انما لذلك ٤

وفيه نظر لان الاضافة للتحفيف انما يكون  
اذا كان الاضافة لفظية وهنا ليس كذلك  
لما لا اضافة على العباد الخارج عن هذا عند التقدير  
واما عند بعض المتأخرين فيوزون اضافة على مستلزم  
بأنه معمول ضعيف عليه والحق من الفعل  
تحسين القول ٤

انما قال الشارح المراد بالمعمول المفعول  
لان مفعول الفعل يتقدم عليه وقاطعه لا يقع  
عليه فمفعول المصدر لا يتقدم عليه فمفعول  
لا يتقدم عليه بالطريق الاولى ٤

اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب  
زيد ومضمر وهو اما منفصل نحو ماضى  
او متصل وهو اما بارز كضرب الرمح  
ومضمر وهو اما متصل كضرب الرمح  
او منفصل كضرب زيد او غير  
لازم كما لا يخفى في ماضى  
لازم كما لا يخفى في ماضى  
لازم كما لا يخفى في ماضى  
لازم كما لا يخفى في ماضى

قوله واني من زمان في زمان  
 ولا يدركني الان على ما يقضيه  
 او نقدر ذلك الزمان كما يوجد في الان  
 قال الان لمسي معي حكمه الحان ان  
 ١٢٢

ان من مقلد ما يحدت فقط  
مقلد بالزمان فقط وقال النفاذ في  
وقال الملاحح حكيم الخال من مقلد  
ان من مقلد ما يحدت فقط

والاعتقاد على ما جاء به بان يكون نيزك الوصلة  
وصلة او حالاً واعتاده على الحصة  
الاستغناء به الوفاء النافية

واعلم ان اشتراط الحال والاستقبال في عالم  
الفاعل واسم الفاعل انما فاعلين في الفعول  
واعلم ان اسم الفاعل اذا دخلت الاسم عليه فهي  
الضارب يعلم مطلقا سواء كان بمعنى الضارب  
او الحال والاستقبال

لا إذا قصد الاستمرار فانه جمع  
الحال والاستقبال  
في مفعولها فنفيد التعريف  
بمعنى  
س وكان الإضافة مفعولة لفظ شرط  
كان بمعنى الماضي نحو زيد علم مضارب عمرو  
مجبى ان يضاف اسم الفاعل الى ما بعده اذا

فصل في المضرب والمضروب ولا موصوفين  
في ضرب ما في ضارب مضربا على ما

معنى الحديث يعمل على يفعل من فعله أى عمل المضارع المبني للفعل  
وهو التقيد بأحد الأزمنة الثلاثة <sup>يعنى بالحديث تجدد وقام به معيدا بأحد الأزمنة الثلاثة</sup>  
المشتق من مصدره شرط أن يكون اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال  
<sup>أى مصدر اسم الفاعل</sup>  
نحو زيد صار ب غلامه عمر اليوم أو غداً وإنما اختص بعمل المضارع و <sup>شرط</sup>  
فيه معنى الحال والاستقبال لأنه إنما يعمل لمشابهة الفعل وهو في  
وتحقيقه اذ لا يشترط ذلك في علماء الفاعل وفي الظروف وفي الحال وفي المفعول المطلق كذا في ما مضى  
اللفظ مشابه للمضارع من حيث الحروف والحركات والسكنات  
<sup>تقديره من حيث هي الحروف</sup>  
فإن صار باً مثل يضرب في الحروف والحركة والسكون فاذا كان بمعنى الحال  
<sup>فيبقى على العمل فيعمل</sup>  
والاستقبال كان مشابهاً له في المعنى أيضاً في قوى مشابته بالفعل  
<sup>أى بالفعل المضارع</sup>  
لفظاً ومعنى بخلاف المصدر فإن المصدر إنما يعمل لأنه أصل الفعل  
<sup>أى معناه التضمنى وهو الحدث كما سبق في باب إن شاء الله تعالى</sup>  
مشمئلاً على معناه ولذلك قال ويعمل على فعله أى سواء كان ماضياً  
<sup>أى لا يمكن أن يكون عمل المصدر بالاضالة دون المشابهة</sup>  
أو غيره وإذا كان كذلك فلو قلت زيد صار ب غلامه عمر أمس لم يحسن  
<sup>أى حين تكون بمعنى الماضي بجميع الأوقات إذا ع</sup>  
لفقدان المشابهة المعنوية إلا إذا أريد بذلك الماضي كما في الحال  
<sup>لان اسم الفاعل لم يأخذ العمل من الماضي فلا يعمل بمعنى الماضي</sup>  
لماضية فخ يجوز أن يعمل كقوله تعالى وكلهم بأسط ذراعيه بالصيود

فَان

۱۲۳  
فان قبل ان يعزل مضروب في بلاد ولسبي  
مشايخ الضرب من حيث السكك فان  
سكون يضرب واحد وسكون مضروب  
اشنان قلت لان مضروب ياربض  
ما اعتبر الاصل لان الاصل مضرب  
الواحد بعد الضمة لان بناء مضروب  
مدموم غير مكرور ومعون  
اي من مضروب  
او من مضروب

أي من مصدره بناء على فعله المجهول  
أو من فعل بناء على فعله التبرؤ من  
الاسم الفاعل والفعل مشتق من المصدر  
والفعل من المصدر

فان ذراعينه منصورتان مع ان هذا البسط في قصة اصحاب الكهف  
وهو من العاقل من البسط  
وهي ماضية لكن لما وردت مورد الحكاية صارت كالواجبة في الحال  
لو تقرر ذلك ولا الية له

قَالَ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ يُعْمَلُ عَلَى يُفْعَلُ مِنْ فِعْلِهِ نَحْوُ يَدْمُرُ وَيُغْلَى غَلَاءً  
يَحْذَرُ أَضَافَةً إِلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَوْجُودِ فِيهِ مَضْرُوبِ الْفِعْلِ وَلَا يَجُوزُ خِلافُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ زَمَانِيًّا  
أَقُولُ وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُضَلَّةِ بِالْأَفْعَالِ اسْمُ الْمَفْعُولِ وَهُوَ الْمَشْقُوقُ

من فعل لَزَّ وقع عليه القِعْلُ ويعمل عمل يُفَعِّلُ من فعله اى عمل  
اى موصوفه بالبناء و

المضارع المتبقي للفعول المشتقة من مصدره نحو زيد مضروب  
أي سبب على اسم المفعول مرفعة المضارع المتبقي للمفعول  
علامة ونسب في لك ما حرف في اسم الفاعل ولي شرط ههنا ما الشئ  
أي في اسم المفعول

هناك قال والصفوة المشبهة بخلقهم وحسن عملها اكمل فعلها نحو زيد  
أما اسم الفاعل من الاستعداد وكونه بمعنى الحال وعنده

كثرة حسبه وحسن وجهه اقول وفي الاسماء المتصلة بالافعال  
الحسب ما بعد الرجل من مفاخر ابائه مقتضى ان المصدر لا يرد ولو كان منفصلا لكانت  
الصفة المشبهة وهي ما اشتق من الفعل اللازم لم يفهم به الفعل  
اي عدم تجديد الوجود والقيام به في الماضي والحاضر والمستقبل  
على معنى الثبوت نحو كريم وحسن فانها مشتقان من الكرامة والحسين  
والشبه هو التكريم

لِذَاتَيْنِ مُصْطَفَيْنِ بِهَا وَعَمِلَ الصَّفَةَ الشَّيْبَةَ كَعَمَلِ فَعْلَهَا الَّذِي

فان قيل يلزم في الحسن الوجه عدد الفاعل  
لان من قبل الاضافه الى الفاعل وفيه ضمير  
ايضا قبل الفاعل عايد الاضافه في قوله  
فا بعد انما الكونه على معنى وبعثنا اليه  
ليس فيه ضمير وفيه ان في قوله وبعثنا اليه  
الاضافه بالرفع وفيه ايضا وهذا الوجه اعتبار  
فاعلية الوجه بعد الاضافه وفيه ان للمل على  
الحل باعتبار المعنى وهو هذا الاعتبار فاعلى  
هذه  
بوجه الفاعل ومنه  
نفسه

بسم القاضي من حيث انما ينبغي  
ويجمع وذلك ويؤيد وتكون لما  
والايجب على ان الفقه المشهور  
الفصل في عمل على معنى الحال  
انما عمل على معنى الحال ولا يستعمل  
في عمل على معنى الحال ولا يستعمل  
الاستعمال على معنى الحال ولا يستعمل  
لا يستعمل على معنى الحال ولا يستعمل  
من العمل على معنى الحال ولا يستعمل

[illegible]





وهو نظراً لأن اسم الفاعل إذا كان  
وفي نظره لا يعمل مع انه لا فعل بمعنى  
للمبالغة لا يجوز ان يعمل ما نحن الذي للمبالغة  
فان عمل على اسم الفاعل الذي للمبالغة  
يعمل على ما للمبالغة

فلا يعمل في المثال لأن جميع الاسماء المتصلة  
ولا يعمل في المثال لأن جميع الاسماء المتصلة  
ولا يعمل في المثال لأن جميع الاسماء المتصلة  
ولا يعمل في المثال لأن جميع الاسماء المتصلة

ليضعف عمله فانه لا فعل بمعنى بخلاف باقي المشتقات فلا يقال مردد  
عنه الفعول والضعف اي يتركب الفضل كاسم الفاعل والمفعول وغيرهما  
برجل افضل منه ابوه بفتح ا افضل حتى يكون مجزواً صفة لرجل وابوه  
كونه غير منصرف للوصف ووزن الفعل  
فاعله بل برفعه حتى يكون ابوه مبتدأ او افضل خبره ومنه متعلق  
وبالمجمل صفة لرجل قال ويلزم التنكير مع من فاذا فارقه فان التعريف  
اي افعال التفضيل  
باللام او الاضافة نحو زيد افضل وزيد افضل الرجال او كذا ويلزم  
بالجواز على قوله باللام او بالرفع على قوله فان التعريف  
التفضيل التنكير مع من اي اذا استعمل مع من لا يجوز ان يكون مضافاً  
او معترفاً باللام فاذا فارقت من عن افعال التفضيل فيلزمه التعريف  
لاقتناع خلو كل لغوات الفرض من نبتائه  
اما باللام او بالاضافة نحو زيد افضل وزيد افضل الرجال والحاصل  
نحو زيد افضل من عمرو  
ان افعال التفضيل يجب ان يكون مستعمل مع احد الامور الثلاثة  
نحو زيد افضل من الناس  
اعني من واللام والاضافة لانه لا بد له من ذكر المفضل عليه وذكر المفضل  
الثلاثة اعني من واللام والاضافة اي اذا اريد ان يسمى افعال التفضيل لا بد  
عليه لا يمكن الا باحد هذه الطرق فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد  
لان كل واحد منهما يقتضي عن الاخر  
الافضل من عمرو ولا تترك الجمع نحو زيد افضل الا اذا علم قول المكبر الله

ولكن يمكن جعل مشتقاً من الفعل  
والفعل لكنه مشتق  
استعمال من مع افعال التفضيل المرفوعة  
واللام متعلق لان يقول بان ال زائدة  
باللام متعلق لان يقول بان ال زائدة  
او جنسية او بان من متعلق باللام  
المدلول عليه المذكور  
الاولى ان يقول ويلزم التنكير افعال التفضيل  
ملا للام فقول للمع التنكير على الفعل الحار  
والا يكون احدهما ضاماً للآخر او افعال التفضيل  
واست باللام منهم حصي وانما العرف لكثرة  
فمن من بينهم ليست تفضيل بل التفضيل او  
است من بينهم باللام حصي  
وقد المراد بالحصي الذهب والفضة ونصب حصي  
عائياً وقد يجرى من غيره نحو زيدا فانه من الجمال  
ليس تفضيل عليه لان الفضل عليه يجب ان يكون  
فيه معنى الفضل وهو الفقار ههنا لا يجوز  
بعضه وان يكون فقيراً  
لان ذكره اما بطريق الاشارة او  
بالضامة وهي بين اللام والثانية انا  
بالطائفة وهي بين اللام والثانية انا  
بالاضافة فترجيح  
الفرد بين اسم التفضيل والاضافة  
التفضيل الاول اعني من التاليف الاول  
الافضل يكون في جملة الاول  
افضل التفضيل يكون في جملة الاول  
فقط واما الاول يكون من غيره  
كلفظ الجبر

وفقد عليه بالاسكان  
والا ارجع من قبل  
والا ارجع من قبل  
والا ارجع من قبل

وقال الشاعر  
وقلنا نظير الامام  
واذا عطف الامانة على التعظيم  
فلا بد من النظم  
نرمضها لعلنا  
ونعلم ان الجمل  
وقد عرفت

والله اعلم  
بما كنا  
نعمين

اكبر اى من كل شئ اكبر وفي كلامه نظر لا تروهم بان افعّل التفضيل اذا  
 اومن ان يدرك آه <sup>اعجمت ٤٤</sup> باتيان المثال الاضمار الى المعرفة في  
 لم يكن مع من يلزم ان يكون مضافا الى المعرفة او معرفة باللام وليس كذلك  
 ويمكن ان يحاط به اضافة افضل للدجال بعيد التخصيص وهو نوع من التعريف من التبيين الطيعة  
 اذ يجوز ان يكون مضافا الى نكرة نحو مرتب رجل افضل رجال قالوا  
 لحصول التعمود بسببه وهو التوقيف والتخصيص ٤٥

دامنكر الاستوى فيه الذكور والاناث والمفرد والاثنتان والجمع اقول

ما دام افضل التفضيل منكر اى مستعلاً مع من استوى فيه الذكور  
وماده ما دام مصدرى ومما الذى فى

والاناث والمفرء والاثنتان والجمع فخر زيدا افضل من عمر والزندان افضل  
اعلم ان الالف كسرة المزة جمع اخي وبضئها اسم جمع لان زيدا له المزة ليس بمناثية الجمع ٢٤

من عمرو والذيدون افضل من عمرو وهذا اجل من عمرو والهندان اجل من  
<sup>بفضل الافراد والكل</sup> <sup>فيدا</sup>

وعدوا هذه اجملا من وعد وودك لان افضل المفضل لشبه افعلا  
 بفعل الافراد والتذكير بالجموع

افْعَلْ التَّعْمَلَ اِغْنِيْ تِلَاثًا عَمَّا لَسَمَ يَكُوْنُ وَلَا يَغْتَفُلُ التَّعْمَلُ

لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه فعل فكذلك ما يشبهه قال فاذ أعرق

باللام ايت وثني وجمع  
اقول اذا عرف فعل التفضيل باللام ان

الإصلاح  
تفصيله  
الذي هو

الحل لا يتم ففعل فيه لاستوى

فمن بعد منى فخرج ما عالج وما خرب  
 مسج النعير

تاریخ و افراد و

استواء التدبيرات  
باب لأن

التشبية والجمع  
في مودون ولاعب على  
شرفات طو

انما اشترط ان لا يكون فيه القبح  
الصوب جائز فيه طويلا

والأطمان والاعتبار في فعله  
فعله من غير اعتبار في فعله

أفضل التفصيل لأثره في التفصيل  
أفضل التفصيل لأثره في التفصيل

مذہب انڈوسو

میں

ان اقل الفضل انما يضاف الى ما بعده  
اذا كان من جنس ما قبله كقولك  
وجعل احسن وجعل احسن  
وإذا كان من جنس ما بعده كان غير الذي قبله  
وجعل احسن وجعل احسن

فَقُلْ اَعُوْجُ فَاَنْ قُلْتُ اَعُوْجُ مِنْ الْعَبَاثَةِ قُلْتُ  
كَيْفَ يَصِحُّ مِنْهُ اَفْعَلُ اَتَقْبِلُ اَوْ اَنْتَ اَوْ اَنَا  
اَنْتَ اَفْعَلُ اَلْعَشَّةَ اَوْ اَنْتَ اَوْ اَنَا اَلْاَمْتَنُ  
اَلْاَمْتَنُ بِالسَّيِّئَةِ بِالْاَمْتَنَةِ فَخَبِّرْ  
كَرَرْتُ

عنه لا جاز  
بالقرينة جاز  
سك  
وهذا اذا اضيف واريد بزيادة  
اضف اليه وهو الاثر وانما اذا اضيف  
اريد بزيادة مطلقة فلم يحسن في الاقوال  
بل بحسب المطابقة  
مع ان الموصوف  
مض

وإنما جاز الأقران في ذلك  
ليس بمفرد لأن اسم التفضيل هنا  
مضاف إليه فاشبهه بلفظ البعض وهو  
الإنسان والزيادة بعض الناس  
بعض

أى الفصل الاصطلاح  
فصل كبرى في اصطلاح  
العلماء مطلقاً واصطلاحاً  
وغيره من معانٍ ومصطلحات  
اللسانيين والحال والاستقبال

ثُمَّ وَجُمِعَ نُحُوزُ يَدِ الْأَفْضَلِ وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ  
وَالْمَفْضَلُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَذْكُورٍ لِأَنَّ الْمَفْضَلَ عَلَيْهِ لَا يَذْكُرُ فِي حَالَةِ اللَّامِ مِرْجَانًا  
هَذَا الْفُضْلَى وَالْهَنْدَانِ الْفَضْلِيَّانِ وَالْهَنْدَاتُ الْفَضْلِيَّاتُ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
لِقُوَّةَ الْأَسْمَةِ بِدُخُولِ اللَّامِ  
يُخْرِجُ بِسَبَبِ اللَّامِ عَنْ شَبْهِ الْفِعْلِ لَهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ  
فَلَا جَرَمَ بِدُخُولِهِ عِلَامَةَ الْجَمْعِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّائِيثِ قَالَ وَإِذَا أُضِيفَ  
فِي الْأَمْرَانِ أَقُولُ وَإِذَا أُضِيفَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلُ جَارِيهِ الْأَمْرَانِ  
وَالْمُرَادُ بِالتَّسْوِيَةِ أَنْ يَجْعَلَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مَعْدُومًا بِطَبَاقَةِ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ مُطَابِقَةً فِي التَّشْبِيهِ وَالْجَمْعِ وَالْأَمْرَانِ  
التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوتِ وَالْمَفْرُودِ وَغَيْرِهِ وَعِلْمُ التَّسْوِيَةِ وَبَعْدُ  
وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ وَمُطَابَقَةٌ وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ  
الْأَمْرَيْنِ بِالْمُطَابَقَةِ وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ نُحُوزُ يَدِ أَفْضَلِ النَّاسِ وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ  
وَفِيهِ مُطَابَقَةٌ وَعَدَمُ التَّسْوِيَةِ  
وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ  
وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ  
وَهَذَا أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَفُضِّلَ النِّسَاءُ وَالْهَنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَ  
فِيهِ مُطَابَقَةٌ وَعَدَمُ التَّسْوِيَةِ  
وَفِيهِ تَسْوِيَةٌ وَعَدَمُ الْمُطَابَقَةِ  
فُضِّلَا النِّسَاءُ وَالْهَنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ وَفُضِّلَاتُ النِّسَاءِ أَمَّا  
فِيهِ مُطَابَقَةٌ وَعَدَمُ التَّسْوِيَةِ  
الْمُطَابَقَةُ فَلِضَعْفِ شَبْهِهِ بِالْفِعْلِ لِدُخُولِ الْأَصْفَرِ وَأَمَّا عَدَمُهَا  
فَلِشَبْهِهِ بِالَّذِي مَعَ مِنْ فِي ذِكْرِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ قَالَ بَابُ الْفِعْلِ وَهُوَ مَا

[illegible]









فان قيل الماضى ايضا مشترك بين  
المتكلم والمستمع لان هذا دخل عليه  
ما مضى ايضا  
فان قيل الماضى ايضا مشترك بين  
المتكلم والمستمع لان هذا دخل عليه  
ما مضى ايضا

اي عند الاخلاق من غير قربة وذلك  
لان لفظ مشترك وضع للحال مدة و  
لاستقبال مدة اخرى وفي الحقيقة في  
الحال ويجزأ في الاستقبال وقبلها الكس

وكنما احتصت الزيادة بهذه الحروف لان هذه الحروف بعضها من  
اي حروف المضارع من بين حروف ساتونها  
حروف اللين وهي المياء وبعضها قريب المخرج منها وهي الهمزة فانها  
بناء على ان الالف من الخلق  
قريب المخرج من الالف وبعضها تبدل منها وهي التاء لانها تبدل  
وتكاد وتقرى وتجزى وتكاد وتقرى ووجه  
من الواو نحو تراث في وراث بمعنى ميراث وبعضها يشبهها في سهولة  
الفتحة عبارة عن صوت خفيف يخرج من الحنجرة  
التلفظ وهي التون فان غنتها تشبه حروف اللين واعلم ان الاعتقاد  
بان لا يوجد معا ولا يشبهها معا بل يكون بينهما انفسا لا ينفق  
والتعاقب بين الشينين ان يجئ احدهما عقب الآخر فغناهما في  
اذا استغلا  
الحروف ان لا يجوز خلط الكلمة عن جميعها ولا وجود اكثر من واحد منها والزوا  
ولو تعدى كما اذا حذف التاء في تصدى ان قلنا بحذف الاول  
كذلك فان المضارع لا يجوز ان يخلو عنها ولا ان يجمع فيه اكثر من واحد

منها قال ويشترك في المضارع الحاضر والمستقبل الا اذا دخله اللام  
اي بالنسبة الى المتكلم فان الحال والاستقبال منه متعين وغير متعين لا ينفق  
اوسوف اقول يشترك في المضارع الحاضر والمستقبل اي يصلح كليهما  
اي على التسواء  
نحو يفعل زيد فانه يحتمل ان يفعل الآن او عند الا اذا دخل المضارع  
هذا ما ذهب اليه الكوفيون والزمخشري وابن مالك وغيرهم  
لاما لا ابتداء فانه يختص بالحاضر نحو زيد ليقيم الان او دخله سوف

ان التاء تبدل من الواو اذا لول تبدل التاء  
اجتماع الواو في موضع واحد عند التلفظ  
وهو مكروه لثبته تلفظ بفتح الكتاب  
هذا نظير لادخال لام زلين من المضارع  
قال القدر في سماعه عليه السلام ان التاء بعد الاق  
اشارة الى ان التاء بعد الاق في كل موضع لا ينفق

بأن يكون ذلك في كل موضع لا ينفق  
بأن يوضع على ما كان هو من الهمزة او الواو  
بوضع على احداهما ويستعمل في الآخر مجازا كما هو  
عند البعض

استثناء من قوله يفعل الان او عند  
غيره

اي حين دخل عليه لام الابتداء وهو واسطة  
كما هو الابتداء اما اذا دخل عليه واسطة نحو  
يجرد التاكيد كما في قوله تعالى ولما سوف  
يصلح ذلك الاية



اي تكون ناصية المضارع وفيه انذار  
ما ينبغي بالاعتقاد لان مع الفعل مضارع  
والصديق كما ينبغي بالاعتقاد لان مع الفعل مضارع  
والصديق كما ينبغي بالاعتقاد لان مع الفعل مضارع  
اي اذا كان ما قبلها فعل بمعنى العلم

غيرهما تكون ناصية نحو اريد ان يخرج زيد وان كان فعل العلم فليست  
بناصية بل مخففة من الثقيلة نحو علمت ان سيفي مريد برفع يقو موزادة السين  
للفرق وان كان فعل الظن جازا الوجها نحو ظنت ان يقوم بالنصب  
وان سيقوم بالرفع والثاني ان نحو لن يضرب زيد ومعنى لنفي الاستقبال  
ولهذا لا يستعمل الامع الفعل المستقبل والثالث كي نحو جئتك  
كي تكرمني والرابع اذن وهي انما تنصب بشرطين الاول ان لا يكون ما  
بعدها معتمدا على ما قبلها اي لا يكون بينهما تعلق والثاني ان يكون مدخولها  
مستقبلا نحو اذن تذهب فان فقد الشرطان واحدا لا تنصب اما  
انتفاء الاول فنحو قولك لمن قال اتيتك انا اذن اكتملك فان اكتملك  
متعلق بما قبله لانه خبره واما انتفاء الثاني فنحو قولك لمن حدثك اذن  
اظنك كاذبا فانه للحال واما انتفاؤهما فنحو قولك له انا اذن اظنك  
كاذبا قال وينصب باضمار ان بعد خمسة احرف حتى واللام وبعض

قال الفراء ابدال الالف نونا وقل  
الخبيل لان فيه اخذ حين التثنية في  
موصلة وقال سيبويه ان حرف راسه  
تلك عن تقدير ان بعدها عند الكوفيين  
وتقديرها عند البصريين

اعطاء كسر ياء الى ما قبلها الانتفاء الثالث  
نصار اذن وقال بعض غير الخليل  
عطا انشا منه الاخبار  
اذا يكون ما بعد ما معولا لا قبلها فانه  
بها لا ينصب لانها لا قبلها لا ينصب المضارع  
على ما قبلها كانه سبقها حكما  
اذا بالاعتقاد مطلق الا انما كانه باطلا  
منع سواء كان جوارا للجر او جوارا  
الشبهة تحرف التي وادى بها الجوز

قال ابن ابي عمير قال الفراء ابدال  
الالف نونا في فعله لا في لامه  
بين الالف والنون في قوله اذن  
الالف والنون في قوله اذن  
ما قبل النون وقوله اذن  
امه اذن ان مخففة يعني انه مريد  
من اذن الظرفية وان المصداق هذا  
عند الجمهور وفيه ان المصداق اليه  
نونا وعوض عن المضاف اليه  
نونا وعوض عن المضاف اليه







فان قيل ادخلتم على المضارع مع انما  
موضوعة للمضي قلت لانها لا تبنى  
وجب ان يدخل ما هو قال لا تبنى  
عليها فان قلت لا تبنى على المضارع  
والضارع كان الشرط قلت لا تبنى  
الشرط ان تدخل على المضارع وهو  
الماضي فاعلم ان المضارع لا يدخل  
فلاصل الامل لا يدخل على المضارع  
الاسم الامل لا يدخل على المضارع  
الذي هو الفاعل لا يدخل على المضارع  
الذي هو المفعول لا يدخل على المضارع  
هو الاخر لا يدخل على المضارع  
الافتقار لا يدخل على المضارع  
لان الامل لا يدخل على المضارع  
على النسبة حين تدخل على المضارع  
فان لم يقصد النسبة لا يحتاج الى الامل  
قوله والصن خطا منه الواو والفاء آو اي  
ان يقال واحد الواو والفاء اتا وبارسها  
فذلك شبه اختلاف فذكر الفاعل النسبة  
باسم النسبة  
واحدة الواو امثلة الفاء ببعها باد الالف  
بالواو واجه

بالواو فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها واما المختص بالفاء فحسبته  
ما قبلها لما بعدها والمص خطا امثلة الواو والفاء اعتمادا على فهم  
المعلم فان كل مثال بالواو يجوز ان يقرأ بالفاء وبالعكس واعلم ان هذا  
الموضع يستدعي زيادة تحقيق ولكن هذا مختصر لا يسع ذلك قالوا  
ان وجد النسبة تكمل  
اي زيادة اثبات بالدليل

انجزاه بنحسنا حرف نحو لم يخرج ولما يحضر وليضرب ولا يفعل وان كرر  
اكرمك وبسبعة اسماء منضمة بمعنى ان وهي من وما واي واين واين وواو  
وهذه الثمانية لا تستعمل الا مع ما

وجبنا واذا ما ومما نحن بكر مني اكرمه وعليه ففقر اقول انجزام  
المضارع اما بالحروف واما بالاسماء والحروف الحازمة خمسة اربعة  
منها تجزء فعلا واحدا وهي لم وليا ولا امر ولا التاهية وواحدة  
تجزء فعلين وهي ان الشرطية والاسماء الحازمة هي السبعة المذكورة  
وهي انما تجزء فعلين لانها متضمنة بمعنى ان الشرطية فان قولنا من  
بكر مني اكرمه في معنى ان بكر مني هو اكرمه انا ففجرم فعلين كما تجزء ما

اي كون المضارع مجزءا اي مقطوعا على ما قاله  
الاصمعي وهو ان الجزم ما هو منجز اذا  
فقطت وذلك القطع اما بالاسكان او كان  
آخر حرفا صحيحا او بالاسفاح اذا كان آخر  
نون التثنية او الجمع او حرف العلة كحرف  
وايما اخصل الحازمة بالمضارع لان الفعل ينقل  
يدخل حرف المضارعة فاذا دخل عليه الحازمة  
يجزء منه حرف او حرف فيحصل بالحرف الحازمة

قال مني كلمة من في الظرف الزماني  
المتضمنة للشرط الحازمة للفعل قد  
يكون خارج الفعل من في مصدر كقولنا  
يجزي اي في كل ما كان  
يجزي اي في كل ما كان  
يجزي اي في كل ما كان

علة امتناع الإضمار بعد التثنية إنما هي لأن النصب  
أخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا بد من الالة  
يكون على الشيء الذي هو المشكوك في الاستدلال  
فإنها تشارك الشرط في كونها غير ثابت بالوجود  
حسبي

وما منصوب المحل على أنه مفعول التسع صنع  
المعترضين بطريق التنازع وتحتجوا بما  
البواقي كلها إلا سماعاً ومنه وان

أثبتت أن كل ما من معنى على الإختصاص واستعمال  
حرف الشرط هنا يقتضي التطويل إلا ترى اليك  
إذا قلت أن يكون معنى زيد أكرم وكذا إذا قلت أن يكون  
أن يكون معنى خالداً أكرم وكذا إذا قلت أن يكون  
أركبه وكذلك الشرط إذا وقع في الزمان كقولك  
أن تذهب مع الجعد أذهب وكذلك إذا قلت  
أن تجلس مع الجلس أجلس بعد ذلك أو الجلس  
الذي يتعلق بالشرط به فأنه لا يخلو من الإختصاص  
الشيء والتكرار للقيح ومنه كل نوع من الأنواع التي  
يطلق الشرط بها لاسمها ما يتناول جميع أفرادها  
حرف الشرط متضمن مفعولها المبرول ذلك الجمع على

سبب علامته الواضح وقالوا في المثلثة من يكون  
أكرم وفي غير المقدمة ما ذكرنا ذكره ولا زمان من  
ذهب أذهب وفي تلكا بحيث جعل الجهد  
لأن كل منها غير التثنية مشكوك ومنه  
بمعنى الظلمة من التثنية المشكوك الذي هو على صلات  
أي أن يكون من التثنية المشكوك كونه من التثنية المشكوك  
منها مدلول الشرط فيكون كونه من التثنية المشكوك  
عليه فوله فان أن لا يصح فيه أي بعد الشرط مدلول  
معنى الطلب

إن والمذكورة من الأمثلة ظاهرة والبواقي ما تصنع أصنع وإيا نصير  
أضرب وإن تكن أكن وإني تجلس أجلس ومتى تقعد أقعد وحيثما تذهب  
أذهب وإذا ما تفعل أفعل ومهما تفعل اضحك وأصلهما مائاً  
زيدت عليه ما للتأكيد فصا ما ما شئت أبدلت الالفاء لتحسين  
اللفظ فصا ما قال ونحوه بأن مضمر في جواب الأشياء الستة التي تجاب  
بالفاء إلا التي نحو إيتني أكرمك وعليه ففسر قولاً يغير المضارع  
أي مضمر في  
أيضاً بأن الشرطية حال كونها مضمر في جواب الأشياء الستة  
التي تجب في جوابها الفاء أعني الأمر والنهي والاستفهام والعرض  
إلا التي التي منها فإن أن لا تضمر بعين والأمثلة نحو إيتني أكرمك أي إيتني  
لأنه إذا اضمر بعد التي فسد المعنى لأن قولك ما تأتينا نحن تكون تقديره ما تأتينا فإنك إن لا تأتينا نحن وهذا فاسد  
فأنتك إن تأتني أكرمك ولا تكفر تدخل الجنة أي لا تكفر فإنك إن لا تكفر  
تدخل الجنة وإن بيتك أدرك أي إن بيتك فأتني إن أعرف بيتك  
أدرك وكنت لي ما لا أنفقه أي ليت لي ما لا فأتني أن يحصل لي مال

قال ونحوه من مضمر أي مضمر في  
أن تزدن أكرمك والتثنية مشكوك في كونها  
بمعنى الظلمة من التثنية المشكوك الذي هو على صلات  
أي أن يكون من التثنية المشكوك كونه من التثنية المشكوك  
منها مدلول الشرط فيكون كونه من التثنية المشكوك  
عليه فوله فان أن لا يصح فيه أي بعد الشرط مدلول  
معنى الطلب











قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

شد يد وسير يوم كذا وسير فرسخان أقول لما فرغ من الصنف  
كما اسم من أسماء الكتابات مبنى على السكون يجوز محلا بأنه مضاف إليه ويوم لتمام يوم ثم لم يسير

الرابع والخامس شرح في الصنف السادس عن المبنى للمفعول  
وهو فعل المفعول الذي لم يسم فاعله أي فعل أسند إلى مفعول لم يسم

فعل ذلك المفعول وترك الشمية ويكون الجهل بالفاعل  
أو لتعظيمه أو لتحقيره مع قصد الاختصاص بشرطه في الماضي أن تكسر

ما قبل آخره ويضم أوله فقط لأن يكن في أوله همزة ولا تاء ومع الثالث  
أن كانت همزة ومع الثاني أن كانت تاء وفي المضارع أن يضم أوله

ويفتح ما قبل آخره لئلا يلبس ببناءؤه بغيره فإنه لو لم يضم الأول  
في الماضي لم يحصل الفرق في باب علم إذ يلبس المبنى للمفعول به بالمبنى

للفاعل ولو لم يكسر ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب كسر أو يلبس  
بالمكسر المبنى للمفعول من مضارفاته لاعتقاد على حركة الآخر لانتها

زول في الوقف ولو لم يضم الثالث فما أوله لهمزة نحو استخرج لا لبس

قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع  
قوله وهو فعل مضارع

من قبض هذا زيد معلوم وبه فانه  
ان لم يبق اقيم مقامه الفاعل لان اسناد الفعل  
الى مفعول لا يكون اسنادا الى مفعول  
اذا جاز يكون المفعول اسنادا من قايمة مقام  
الفاعل عليه  
مسند اليه اسنادا الى مفعول  
الفاعل عليه

بعضه نظر لان كون الشيء مسندا الى  
وفيه نظر لشيء ومسند اليه الى شيء آخر فحالته  
واحدة لا يضر مسندا اليه لا يضر  
عند فضرر كما يكون شيئا  
الزيد وهذا كما يكون شيئين  
اليه بالنسبة الى شيئين  
غلام عمرو  
راجح الراجح هو ان  
يكون

يدل على عدم التفرقة بين الصريح وغيره  
فوق بينهما بان يبين الصريح بالاستناد اليه  
اذا وجد او لا فانهما وجد جاز وجاز غيرهما  
ايضا في التوابع وعند البعض وعند الآخر فانهما  
غير الصريح والمفعول معه وله سواء اما الصريح  
غير

فكل من اولى واعاها فقدم الجواز لانها  
اذا اسند اليها فان العيلة والمقارنة  
لا يضر

وبه نظر لان شكله جاز في القامم والوجه  
فان القامم مسند ومسند اليه من مفعولين وغير  
ان يجاز عنه بان جاء مسند الى الالف واللام  
بمعنى لاى والذى اسند اليه هو فاقم فاجاز  
القامم مسندا ومسندا اليه

بالامر عند الوصل والوقف نحو استخرج ولو لم يضم الثاني فما اوله  
التاء نحو تعلم وتجوهر لا لتبسر بمضارع باب التفعيل والمفاعلة  
ولو لم يضم الاول في المضارع لم يحصل الفرق في باب يعلم ولو لم يفتح  
ما قبل الآخر لم يحصل الفرق في باب يكرم ويستفعل ما لم يسم فاعله الى  
المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو ضرب زيد او مع الواسطة نحو ضرب  
الا اذا كان ذلك المفعول به المفعول الثاني في باب علت في افعال القلوب  
فانه لا يسند اليه فلا يقال في علت زيدا فاضلا علم فاضل زيدا لان  
المفعول الثاني في افعال القلوب مسند الى الاول فلو اقيم مقام  
الفاعل صار مسندا اليه والشيء الواحد لا يكون مسندا ومسندا اليه  
في حاله واحدة وتعلم من ذلك انه لا يجوز ايضا اسناده الى المفعول  
الثالث في باب علت لانه في الحقيقة هو الثاني في باب علت وانما قيد  
بالتثاني في باب علت والثالث في باب علت لانه يجوز ان يسند الى الاول

اي من مفعولين باب علت الزوائد  
مسند الى الاول لا مفعولان فانها  
بخصوصها كما هو المتبادر فمثل  
المخفياها واحترز به عن باب علت  
فان له حكما آخر وقوله والثالث  
في باب علت اي من مفاعيل باب علت  
كله الوديعي







لا يجوز اسناد زائدة  
 جهل و العلم لا يستلزم جهل و العلم  
 و ما عليه من ان العلم لا يستلزم جهل و العلم  
 العلم اذا كان على اصل صفاته متعدي  
 العلم لا يدل على معرفة الذات  
 الى اثنين من الجهل و العلم لا يستلزم جهل و العلم

انما فعل شيئا وكذا انتمه رجو  
القول السليقول ظنن زيدا الذي خنتهم  
ومعنى الانتم ان تعلم شيئا وضع  
٢

والشان بـ  
الشان بـ

والفرق بين الانقاء والتعليب از الانقاء  
ازاد العلم مع جوازہ والتعليب ازاد العلم  
مع اعتقادہ

عند الجهور وعند البعض لا يدين المصنف  
سواء كانا محذوفين واحدا أو كلاهما  
التي يستعمل في المحسوسات كقولها تعالى  
ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت  
مع خبره جملة

بسم الله لا بداء والميتة  
اسمية منصوب الجمل بانه مفعول في  
دون اللفظ  
اعلم انهم اختلفوا في حقيقة  
بعضهم ابطال علمه  
بعضهم لا يمتنع

ظاهراً قال وجئت ودخلت لازمان لذلك دون الباقية فانك  
في المتن من الدخول على المتدأ والهنرم

تقول ضلته ای اتمته وعلیه ای عرفه وزعت ذلک ای قلنه وراية ای بصيرة

ووجدت الضالة اي صادقتها اقول وحسبت فقلت لانما الله خول

على الابتداء والخبر ونضيفها على المفعولية دون الخمسة الباقية فان كل واحد منها

قد ليستعمل بمعنى فعل متعد إلى واحد نحو ظنته اذ ظنت قد يكون فرض  
كقول تعالى واهلكوا على الغيب بضمتين ای منهم

الظنة بكسر الظاء بمعنى اليقظة وهي لا تستدعي الامفعولا واحداً  
وعاين من هذا ان كان بمعنى

وإذا لم يكن العلم بمعنى المعرفة والبرهان بمعنى القول والرؤية بمعنى البصيرة والوجود  
فما يشق منه إذا كان بمعنى آخر

بمعنى الصادقة في الإحاطة والآفات ظاهرة في الظاهر

الغاء متوسطة ومناخنة نخورد صنف مقتم وزيد مقتم طنت والبقل

فخو عنت لزید منطلق و عنت ازید عندك ام عمرواتهم في الدار وما

منطلق أقول ومن شأن أفعال القلوب أي من حيث أفعالها جزاء الإلفاظ  
أي تعلية الفعل للتميز وهو رفع الضبط رفعه في الفعل

هو ابطال علاقة المفعولية لفظا ومعنى بينها وبين مفعولها

حالی

لان سنية الابتداء مساوية لسنية  
الفعل لان كل واحد من الجزئين لا ينفك  
عما به والابتداء قد استوفى على الخنثى  
الاول والفعل على الثاني فكل واحد منهما  
مستتر في بينهما

اي يجوز الالفاء علامة المفعولية اذا كانت  
فما جرة عنها اي عن المفعولين جازا او لا  
لان الفعل قد جرد من التقديم من كل وجه  
فضعفوا به ولا يلزم ذلك حسن الفاء لان  
الافعلت بالجنبةين فكل كان الابتداء افسا  
لما افعلت من الفعل واولى لما ملين هو افسا  
اقرب اليهما من الفعل واكثر القوائد

حال كون تلك الافعال متوسطة بين المفعولين نحو زيد ظننت مقيم  
او متاخرة عنها نحو زيد مقيم ظننت وذلك لان هذه الافعال بتقديم احد

مفعولينها او كليهما عليها يضعف علمها مع ان مفعوليهما كلام تام  
بدون علمها فيهما وبذلك يحصل ما هو الغرض منها فيجوز الالفاء لذلك  
والاعمال كونها افعال والافعال لقوة علمها لا تمتنع من العمل بتقديم  
اي مع ضعفها وكونها مفعوليهما كلاما تاما بدون علمها فيهما

معمولها عليها ومن شأنها ايضا التعليق وهو ابطال العلاقة  
المفعولية بينهما وبين مفعوليهما لفظا لامعنى وذلك اذا وقعت قبل  
لام الابتداء نحو علت لزيد منطلقا وقبل حرف الاستفهام نحو علت ازيد

عندك ام عمرو وقبل اسم الاستفهام نحو علت بهم في الدار او قبل حرف  
التنفي نحو علت ما زيد منطلقا وانما يبطل التعليق لفظي قبل هذه

الكلمات لانها تستحق صدر الكلام فلو اعلمت هذه الافعال فيما جعلها  
لبطلت صدارتها ولم يبطل التعليق المعنوي لان هذه الافعال واقعة

فيها بعد تلك الكلمات

اي يصفى عليها بسبب التقديم  
الافعلت بل بالاولى  
والفعلت منها اما الشك واليقين فيحصل الابدال  
وهذه الافعال على قدر العلم في معنى الظن  
زيد قائم في معنى  
مزيد جازي

واعلم ان الاعمال اولى من المتوسط والالفاء  
اولى اذا تأخرت اي عن المفعولين  
واعلم ان التنفي لا يختص بالفعل القلبي  
لكنه يعم جازيها وهو ما يبدى به ويقاربه  
نحو لا

واعلم ان شرط التعليق كون الجملة سادسة صدر  
المفعولين بينهما

الادخلة على الجملة نحو علت ان يظن ذلك او  
فمنظر اذا تكلم الاستفهام او قبل حرف الاستفهام  
بعضها حرف وبعضها اسم وكيف واين وهو المنع  
وما من واو فاعلم ان الصور وعل  
وايان واو فاعلم ان الصور وعل  
او الصور وعل فاعلم ان الصور وعل  
التقدير عبارة عن افتاد الدهر وبن  
نحو فاعلم ان الصور وعل  
زيد في الجملة الفعيلة وازيد قائم والافعال  
اولى من الصور كقولك ادب ولا الفاء  
ام عمل او لما يبدى بلسان ام في الزن  
كأن في سجع  
التحصيل

والافعال الناقصة لا تدل على الحدث  
والتسمية  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف

والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف

والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف

على ما بعد هذه الكلمات في المعنى قال الافعال الناقصة وهي كان وصار  
واصبح وامسى واضمح وظل وبات وما زال وما برح وما قضي وما انقضى  
وما دام وليس في الاسم وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا اقول لما  
فرغ من الصنف السابع شرع في الصنف الثامن اعني الافعال  
الناقصة وهي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة والمذكورة  
منها في الكتاب ثلثة عشر وهي تدخل على المبتدأ والخبر كفعال القلوب  
الا انها ترفع المبتدأ ويسمي اسمها وتنصب الخبر ويسمي خبرها كما  
تقدم وانما سميت افعالا ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال  
لانها لا يتم كلاما مع فاعلها بل يحتاج الى الخبر نحو كان زيد قائما فان كان  
يدل على تقرير الفاعل يخبر زيدا على صفة وهي القيام قال وكان يكون  
ناقصة ونامة نحو كان الامري وقع وزائد نحو ما كان احسن زيدا  
مضمرا فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلقا اي كان الشأن زيد منطلقا

والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف

والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف  
والتعريف

انما سمي هذا الصنف ضمير الشأن لان هذا  
الضمير لا يجوز دخول له الا في كلامه  
شأن مضمير

هذا تعليل للدعوى الضمنية المستفاد من  
هذا قوله ولم يبين غير ضمني كان  
معنى

وهذا أي كونه زائده مختصا بكان دون  
سائر الأفعال كما قاله عصام الدين  
فله وجه كونه

اقول لما عدا الأفعال الناقصة شرع في بيان معانيها ولم يبين غير معنى  
كان لأنه أصل الباب لذلك يسمى المرفوع في هذا الباب اسم كان والمضروب  
خبر كان وكان تكون على أربعة أضرب لأنها تكون ناقصة أي تدل  
على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي أما إذا ما نحو كان الله قادرا  
وأما منقطعا نحو كان الفقير ذمال ونائمة أي غير محتاجة إلى الخبر نحو كان  
الامرأى وقع الامر وزائدة أي غير محتاجة إليها نحو كان احسن زيدا  
ومضمرا فيها ضمير الشأن نحو كان زيد منطلقا فان اسم كان ضمير أي  
ضمير يعود إلى الشأن وزيد مبتدأ ومنطلق خبره ولجملة خبر كان والقدير  
كان الشأن زيد منطلق وهذا القسم من اقسام الناقصة ايضا لا  
انها مختصة بكون اسمها ضمير الشأن وخبرها جملة وصلا لانقطاع  
من حال الى حال اما بحسب العوارض نحو صار زيد غنيا او بحسب  
الذات نحو صار الطين خرفا واصبح وامسى واضح وظل وبات

واذا كانت الأفعال الناقصة زائدة لم تعمل  
وثنى من الاسم والخبر  
وقد يستعمل بمعنى صار ايضا كقوله تعالى كانت  
هنا منتقلا  
او مكان المكان على ما فهم من قول المصنف  
المفضل حيث قال وما قولهم صار زيد إلى عمرو

فهو مسمى لا يقال بها كان فيمكن لان  
هذا الاستعمال تحول زيد من مكان الى مكان  
زيد الى المكان الذي فيه عمرو والآن صار هذه  
نائمة انتهى وقال الثوري في القواعد  
الاستعمالين فالاولى جملة دخل عليها نحو صار  
غيرها لا يقال زيد الى عمرو انتهى  
الاولى ان يقدم قوله بحسب الذات لأن الذات  
مقدمة على العوارض طبقا

فما في النساء او في القصر وبارز زيد  
اي صار قائما في جميع النهار ويكون  
قائما اي صار قائما في جميع الاوقات  
بمعنى صار جريضا بمعنى صار زديغا وكذا يجره  
فما في النساء او في القصر وبارز زيد  
اي صار قائما في جميع الاوقات  
بمعنى صار جريضا بمعنى صار زديغا وكذا يجره  
فما في النساء او في القصر وبارز زيد  
اي صار قائما في جميع الاوقات  
بمعنى صار جريضا بمعنى صار زديغا وكذا يجره  
فما في النساء او في القصر وبارز زيد  
اي صار قائما في جميع الاوقات  
بمعنى صار جريضا بمعنى صار زديغا وكذا يجره







لا يتركها كان كاد وعسى مشتركين في امر  
معنى القاربة وان اختلفا في وجه القاربة  
مجان واحد منها على صاحبها ان يشيها  
طامشاً ركنها في اصل معناها خوف  
ان من عسى كذلك ودخل في كاد  
نعم

وقال على الفاهر يجوز ادخالان في خبر  
كاد وكره واوشك  
مقتل

يخرج اي قارب زيد الخروج وقد يقع ان مع الفعل المضارع فاعلاً  
اي حين كان فاعلاً ان مع المضارع نعم

لعسى ويقتصرح عليه ولا يتركها خبر اذا لا يحتاج الى الخبر ليكون بمعنى

قرب نحو عسى ان يخرج زيد اي قرب خروجه قال وخبر البواقي الفعل

المضارع بغير ان نحو كاد زيد يخرج اقول وهذا ظاهر وههنا زيادة

لأنه لشدة دلالتها على القاربة لا مناسبة علامة الاستقبال ومن ثم امتنع دخول ان في خبرها لاضال الشروع  
في بعض النسخ ونسخة الاصل ما كتبناها ولا يزيد عليها وحاصل  
الاضافة بيانية

نلك الزيادة انه يجوز تشبيهه كاد بعسى دخول ان على خبرها نحو كاد

زيد ان يخرج وفي وقوع ان مع المضارع فاعلاً نحو كاد ان يخرج زيد

ويجوز ايضا تشبيهه عسى بكاد في حذف ان مع خبرها نحو عسى زيد يخرج

واعلم ان كربت على وزن نصر واوشك مثل كاد في الاستعمال نحو

كربت زيد يفعل واوشك زيد يقوم واعلم ان اخذ وجعل واطفق

مثل كاد في الاستعمال يقال اخذ وجعل وطفق زيد يقوم قال فعلاً المدح

والذم وهما نعم وبئس يدخلان على اسمين من فروعين اولهما يستعملان

اعلم ان للمضارع عسى ثلاثة مذاهب عسى في احد  
المذاهب لا تنصرف الا ان كثر وبئس فعدم قبول  
النصرف الاثره لم يجز له مضارع ولا امر فيجوز  
بهما في امتناعه عن النصرف ولا زعم ولا امر فيجوز  
الرفع اي لا تنصرف في احد المذاهب الا الضمر  
على ما ذكره الصرف مفصلة

وكربت اما من باب شق على اختلاف العرب كما بينه  
والاستقاف وقال الكربت اصله الدنو ومنه عسى  
الغتم الشديد بالكثرة لشدة لعبها بالقلب  
وقايرها فيه ومنه الكربت في تخفيف  
ذلك اذ ما لها منه ومنه الكربت في سادان المذلة  
الراه قال ابو العباس هم سادان المذلة  
منهم جليل وميكائيل واسراييل عليهم السلام

الاضافة الفعل للمدح والذم لاخصاسه  
بانتهاهما فاذ قلت نعم للرجل زيد  
فانما تشق المدح وليس بجملة مدح مطابقة له  
في الخارج فاجبت بجملة مدح مطابقة له  
وكذا في الذم لا تشق المدح بل لا تشق  
فانه لا تشق عنها الا لا تشق  
باللفظ المذكور فتح

ويجوز وقوع المخصوص قبل الفعل المدح  
والذم كما مرح صاحب الكشف  
وعلمها في الرفع بعدها ويجوز التثنية  
في بعض اللغات انتهى كما نرى

فأما العائد في نعم رجل زيد ليس التثنية بالضمير  
مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار  
الخبر متعللاً بالمتبداً لهذا الاعتبار  
علمه

ولعل القائل ان يقول لو كان فائدة لا لا يفسد  
افادة الموحى ان يكون الفاعل مذكراً لأن  
المتكثرة تفيد العموم ايضاً فاعلم ان حق الفاعل  
ان يكون معرباً بلام  
٢٠

او مضافاً الى ما هو معرب باللام الجنس  
الرجل ولا بالجنس وما اضيف الى ما هو معرب  
بلام الجنس في باب العموم فان قيل لم تحصل الجنس

مع ان الاستغناء ايضاً في باب العموم قلنا  
انما خضعت بنا على مذهبه الص وهو اصالته  
الجنس على الاستغناء مع كون المقصود ما هو  
وهو تميم الجنس وهو نفي عن نعم الأفراد  
علمه

وقد يذكر المخصوص بالمدح في حذف الفاعل  
وقد يذكر الفاعل وحذف المخصوص بالمدح  
ضعيفان اذهار

الجد اي قول عبد الله وجاهه صاروا نعم  
الكلد في فحة التواضع من كان في غيره  
يدخل عليه التواضع من كان في غيره  
كذلك تميزا واحداً من الفاعل نحو هذا  
بجاء تمييزا واحداً من الفاعل نحو هذا  
للاول والثاني للثاني ومع هذا  
فبالان المخصوص للثاني ومع هذا  
كذلك الرفع وقوع الاسرار

والثاني المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئست المرأة دعدو

راجع تركيب

اقول لما فرغ من الصنف التاسع شرع في الصنف العاشر اعني

الاول ومعنى اواله هي لتقسيم الحمد

فعلى المدح والذم وفعل المدح والذم ما وضع لانشاء المدح والذم

واعلم ان نحو نعم وبئس قد يجيئان اسمين بمعنى خبر وشرف فعلان فاعلا ومفعولا ومضافا مفعول

والاصل فيه نعم وبئس والدليل على فعلية المحرفاء الثالث الساكنة

لانها مضافا للمدح العام والذم عام اي الاسم الاول وهو الفاعل ثم

بها نحو نعمت وبئست والباقي واضح قال وحق الاول التعريف بلام

من قوله الحمد

الجنس وقد يضمرفا علمها ويفسر بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد اقول

حق فاعل فعل المدح والذم اذا كان مضمرا ان يكون معربا بلام الجنس

اما بحر المدح والذم مطلقا رواه ان يرفع ولا يرجع الى الفاعل

لكونهما موضوعين للمدح والذم العائين ولا بالجنس يفيد العموم وقد

لا اختصار

يضمرفا علمها ويفسر بنكرة منصوبة وانما يجب التفسير لما لا يبقى مبهما

لكونه من الصنف

وانما يفسر بنكرة منصوبة لان الغرض يحصل بها فلو عرفت لبقى التعريف

مع كونها اخفا من المعرفة

ضائعا واعلم ان المضاف الى المعرف بلام الجنس كما لمعرف بلام الجنس

ولهذا وجب تمييزه عند البصريين

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

نحو نعم صاحب المال زيد قال وقد يحذف المخصوص بالمدح نحو قوله تعالى نعم

فاسكن الباء الاولى وادغم واذا كان  
فصار ج مفعول الماء او نقل حركه  
الباء الاولى الى الماء وادغم واذا كان  
فصار ج مفعول الماء او نقل حركه  
اسم الاشارة  
اي حذف النقص من الملح الذي يكون  
منه فاعله خبره او خبر منه المحذوف  
لأن المعلوم كالخوف فيكون خبره  
ما فيه من انذار لشيء الظهور  
فكان نعم العبد اي نعم العبد اي نعم العبد  
نقل نعم العبد اي نعم العبد اي نعم العبد  
الفتحة فتحة اي نعم العبد اي نعم العبد  
فان التثنية بها انما هي دلالة على قصد غيبة  
عن نظر الغير يعني ان يكون تلك الدلالة  
علم ان جذا لا يشي ولا يجمع ولا يثبت ان كان  
التي لا يتغير يقال جذا الزيدان وجذا الزيدون  
فان قول جذا من بين الاسماء قلنا لان ذلك  
اسما مبهما شابه اسم الجنس  
كل واحد من افراد ذلك الجنس  
لان جذا لا مثال فاعله التثنية في جذا  
لما استعمل هذا الفعل في صلبه لثبوت اجروه في ذلك  
على لفظ المؤنث وان كان الخطاب للذكر والمثنى  
الثناء عليهم وان كان الخطاب للذكر والمثنى  
النساء واحسين لان الفاعل لا يكتفي في حال الفعل  
الواحد لا يكون الا واحدا بالضرورة  
فان في القاموس ساء نسوة وسوء وسوء  
وسوء وسوء وسوء وسوء وسوء وسوء  
ما ضيان واما بغيرهم الكسائي الثاني في القراءات  
انما هو حرف التثنية لان التثنية في القراءات  
فانه باضمان المنادي فيكون المولى انت  
يا الله نعم المولى انت  
ذهب اليه الجوزي

الماهدون اقول المحذوف انما يجوز اذا دل عليه قرينة كافية لآية فانه لما قال  
والارض فرشناها فنعلم الماهدون علم ان التقدير فنعلم الماهدون  
قال وجذا مجرى مجرى نعم فيقال جذا الرجل زيد وجذا رجل زيد  
وساء مجرى مجرى يش اقول جذا صله حب بضم العين فادغم ثم ركب  
مع فاعله وهوذا للتخفيف فصلا كالحكمة الواحدة ومعناه صيا محبوا جذا  
وانما لم يجعله من افعال المدح بل جعله جاريا مجرى نعم لامتيازها بامورها ان  
فاعله لا يكون الا اذا لان الغرض اغنى الابهام في المدح يحصل به فانه من  
البهتان ومنها انه لا يثبت ولا يجمع ولا يثبت لانه كالامثال والامثال  
لا يتغير ومنها انه لا يجوز ذكر التميز بعد اضمار فاعله بل يجوز ان يقال جذا رجل  
زيد وجذا زيد بخلاف نعم فانه يجوز في ذلك لان الفاعل في جذا مذكور  
وفي نعم مستتر فجعل ذكر التميز في نعم كالبديل منه وهذا الاستعمال  
اعني جذا الرجل زيد انما هو عند من لم يجعل ذافاعلا بناء على انه صا

من شعري لم قال الشاعر موعان  
لا يشاء التبع مع ان لا يكون مفعول  
لا يشاء التبع مع ان لا يكون مفعول  
لا يشاء التبع مع ان لا يكون مفعول

والانشاء ضربان طلب كالا تشاء  
والانشاء ضربان طلب كالا تشاء  
والانشاء ضربان طلب كالا تشاء

كالحزب بالتركيب فخرج عن الفاعلية وأما من يجعله فاعلا فلا يأتي  
بعد بلفظة الرجل لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً وساء يجري مجرى  
بئس نحو ساء الرجل زيد وساء مثلاً القوم الذين وإنما يجعله من أفعال  
الذم لا ترفع ما يستعمل من غير استعمال بئس ويقال في الخبر ساء في فلان بمعنى تقيض  
وسوء سري أخزني وساء هنا بضماء  
سرتني بخلاف بئس فإنه لا يستعمل إلا في الانشاء قال فعلا التبعها

والانشاء الضمير الطلبية في الأصل أخبار  
فقلت إلى معنى الانشاء  
والانشاء الضمير الطلبية في الأصل أخبار  
فقلت إلى معنى الانشاء

ما أفعَل زيداً وأفعِل به ولا يبينان إلا من الثلاثي المجرد الذي ليس  
بمعنى أفعَل وأفعِل أقول المتأخر من الصنف العاشر شرع في الصنف  
الحادي عشر أعني فعل التبع وهما فعلا موعان لا يشاء التبع أحدهما  
على مثال ما أفعَله فهو ما أحسن زيداً والثاني على مثال أفعِل به نحو  
أحسن زيداً ومعناها أن زيداً أحسن جداً وإنما لا يبينان إلا من الثلاثي  
المجرد لأن هذين البنائين لا يمكن من غيره وإنما يجب أن لا يكون بمعنى  
أفعَل وأفعِل أي لا يكون من الألوان والعيوب لأن فَعَلِي

لهاذا اليقين شكاً وزعم الخ من حيث لم يثبت  
ولم يستقر فذهبوا إلى هذا الزعم المأخوذ من غيره  
شرح الشيخ

لأن الشيء لا يتبع منه إلا بعد أن يتكرر  
الغرض لا يرى أن لا يتبعه إلا بعد أن يتكرر  
الغرض لا يرى أن لا يتبعه إلا بعد أن يتكرر

والأول وهو الذي لا يشاء التبع  
والأول وهو الذي لا يشاء التبع  
والأول وهو الذي لا يشاء التبع

زيد ادوز زيد ما في النسخة من السور  
الاهام والنفوس لا احتمال فيها كان  
اعظم فلا كانت زيادتها في النسخة  
كثيرة فلا كانت زيادتها في النسخة  
اول

ويعجز سيبويه بناء النسخ عما فيه  
علا ربعة احرف فالتاء واما غيرهما  
عنده كما في التفضيل

يقوله لشبه فعل النجب وما هذا الا رد عليه  
او فليسيل باطل فالمتواليان يقول هالك  
لا ينبغي فعل التفضيل من الالوان والعلوم  
لان لا ينبغي على صيغة فعل فيلزم الالوان  
من الصفة المشبهة التي بنيت من الالوان  
والعيوب على صيغة فعل كما هو عاد  
والجملة التي بعده اعني الفعل والفعل على القول  
في عمل الزعم بانه خبره

التعجب يشبه فعل التفضيل في المبالغة وقد عرفت ان افعال التفضيل  
لا ينبغي من الالوان والعيوب قال وتوسل الى التعجب فيما وراء ذلك باشدوا بلغ  
واقبح ونحو ذلك فيقال ما اشد حرجه وما ابلغ سواده واقبح عوره اقول اذا  
بناء التعجب فيما وراء ذلك اي الثلاثي المجرد الذي ليس بمعنى فعل وفعال اي  
في الثلاثي المزيدية او في غير الثلاثي او في الثلاثي المجرد اللوني والعيوب يتوسل  
باشد ونحوه اي يجعل ذلك وسيلة اليه بان يبنى التعجب ويجعل ذلك المزيد  
او اللوني وغيرهما مفعولا له فانه يفيد ما كافيه المعجب المبني من نفس ذلك  
المزيد او اللوني او غيرها فقال في غير الثلاثي ما اشد حرجه وفي اللوني ما ابلغ  
سواده وفي العيب ما اقبح عوره وفي المزيد ما اكثرت استخراجه وان شئت قلت اشد  
بدرجته وابلغ بسواده واقبح بعوره واكثر باستخراجه والمغنى على ما  
كان فيما احسن زيدا ونحو اشد وابلغ واقبح اتم واكثر واكمل قال وما  
في ما افعول مبتدا وافعل خبره اقول وهذا مذهب سيبويه وعند

فقد وهذا مذهب سيبويه والتحليل اي  
ما غير موصولة وموصوفة بقرينة  
متبذرة وافعل خبر مذهب سيبويه دلالة  
التعجب من مواضع الابهام والبطء على الوقوع  
والبيان والموصولة قرينة منه فلا تقام بهذا الوقوع  
بل الاثنان ان فعل ما يتلوه ثمة فمكثت مبتدا  
افعل خبر وفيه خبر يعود اليها والاسم  
الواقع مفعول له

قال ابن الجاجي كلمة ما ابتداء وتكرار  
عند سيبويه وما بعد ها الخبر وموصولة  
عند الاخفش والخبر مخوف وفيه ضمير في قوله  
ففاعل عند سيبويه ولا اخفش في قوله  
ومفعول عند الاخفش وفيه ضمير في قوله  
للتعدي او زائدة في قوله



والزنجاني ما موصولة بمعنى الذي موصولة  
وافعل مع ما على فيه صلته أو مفعلة و  
خبير المنيب أو هو ما محذوف كمنه وهو  
مثنى مثلاً  
أفعل

وفي قوله نظر حيث يبرز وجوب حذف  
الحرف من غير سد مسدود ولك ان تقول  
حذف حروف الامثال واتحاد حوازه محبة  
حذف حروف الاباء والامثال بالاعراب  
تقدير يسيرة  
نفي الواقع في كل دويرة  
هذه

واعلم ان الملائكة الاستمارة الاصل منها

وهذه التقديرات باعتبار متوسط  
بعضها الآن  
بعضها الآن

وهنا الوجه باعتبار الأصل  
أي هذا لأن هذا المعنى  
والقبح وما قدر في الأصل  
الكتاب فلا يكون بمفهوم

معناه انشاء الصدقة  
خبرية محتملة للصدقة

ان الشاء اي بقدر هذا الى  
تم نقل الى معني الله

اعني اذا انقل من حال الى حال كانا  
على الصريح لا على الظاهر

الحرف لا يثنى ولا لا  
له يفتح

لا يجوز تشييده وجمعه  
بمع لآل الحرف لآل

الحاج في حرمه  
المنه اليه من  
سقطه سنه  
في حرمه  
الحاج في حرمه  
المنه اليه من  
سقطه سنه  
في حرمه

الْأَخْفِشُ مَا مَبْتَدَأَ بِغَيْرِ الذِّي وَأَفْعَلَ صَكَّةً وَالْجَبْرُ مَخْذُوفٌ وَالْتَقِدَ بِاللَّهِ

الحسن زيد الله واما الحسن زيد فعند سبعة اصله الحسن زيد

يُنْقَلُ مِنْ أَحَدٍ إِلَى آخَرَ لِأَنَّهُ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ

ای صا ر ذ ا ح س ن ف ا ح س ن ف ع ل م ا ی و ز ب د ف ا ع ل ۱ نقل من صیغه

منه الى ارضي ستد اي الى الامريتين

الآخِرُ إِلَى الْإِنشَاءِ وَزِدْتَ الْمَاءَ فِي فَاعِلِهِ كَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَكُنِيَ بِاللَّهِ

الا انه لازمة ههنا لتدل على الانشائية

شَهِيدًا وَعَدًّا لَاحْفَظْ أَمْرًا فَاغْلِظْ عَلَيْهِ مَسْتَرِوَالْمَأْمُورُ كُلِّ وَاحِدٍ

فَلْيَرْجِعْ أَمْرُ فُقَيْلٍ بَابُ يَجْعَلُ آم

بأن يحسن زيدا حسناً والماء زائدة في المفعول كما في قوله تعالى ولا تلقوا

وَاللَّهُ فِي الْمَفْعُولِ كَمَا فِي

قد كبر الضمير بناء على كلمة الرسول كانه في الاسم

باب الحروف هو ما دل على معنى بحروفها

حروف الاضافه الحروف المشبهة بالفعل حروف العطف حروف النفي

ح و ف التَّشَهُُّ ح و ف التَّذَاءُ ح و ف التَّصَدُّق ح و ف الِاسْتِثْنَاءُ ح و ف

منه من الصالحين الذين

محطاب بیروف بصدده حرفا التفسیر بحرفا ان المصدرا یاء بیرو

التخفيف حروف القرب حروف الاستقبال حروف الاستفهام حروف

الشفط حرق والتعلاج في الردع اللامات بآء الثاني الساتة

منه الى من

وَعَلَىٰ رَأْسِهِ زِينَةٌ وَأَنْتَ بِهَا مُتَّكِلٌ ۚ

والله اعلم

فادو



ای موضوعہ الان تصنیف الیوم  
تاریخ القواعد

فلا من لا دين له واعقبها بالاطباء للناس  
فلا من لا دين له واعقبها بغير النسا  
فلا من لا دين له واعقبها بغير النسا  
فلا من لا دين له واعقبها بغير النسا

والجاءة له لانها تضيف اى تنسب معنى الفعل او شبهه وتجرده .

الى مدخلها نحو مرتب يزيد فان الباء تنسب مغنى الرود وتجر الى زيد  
وهو الاسم

وهي سبعة عشر حرفا الأول من وهي في الأصل لا ابتداء الغاية  
أو لابتداء ذي الغاية يعزف من المضاف

ای تفید معنی الابداء و یعرف باستقامة تقدیر الی بعدھا نحو س

من البصرة الى الكوفة يعني ابتداء سيرى من البصرة الى الكوفة وقد  
 المحسب اي لظاهر المقصود من كلام مبهم حاسم

تَسْتَعِلُّ لِلتَّيْنِ اَي يَجُوزُ اَنْ يَجْعَلَ مَكَانَهَا الَّذِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى فَاقْبُوا  
الْوُزْنَ هُوَ الضَّمُّ وَالْمَجْمُوعُ وَزْنُ الْوَاوِ زَانَةٌ

الرَّجَسَ مِنَ الْأَوْثَانِ يَعْنِي الَّذِي هُوَ الْأَوْثَانُ وَقَدْ تَكُونُ لِلتَّبَعِضِ

يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مَكَانَهَا الْبَعْضُ نَحْوَ اخْتِزَانِ الدَّرَاهِمِ بِعَيْنِ الدَّرَاهِمِ

وقد تكون زائدة أي يجوز حذفها نحو ما جئني من أحد يعني واحد والثاني  
 عبارة عن الواحد مثلا

والتالى وحتى وانتهى الغاية اى يفيد ان معناه والفرق بينهما

إلى لا يجب أن يدخل في حكم ما قبلها بخلاف حتى فانه يجب ذلك فيها واذ قلت

أورد قوله بعد حتى فيما قبلها  
أكلت السمكة الرأسها فإن المعنى انتهاء أكله عند الرأس ولا

[illegible]

عند أصل النبي بعد الذي عند يسوع ومعه غيره  
 جمهور من تكون زائدة قطعاً بعد إذا كان بعد  
 الذي أو بعد التوجب نحو هل يأكل من أحد و  
 يكن الطبيب بين الكلامين لأنهم النبي وقوله  
 من الذي وما في حكمه

هذا أحد الوجوه الأربعة التي ذكرها المصنف  
في الفصل الثاني من الجزء الأول من كتابه  
في بيان ما في القرآن من المعاني والآثار  
التي لا يمكن فهمها إلا بهذه الوجوه الأربعة

في الكون لا خلاف في القدر ايضا ان  
الامر من غير ارادة الى اوما فضل فانهما  
علا منه صفة ارادة الله من اي البني  
فمنها بينهما نحو احد على الكلام  
اليه منه

اي نظرية مدخوله انما حقيقة بان  
الصدق محطها في جوانب الاربع  
لا يخرج منها شيء كالظن والظن  
او لا يكون ان يكون الكفر قد انقطع عند  
الزاد او لا يكون ان يكون الكفر قد انقطع عند  
ما ليس جزءا من الشيء او ما لا يكون  
والا يجوز ان يكون الكفر قد انقطع عند  
الزاد او لا يكون ان يكون الكفر قد انقطع عند  
ما ليس جزءا من الشيء او ما لا يكون

جاء الباء زائدة يتوقف على التام  
تتوقف

وذكر في كتاب القراء في كتاب المذكور في كتاب  
على خمسة وثلاثين وجها

اي يكون غير متوقف معني في اما حقيقة بخلاف  
في انكسار او تغاير في نظر الكاتب على افعاله  
من قوله حيث قال ومنه نظري في الكتاب  
غير

يجب ان يكون الرأس مأكولا ايضا بخلاف حتى فانه يجب ذلك فيها  
فاذا قلت اكلت السمكة حتى رأسها فان المعنى يكون انتهاء اكل الرأس  
فيجب ان يكون الرأس مأكولا ايضا والاربع في وهي للوعاء اي للظرفية  
نحو الماء في الكوز والخامس الباء وهي للاصناف في الاصل  
نحو مرت بزيدي اي التصق مروري بمكان يقرب من مكان زبيدياء القسم  
وما استعمل في غير محاز

اي يكون غير متوقف معني في اما حقيقة بخلاف  
في انكسار او تغاير في نظر الكاتب على افعاله  
من قوله حيث قال ومنه نظري في الكتاب  
غير

في نحو اقسمت بالله من هذا القبيل اذ المعنى التصق قسمي بلفظ الله  
وقد يستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم  
وللصاحبة اي بمعنى مع نحو اشتريت الفرس لسرحه ويلجأه  
معها وللتعدية نحو ذهبت بزيدي اذ هبته وللظرفية نحو جلست بالمسجد  
اي في المسجد وقد يكون زائدة نحو كفى بالله شهيدا والساكن للام  
وهي للاختصاص نحو الجبل للفرس اي يتجهن به وقد تكون  
للتعليل اي بمعنى كفي نحو جئت لكرمي بمعنى كفي كرمي وقد تكون زائدة

وقد يستعمل الباء بمعنى في كقوله صلى الله عليه  
عليه وسلم اطلبوا العلم ولو بالطين  
هذه

كوفي

اي يكون غير متوقف معني في اما حقيقة بخلاف  
في انكسار او تغاير في نظر الكاتب على افعاله  
من قوله حيث قال ومنه نظري في الكتاب  
غير













أي اتصال ما والكافة خبره

والغرض من إدخال ماء الكافة عليها

الحرف والتأكيد والبالغة فهي غايزه

منطق وانما ذهب عمرو

الامتثال وما ذهب الآخر

فيستعملونها اذبا الخفيف متى كل واحد

منها على حرفين فيزول وزن الفعل

اذ لا فعل على حرفين والعلم بالاشارة

فيقولون الخ والآخر وهو يكون الاخر

ظهرت مخالفة اخرى وهو يكون الاخر

بالفعل الكفاي اتصال ما الكافة بها وذلك عام في الجميع وكذلك

يسقط عملها التخفيف وذلك مما يخفف منها اعني الاربع التي في اخرها

النون وبما هي الكف والتخفيف هذا الحروف للدخول على القبيلتين

اعني الاسماء والافعال لان اختصاصها بالاسماء وانما كان لاجل

العمل فان العامل يجب ان يكون مختصا بقبيلة ما يعمل فيه والامثلة

ظاهرة وقوله وكان ثديا حقا اوله ونخر مشرق اللون

وقوله كان ثديا حقا

قال والفعل الذي يدخل عليه ان المخففة يجب ان يكون ما يدخل

على المبتدأ والخبر نحو ان كان زيد كريا وان طنته لقائما واللام

لازمة لخبرها اقول انما يجب ان يكون ذلك الفعل من دواخل

المبتدأ والخبر كلافعال الناقصة وافعال القلوب لان اصل

هذه الحروف ان تدخل على المبتدأ والخبر فلما عرض لها ما ازال اختصا

المصدر والحققان تثنية حقيقة

والقياس ان يقال حققان لان تاء التثنية

الا على التشبيه بالفعل عند الالقاء

ان الكسوة ام البار وكان التخفيف

عند التخفيف جدي ان يخصصها

والا فاداه من الاصل

مع شرح العجاني

بالاشارة







متكبر لا يقول متعديا بل  
المتكبر لان المتكبر يقتضي عادة  
الشيء الاول من اخرى

وكان ان محمد بن سيرين كان من الحسن  
الناس وها كان يكتب الرتبة الكثيرة  
فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل  
فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل  
فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل

فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل  
فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل  
فقال ان كنت لا بد لك فادركه فدخل

متكثرا نحو جازيدا وعمرا وبكرا وخالدا وجازا ما زيدا وما عمرا وما  
بكرا اي جازيدا وعمرا وبكرا وما في الخبر كما روي في الامر نحو جازيدا الحسن  
او ابن سيرين وخذا ما درهما وما دينارا وفي الاستفهام نحو القيت عبد  
الله واخاه واضربت ما عبد الله وما اخاه قالوا ما نحوهما غيرهما  
لا تنفع الا في الاستفهام متصلة وتقع فيه وفي الخبر منقطع نحو زيدا  
عندك ام عمرو وانها لا بل ام شاة اقول السابع من حروف العطف  
وهي مثل او اما في الدلالة على ثبوت الحكم لاحد الشيئين والاشياء  
نكتها لا تقع الا في الاستفهام حال كونها متصلة وتقع فيه وفي الخبر  
حال كونها منقطعة يعني ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة  
هي التي تقع بعد الاستفهام يليه مثل ما يلي ام من المفرد نحو زيدا عندك  
ام عمرو او الجملة نحو اضربت زيدا ام ضربت عمرا والمنقطعة هي التي تقع  
اما بعد غير الاستفهام نحو انها لا بل ام شاة او بعد استفهام لا يليه  
مثل

فاه ففعل فيه فلا  
له من انت قال ابو سفيان  
العفة فشا ركني في التعابير  
يا ههنا الغبر لان الشيء  
قامتقها ما وغيره  
استفهاما ما ادري وان كنت  
ولقد تقديرا خفي  
داريا يسبح رمين  
الارام المنقطعة  
على تقطاع ما بعدها عما  
فيها واستيناف الكلام بعد  
من المفرد والجملة  
فصلين ومن ثم لم يجر  
ما قبلها الا بعد الاستفهام  
اي لا يلزم ان يذكر قبلها  
فان المتصلة لازمة لثبوت  
اي غير مستقلة بدون الاستفهام  
لغتها او تقديرها  
بما فاقته احد المستويين  
الاخرين من الخبر  
الآخرين من الخبر  
الآخرين من الخبر  
الآخرين من الخبر  
الآخرين من الخبر

ومحمد ذلك المستويين والاشياء  
اي القطعة التي اذا هال بالذوق  
التي لا يجرع النور  
التي لا يجرع النور  
التي لا يجرع النور  
التي لا يجرع النور  
التي لا يجرع النور



وشرط العطف بل ان لا يصدق ما بعده على قبلها فلا يقال جاء زيد لا يصدق زيد على الذي جاء

ولما كانت لكن حرف من حروف العطف والواو عاطفة العطف لا يمكن اجتماعهما مع الواو في الكلام كقولهم جاء زيد ولا جاء عمرو

فقد كانا حرفين من حروف العطف والواو عاطفة العطف لا يمكن اجتماعهما مع الواو في الكلام كقولهم جاء زيد ولا جاء عمرو

ولا لنفي ما وجب للاول نحو ما جاء زيد لا عمرو ويل للاضراب عن الاول

منفياً كان او موجباً نحو ما جاء زيد بل عمرو وما جاء بكر بل خالد ولكن

لا استدراك وهي في عطف الجمل نظيرة بل وحقط المفرد انقيضة

لا اقول ثامن حروف العطف وتاسعها وعاشرها الاو بل ولكن

وهذه الثلاثة مشتركة في الدلالة على ثبوت الحكم لواحد من المعطوف

والمعطوف عليه على التبعين ويفرق كل واحد من الاخرين بخاصة فلا

على نفي ما وجب للاول عن الثاني نحو ما جاء زيد لا عمرو وقد نفيت المحي الثاني

لزيد عن عمرو ويل للاضراب الى الاعراض عن الكلام الاول منفياً كان

ذلك الكلام او موجباً اما الموجب فنحو ما جاء زيد بل عمرو والمعنى بل جاء

عمرو وما جاء زيد فاعترضت عن الكلام الاول لكونه غلطاً واما المنفي

فنحو ما جاء بكر بل خالد وهذا يحتمل الوجهين الاول ان يكون

المعنى بل ما جاء خالد وجاءني بكرواح يكون الاضراب عن الفعل

ان النفي في ما وجب للاول عن الثاني لا يصدق ما بعده على قبلها فلا يقال جاء زيد لا يصدق زيد على الذي جاء

فقد كانا حرفين من حروف العطف والواو عاطفة العطف لا يمكن اجتماعهما مع الواو في الكلام كقولهم جاء زيد ولا جاء عمرو

ولما كانت لكن حرف من حروف العطف والواو عاطفة العطف لا يمكن اجتماعهما مع الواو في الكلام كقولهم جاء زيد ولا جاء عمرو

والثاني ان يكون المعنى بل جاحدا وما جاكروحا  
وهو تبيان من نسب اليه عدم الجرح متوسط  
منه عنده ما عليه الاقل فقول بل جاحدا  
خالد وما جاكروحا  
الي الاخر من الجمهور  
خالد وما جاكروحا  
منه عنده ما عليه الاقل فقول بل جاحدا  
خالد وما جاكروحا  
الي الاخر من الجمهور

والاستدراك  
في التوقيف بعد النفي والاثبات لكن  
المتعارفين فانهم في المتوسط بين الكلامين  
وان كانا في التوقيف والاثبات في هذا ما  
ولا يمكن اخذ من قوله الاستدراك  
والنفي ولا تستدرك بعد الاستدراك  
النفي انما هو عريضة  
وهو قوله عطف المفرد على المفرد  
بقية المثال وهو ما رأيت زيدا  
على عريضة

مع حرف النفي والثاني ان يكون المعنى بل جاحدا وما جاكروحا

وهو تبيان من نسب اليه عدم الجرح متوسط

يكون الاضربا عن الفعل دون حرف النفي فقول امصر رحم الله تعالى

للاضربا يكون صحيحا ولكن للاستدراك والاستدراك رفع توهم

نشأ من الكلام المتقدم على لكن وهي في عطف الجمل نظيرة بل في

الاستدراك فقط فان بل مع انها تقيد الاضربا تقيد الاستدراك

ايضا نحو ما جاكروحا زيد لكن عمرو وجاكروحا زيد لكن عمرو لم يحج في عطف

المفردات نقيضة لا يعني لا يعطفها المفرد على المفرد الا اذا كانا ماقبلها

منفيا فحينئذ يكون نقيضة لا نحو ما جاكروحا زيد لكن عمرو اي لكن جاكروحا

فقد اثبتت للثاني ما نفيت عن الاول على عكس لا وانما لا يعطفها المفرد

على المفرد الا فيما كان ماقبلها منفيا ليعلم المغايرة بين ماقبلها وما بعد

فانما يجب ان تقع بين كلامين مغايرين قاله حروف النفي والنفي الحال

ولماضي القريب منها نحو ما يفعل الان وما فعل زيد وان نظيرتها في

على حين كان ماقبلها منفيا  
نقيضة لا لانه فيها يجب ان  
ما قبلها موجبا لما عرفت  
على خلاف الاولون فيها نفي ثابت  
اي على خلاف الثاني كما عرفت  
الاول عن الثاني  
يد على ان يقال ان ان راها اكرامين  
انما يقيد بغيره لانهم وقعوا بينهم  
ايضا وان ارادهم اكرامين  
فانما يجب ان يقع بين الكلامين  
بعد الايجاب الا ان يقال هذا انما  
يكون في العطف وهذا لا يجوز فيه  
الاجماع

على الفرق بين النظير والمثال  
والفرق بين المثال والمثال  
ذلك ان يكون من أمثلة  
الخطب  
فقدس

نفي الحال اقول من اصناف الحروف حرف النفي وهو ستة ما نفي الحال  
ان الصنف الرابع من اصناف الحروف حروف النفي ح  
في المضارع نحو ما يفعل الآن والحالة الاسمية نحو ما زيد منطقاً  
الان جزء من الزمان لا يقبل النفي لقسمة اذ لا يعرف له ان ار قد مر  
او نفي الما التقریب بما حال نحو ما فعل وان بكسر الهمزة وسكون النون  
نظيرة ما نفي الحال فقط ويدخل في الما والمضارع والجملتان الاسمية  
التقریب من الحال ق  
نحو ان قام زيد وان يقوم زيد وان زيد منطلق قال ولا لنفي  
المستقبل  
والما بشرط التكرير والامر والدعاء نحو لا يفعل وقوله تعالى فاصدق  
هذا ان بشرط ان يتكرر الثاني والمنفي مداً نق  
ولا صل وقوله لا يتكرر نحو لا يفعل ويسمى النهى ونحو لا يصاك  
الله ويسمى الدعاء ا قوله وقوله ويسمى النهى معناه ان المثال المذكور  
على التسمية  
اعني لا تفعل سمي نهياً اذ في الامر نهى وقوله لا فعل مثال  
انما في الشرط ان امر كنعى  
نفي الما بذكر تكرير وقد جاء في الشعر ايضا واتي امر سمي لا فغله  
وهذا ينفي جنس الحال لان النكرة في موضع التكرير  
والباطح ا ه قال ولا لنفي العام نحو لا رجل في الدار ولا امرأة غيره  
الفا نحو لا رجل فيها ولا امرأة ولا زيد فيها ولا عمرو ا قوله قد يحجى

اي موضوعة لنفي الحوادث المقادير  
في الماضي والمستقبل عند قيام القدر  
كما قال الله تعالى خبر عن قول الكفار ما  
يأتونا من نبينين ولا نذير وقوله وما نحن  
بمبعوثين

ان حرف النفي عقيب حرف  
المضارع يكون بعضها من حروف العطف  
وغيرها لغتها

اي لفظ لا موضوعة لنفي الحوادث  
المقادير المستقبلين قال السفاقي  
قال في التوضيح كونهما نفي الحال  
في مصلحتك ولا في شرح قوله لا تنظر  
ان لا هذا نفي الحال ونظيره لا تنظر  
لا يجوز اه

والدعاء والاحجاب القسم يحوي المستقبل  
فيكون ان لا يجوز والدعاء القسم يحوي  
الله لان الزيادة بالدعاء ونفيه في  
المستقبل وفيه قوله لا تنظر  
لا يجوز ان لا يجوز  
اي وانما اضرب  
الترفع والتكبر  
الحسن معناه من العمل  
على الحرف والتركيب  
وقوله لا تنظر

فان لما استعمل في الاشارة في  
الامر المتوقف على خبر لا غير  
نقد من يتوقف زكوة الامر  
وقد زيد وان كان قد يستعمل في  
المتوقع ايضا خوفا من ولا ينقص  
الندم زاد  
فان قلت قد سبق منه من القول  
ان لا تدخل الا في النكرات وحده  
ههنا ما منافية قلت لا منافية  
وبينهما منافاة قلت لا منافية  
بينهما منافاة قلت لا منافية  
بل على  
فقد وردت على المعرفة والنكرة  
اولا فعمل في النكرات على قولها  
في المرفوعات من ان لا تدخل  
النكرات  
لان في النفي المستقبل مؤكدا لا مؤبدا  
ان كان في النفي المستقبل  
في كذا زيادة تأكيد ليست فلا  
زاده

لنفي العام اى تدل على نفي جنس مدخولها وهي التي تسمى بالنفي الجنس  
لان وضعها لنفي النكرات فلا يدخل الا فيها  
ولا تدخل الا على النكرة وقد يجيى بالنفي غير العام اى تدل على نفي فرد  
ان كان في العام تامر  
جنس مدخولها وتدخل على المعرفة والنكرة والامثلة ظاهرة قال ولم

ولما لنفي المضارع وقلب معناه الى الما في الما توقع وانتظار اقول اذا

قلت لم يضرب او لم اضرب زيدا معناه ما ضرب والفرق بينهما ان في لسا  
وتوقع الشئ وتوقعته اى انتظرت تكون مربة

توقعا وانتظارا اى انها انما تنفي فعلا لا يتوقع وقوعه وينظر بخلافه  
اى يعلم متى

قال ولن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد اقول اذا اردت  
اى بلا تأكيد اى كن تنفيه مع التأكيد اى التعميم

نفي المستقبل مطلقا قلت لا اضرب مثلا واذا اردت تنفيه مع التأكيد  
اى بعض نسخ المتن تحذف

قلت لن اضرب في بعض النسخ التأكيد بدل قوله التأكيد واعلم ان

مذهب الخليل ان اصل لن لان فحفت بحذف الهزة والالف ومذ  
راجع الى بحث المضارع

الفراء ان نون ما بدلت من الالف واصلها عنده لا فابدلت الالف  
ان اصل في الحروف عدم النقص

فصار لن ومذهب سيبويه وهو الاصح انها حرف برأسها قال

فان قلت قد سبق منه من القول  
ان لا تدخل الا في النكرات وحده  
ههنا ما منافية قلت لا منافية  
وبينهما منافاة قلت لا منافية  
بينهما منافاة قلت لا منافية  
بل على  
فقد وردت على المعرفة والنكرة  
اولا فعمل في النكرات على قولها  
في المرفوعات من ان لا تدخل  
النكرات  
لان في النفي المستقبل مؤكدا لا مؤبدا  
ان كان في النفي المستقبل  
في كذا زيادة تأكيد ليست فلا  
زاده



واعلم ان اما لا يختص بالركب  
كقوله تعالى انما والذئ اكل من  
وانها تدخل على المنفردات التي  
اسماء المذكرات كقوله هان بنو عدوة ان  
اللسان لا يلدخرون الاعلى الجملة  
تجريد

على تنبيه المخاطب على الاصغاء  
فقد كان المخاطب انسانا فليت شعري  
كيف تنبيه اذا كان مخاطبا الى اسم  
بما قد قيل ان حروف الافعال حروف  
محذورة لان حروف التنبيه تستعمل  
اطلا على الكلام فليست حروف التنبيه  
ومعها قد وردت في بعض النسخ  
والمتنوع في اللغة ميت يبي على احد وفي  
عليه معانسه ليعلم الناس ان مقتضى  
عظيم ليعتدوا به اليك وليتذكروا  
في التضعيع كبير

حرف التنبيه ها نحوها ان عرابيا للباب واكثر دخولها على اسماء الاشارة  
ومنها اي من غير حروف آه قاي  
والضما تر نحو هذا وهنا وهانت وهانا واما والا مخففا نحو اما  
خارج والا ان زيدا قائم اقول سميت هذه الحروف حروف التنبيه  
الغرض من الاتيان بها في اول الكلام تنبيه المخاطب على الاصغاء  
ولي هذا اختصت في اول الكلام  
الى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه وانما اكثر دخولها على اسماء  
الضما تر لضعف دلالتها على مدلولها قال حروف النداء يا وايا  
وهي البعيد واي والهمزة للقريب واللين اقول المراد من البعيد  
المراد بالحقيقة ما يقابل الحكمي لا ما يقابل الاصنافي  
هو البعيد حقيقة او المنزل بمنزلة كالتأني والساهي ولما اختصت  
الثلاثة بالبعيد لان النداء الى البعيد والمنزل بمنزلة يحتاج الى تصويت  
ابلق مما يحتاج اليه القريب والتصويت في هذه الثلاثة ابلغ منه في  
الآخرين في ندائه وخصت اي والهمزة بالقريب كن بين يديك لان  
رفع الصوت في ندائه لا يكون مطلوبا وهما خاليتا عن رفع الصوت

لأن الهمزة للقريب واللين  
اريد الهمزة للقريب كما في قول الشاعر  
عرفت انا حقا وان كنت تارفا  
قال حروف النداء اي هذه امثلة  
والنداء مفاد الى البعيد واستعمال  
ياخبره وقوله البعيد واستعمال  
وقوله واي والهمزة للقريب  
اي مع ان الهمزة للقريب  
مناسبة اي بالبعيد وجعله  
التسهيل للبعيد

اي اقل واي هو بفتح الهمزة وسكون







انفع بعد كل ان التحضيض في الاسم  
ولا انفع بعد كل ان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم

المفعول به ان  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم  
فان لا ينفصل لان التحضيض في الاسم

قلت هذا اكرمتم زيدا ففقد اردت اللوم والنوبخ للمخاطب على ترك اكرامه  
اي لم تكرم زيدا فاكرمته فانه خير لك  
زيد واذا دخلت على المستقل تكون للتحضيض اي الحث عليه فاذا قلت  
هذه تقرأ القرآن يكون المراد حث المخاطب على القراءة وسبب  
التسمية بحروف التحضيض ظاهرة ولولا ولو ما تكون ايضا لامتناع  
الشيء لوجود غيره فاختصنا بالاسم نحو لولا على لعل عمر اقول معناه  
ما هلك عمر لان عليا كان موجودا فلو لا هنا لامتناع هلاك عمر لوجوده  
على قيل سبب هذا القول ان عمر رضي الله عنه امر بجمع الحامل فقال  
له علي رضي الله عنه اذ كانت الام اذنت فما ذنب الجين فقال عمر  
لولا على لهلك عمر وقيل ان سائلا دخل الى النبي عليه السلام واستشعر  
شعرا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر اقطع لسانه فان هبت  
عمر رضي الله عنه ليقطع لسانه فلقبه على رضي الله عنه فقال ما تريد  
بهذا الرجل فقال عمر اقطع لسانه ففعل علي احسن اليه فان الاحسن

وهو حرف جر عند سبويه ومن  
ناله من اذ اتصل بها ضمير لسبويه  
واحد من حرف لان في الماثل  
قلت لولا انما التعليل فانك اذا  
جئت لهلك عمر لو لم يكن  
لولا انما التعليل مستغادا للمفعول  
مبتدا حذف خبر وجوبا  
على اربعة اوجه احدها ان تدخل على  
الاسم اسمية وفيه لربط امتناع  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما

الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما  
الاسم بالاسم في قوله لولا انما







وان يضرب الضرب فالقول  
بجزء من مائة وان كان  
للمضارع في الجزم  
ان هذا الجزم  
في الجزم  
بجزء من مائة  
ولا يخلو ولا يخلو  
لان الجزم اذا كانت  
تدبر على ما مضى  
لان الجزم اذا كانت  
تدبر على ما مضى  
لان الجزم اذا كانت  
تدبر على ما مضى

فان المعنى ان يذهب هو اذهب انما مع ومثال لو نحو لو يخرج زيد اخرج  
في الزمان المستقبل ق

مع فان المعنى لو خرج هو خرجت انا مع فالاو محي فعدا الشرط والجزم  
في الزمان الماضي ق

مضارعين وماضيين واحدهما ماضيا والاخر مضارعا فان كان الاول ماضيا

والاخر مضارعا جاز رفعه وجره نحو ان ضربت اضربك واضربك  
وهو لا يكون الا ماضيا او مضارعا ق

اقول للشرط والجزم اربعة احوال لانها اما ان يكونا مضارعين نحو ان تضرب  
اذ كان فعلا ماضيا او مضارعا ق

اضرب والجزم واجب فيها واما ان يكونا ماضيين نحو ان ضربت ضربت  
اي بدون الفاء ق

ولا جزم فيها واما ان يكون الجزاء ماضيا والشرط مضارعا نحو ان تضرب  
وهذا قول النحويين استعمالا ق

وج يجب الجزم في الشرط ويمنع في الجزاء واما ان يكونا بالعكس نحو ان تضرب  
وهو الاصح ق

اضربك ويمنع الجزم في الشرط ويجوز في الجزاء الجزم على القيا ويجوز  
لفظا لانه مبني ق

لان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط مع قرينه منه فلان لا يعمل في الجزاء  
كما قال المصنف المفضل ق

مع البعد بالطريق الاولى قال وتدخل الفاء في الجزاء اذ لم يكن مستقبلا  
ليكون الجزاء على سبيل الشرط ق

او ماضيا في معناه نحو ان جئته فانت مكرم وان لم تكن فقد كرمك  
امس

لان الجزم الشرطي والجزم الكمي مع  
الشرط شي واحد وكان تقيلا  
تطويل فاحتاجت الى التخييف فقلت  
باجزم

لفظا ويجزم محلا فالجزم فيه بالجزم  
محلا والفعل واحد لا اجملة نحو ان تضرب  
اذا دخله الفاء فالحكم فليس بالجزم  
الجملة ق

في الفعل الاول يكون شرط التحقق  
الثاني والاول انما في الجزم والجزم  
يجب على الاول انما في الجزم والجزم  
في الجزم والجزم  
فان الجزم يستعمل في الجزم والجزم  
فان الجزم يستعمل في الجزم والجزم  
فان الجزم يستعمل في الجزم والجزم  
فان الجزم يستعمل في الجزم والجزم



فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار

وما زلت خيرا وما خيرا من قوم  
وما زلت خيرا وما خيرا من قوم  
وما زلت خيرا وما خيرا من قوم  
وما زلت خيرا وما خيرا من قوم

فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار

فاجان زمان فنوطهم قالوا ثرا د عليها ما التأكيد ولها صدر الكلام  
ولا ندخل الا على الفعل اقول مثال ذلك قوله تعافا ما يايتكم مني  
وسبب صدرها ما ذكرنا في الاستفهام ولا ندخل الا على الفعل  
الشرطي يجب ان يكون فعلا فان كان مفظا فذاك ولا يحسن ان يقدّر  
تعاوان احد من المشركين استجارك وقل لو انتم تملكون فان التقدير  
وان استجارك احد وقل لو تملكون انتم قالوا اذن جواب جزاء وعلما  
في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها وتلغيها اذا كان الفعل حيا  
كقولك لمن حدثك اذن اخذك كاذبا او معتمدا على ما قبلها انا اذن  
اكرمك اقول اذن من نواصب المضارع وهو جوا وجزاء اي تقع في كلام من  
يجب متكما او يخبر ويجزأ على فعله الذي دل عليه كلامه كقولك لمن قال  
ايتك اذن اكرمك فان قولك اذن اكرمك جوا لقائل انا ايتك وودليل على  
جزاء فعله اعني اكرمك اياه وبقا الكلام على اذن قد قرناه عند تقريرنا انوا

فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار

فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار

فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار  
فمنها ان طابق وان دخلت الدار

فأما الكوفيون فلا يسمون قالوا الخاء في مثل أنت طائر أن دخلت الدار هو المذكور قبله واليهيون كلاً من وجهين أحدهما أن لا يسموا كل من لم يسم به في كلامهم كذا في قولهم في ذلك وقيل كقولهم المعنى خفاً وتعقلاً كذا في قولهم لا يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

الفعل المضارع لما كان اليق هناك قال حرف التعليل كي نحو جئت كي تكرمني أقول قد ذكر في بعض النسخ لام التعليل هناك أيضاً وشرحها

بعض الشارحين وذلك توهم لأن لام الجارة إذا استعملت بمعنى فلا تكون مستقلة بنفسها في التعليل ولذلك لم يذكرها المصنف في الفصل

وفي الامتزج ادرجها المحرفون قال حرف الردع كذا نقول لمن قال فلان

يغضبك كذا أي ارتدع أقول الردع الزجر وارتدع أي امتنع قال

الامامات لأم التعريف نحو المرء باصغريه وفعل الرجل كذا الأول للجنس

والثانية للتعريف أقول الامامات ثلاثة اقسام ساكنة ومفحوة ومكسوة

أما الساكنة فواحدة والمفحوة اربعة والمكسوة واحدة أيضاً فلام

لتعريف أما للجنس نحو المرء باصغريه أي حقيقة المرء أعني تبين مغايبه

وتقومها أنما يتحقق بالأصغرين وهما القلب واللسان لأن أحدهما

منشأ المعاني والآخر مظهرها وأما اللعمه فخوف فعل الرجل كذا أي الرجل

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه

والصغير يسمون بالحيث يسمون به أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه أي بالحيث يسمونه





[illegible]

عندوا والعطف وفائه أقول مثاله قوله تعالى فليست جيبوا ولو مؤنثا  
قال ولا ملام الابتداء في لزوم قائم وأنه ليدّهب أقول فائدتها تأكيد مضمون  
الجملة التي دخلت عليها وتلك الجملة أما السمية تحول زيد قائم أو فعلية  
وفعلها مضارع نحو أنه ليدّهب قال آاء التائيت الساكنة هي التي تحت  
أو أخر الأفعال الماضية كضربت واكرمت ودرجت للأفعال الماضية  
الأمر بان الفاعل مؤنث وتجرى بالكسر عند ما قرأ الساكن نحو قد قُتِلَ  
الصلاة أقول إنما سكنت لأنها مبنية والأصل في البناء السكون قال  
الثبوت المؤكدة لا يؤكد بها إلا المستقبل الذي فيه معنى الطلب  
أقولا إنما اشترط الطلب فمدخولها لأن التأكيد إنما يناسب كلاما  
يتوصل به إلى تحصيل المطلوب وإنما اشترط الاستقبال لأن الطلب  
لا يكون إلا فيه فلا يؤكد بها الماضي والحال بل يؤكد بها المستقبل  
والأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض نحو والله

وَأَنَّا وَرَدَ الْمَصْدُورُ مِثْلَ الدِّينِ أَشَاقَ إِلَى  
أَنْ هَذِهِ الْأَوَّلُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ  
وَالْفِعْلِ الْخَضِرِ الْمَشْبُوهِ بِالْأَسْمِ  
كَقَوْلِهِ تَقَالُ فِي سَوْدٍ لَمْ تَشْتَمَلْ وَ  
أَشَدَّ رَهْبَةً فِي سَوْدٍ الْخَضِرِ أَنْ رَدَّكَ  
كَقَوْلِهِ تَقَالُ فِي سَوْدٍ الْخَضِرِ أَنْ رَدَّكَ  
يُجَاسِمُ بِهِمْ وَيَتَنَعَّ وَرَدَّكَ عَلَى الْمَاضِي  
لِيَعْلَمَ عَنْ سَبَابِ الْأَسْمِ فَلَا يَقَالُ أَنْ زَيْدًا  
مَعْنَى

علام الاستسلام لا يدخل على حرف  
 الشرط  
 وفيه ما فيه لان التعليل لا يلحق  
 المستقبل بدون الامر والامر  
 فلا فائدة في قوله المستقبل التعليل  
 وبما الامر امر ايا المستقبل لان الامر لا  
 يطلق عند النجاة الاعلى من الخاطيء  
 وقد لا  
 يدرك

بين الفضل والمنسل إليه  
مع الجمل  
تارة الثانية هي المنسل إليه  
حقيق وغير علمه لمن انتهى  
إليه اسم ظاهر لمن انتهى  
لأنهما ظاهر غير محقق  
لأنهما ظاهر غير محقق  
الفاعل الماضي للمعروف  
قال ابن الجوزي فانما  
على الجملة راجع إليه  
والأصل على اسم  
والأصل على اسم  
والأصل على اسم

وقد دخل على الماضي إذا كان في المعنى  
أحد من الصلاة والجماعة  
أحد من الشفاعة



أقبح من نسخته فيها بانه لا  
يقتضى الفعل حتى يصح في غير  
صيغة منبيا

وهو لا يمكن إلا في سائر الأفعال  
منه ولا يرفع في أوله  
والله اعلم بالصواب

أي الإثبات بالدليل ومن لا يطرد  
عما في ضمير  
بذلك السمين لمنع  
تحقق السمين

والله اعلم بالصواب  
منه فافاد بالثبوت  
للتنوين غير منصرف  
وهو الثبوت الدال على ان مدحوا

في كلامه فان لا فوالثبات  
جميع المذكورين  
ما يقابل التنوين

الاسم وفي الف التانيث وتاثر علم ما ذكر في المؤنث وتركوا اليواف  
لقلته فاندتها مع ذلك فلا بأس ان نشير اليها بما يليق كتابنا من البيان  
فاقول التنوين على خمسة اقسام تنوين تكين وهو الذي يد على تمكن  
مدخوله في الاسمية كزيد وتنوين الشكير وهو الذي يفرق بين المعرفة  
والنكرة كصه وصبه وتنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكور  
كسلمان وتنوين العوض وهو الذي يعوض عن المضاف اليه كيومئذ  
فان اصله يوم اذا كان كذلك افا سقطت الجملة وعوض عنها التنوين  
وتنوين التثنية وهو الذي يجعل مكاحرف المد في القوافي كما في قوله  
الشاعر اقل اليوم عاذل والعتابن، فقوله ان اصبت لقد احببت  
والنوم والعدل والعتابن اظهار العداوة مع اظهار المودة مقف اوقال الصواب  
والمعنى يا عاذلة اقل لومي وعتابي وصوبيني فيما افعل وشين الوقف  
وسينه مشين مجبة عند تميم وسين مهيمة عند بكر تلحق كاف المؤنث  
في الوقف نحو اكر متكش ومررت بكش مجبة او مهيمة ويسمى

قال من اجل ما في قدس السامي  
التنوين التثنية وهو ما لا يخفى  
الاسماء والتثنية التثنية  
واعلم ان التنوين من المعاني  
لنوعين الاول هو التنوين  
الثاني هو التنوين التثنية  
ففي غير التنوين التثنية  
الاسماء التثنية التثنية  
الاسماء التثنية التثنية  
الاسماء التثنية التثنية

وهو لا يصح أن يكون  
العراق عراقياً عربياً  
والكوفة عراقياً  
بما هو عراقي

فإن الكلام  
من مدبره  
والقائد  
ولا بد من  
التي هي  
فإن الكلام  
من مدبره  
والقائد  
ولا بد من  
التي هي

يحيى عن الحاق  
السبب بالحاق  
المكون ظهر

أي ليست فيه  
الجميع كان في  
الجميع كان في

أي ليست فيه  
الجميع كان في  
الجميع كان في

أي ليست فيه  
الجميع كان في  
الجميع كان في

شئ الكشكشة أو سنها وحكي عن معاوية رضي الله عنه أنه قال  
يوماً من أفصح الناس فقام رجل من الفصحاء وقال قوم تباعدوا  
فراثة العراق وتباعدوا عن كشكشة تميم وتباعدوا عن كشكشة  
بكر ليست فيهم غمغة قضاة ولا طمطمانية حمير فقال معاوية من  
قال قومك فالكشكشة والكشكشة لحاق الشين والسين بالكا  
وبكر وقضاة بالقاف المضمومة وحمير ثلاث قبائل والفراقة بضم الفاء  
وتشديد الياء لغة أهل العراق والغمغة على وزن زلزله عدتين  
الكلام والطمطانية بضم الطاءين وتشديد الياء تشبيه الكلام بالكلام  
الأكثار زيادة تلحق آخر الكلمة في الاستفهام كقول من قال قد ريد  
أريدني بضم الدال وكسر النون وسكون الياء والهاء منكر القلة  
إذا قليل السفر وبخلاف قدومه إذا كثيراً السفر وكقولك لمن قال  
غلبني الأمير لا مبروف بمد الهزة وضم الراء وسكون الواو والهاء



# مشخصات دارنده‌ی کتاب

	نام	۱
	نام خانوادگی	۲
	شماره شناسنامه	۳
	تاریخ تولد	۴
	شغل	۵
	محل کار	۶
	تاریخ خرید و بهای خرید آن	۷